جـامعة قسنطينة3

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

شعبة: العلوم السياسية/ فرع: علاقات دولية **تخصص: نظم سياسية مقارنة والحكم الراشد**

رقابة منظمات المجتمع المدني كآلية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس

–دراسة مقارنة –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب:

صوشة حمزة

السنة الجامعية:2023/2022

جـامعة قسنطينة3

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:...../2020

الرمـــــــــز :ع س/ د.أ.

شعبة: العلوم السياسية/ فرع: علاقات دولية **تخصص: نظم سياسية مقارنة والحكم الراشد**

رقابة منظمات المجتمع المدني كآلية لمكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس

–دراسة مقارنة –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب : **إشراف الأستاذ:**

صوشة حمزة **د. رضا دمدوم**

أعضاء لجنة المناقشة

بن عبد ارحمان يسمينة	جامعة قسنطينة03 –صالح بوبنيدر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
رضا دمدوم	جامعة قسنطينة03 –صالح بوبنيدر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
حمودي عبد المومن	جامعة قسنطينة03 –صالح بوبنيدر	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
روبيح حياة	جامعة جيجل –محمد الصديق بن يحي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
شوية مسعود	جامعة باتنة 1 –الحاج لخضر	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
دندن عبد القادر	جامعة عنابة –باجي مختار	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

التصريح الشخصي

بعد الاطلاع على احكام الامر رقم 1082 المؤرخ في 27/ 12/ 2020 وخاصة المادة الثالثة منه، أصرح أن الاطروحة التي قدمتها للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث من كلية العلوم السياسية جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03، هي نتيجة جهد شخصي احترمت فيه اخلاقيات البحث العلمي (وخاصة منها: تجنب السرقة العلمية واحترام خصوصية المبحوثين) واتحمل مسؤولية محتوياتها وأعلن أنه يسمح بالاقتباس منها شريطة الاقرار بذلك وفق قواعد المنهجية العلمية، كما اؤكد أن نص اطروحتي تمت مراجعته لغويا من قبل مختصين.

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى على نعمه وفضله، إذ وفقني للوصول إلى استكمال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية كما أشكر الأستاذ الفاضل رضا دمدوم على حسن معاملته وإرشاده وتوجيهه، من أجل أن يصل هذا العمل إلى المستوى المطلوب.

كما أشكر الأستاذ قارة وليد، الذي لم يبخل علينا بتوفير الوقت والجهد من أجل إعداد هذه المذكرة.

كما أخص بالشكر لجنة المناقشة كل باسمه، على جهدهم المبذول من أجل التدقيق والإثراء ومناقشة الأفكار التي طرحت في هذه المذكرة.

كما أشكر صديقي شطاح عبد الغاني، أستاذ اللغة العربية الذي قام بمراجعة الأطروحة، من أجل الوقوف على الأخطاء المطبعية واللغوية الموجودة بالمذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من نلت في عينيه لقب " الدكتور " والذي لم يتوقف عن دعمي من أجل نيل هذا اللقب عن جدارة واستحقاق أبي طيب الله ثراه

كما أهدي هذا العمل إلى أمي التي وقفت على تدرسي منذ صغري، ولم تتوان يوما بتذكري بقيمة نيل الشهادات والوصول إلى أعلى المراتب.

ولا أنسى إهداء هذا العمل إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء إخوتي

زكرياء وأحمد

اخوتي البنات

وإلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي، في كل من الجزائر وتونس من خلال ممارسة الرقابة على الهيئات المحلية والولاة وحتى الوزراء، حيث أن لمنظمات المجتمع المدني أهمية كبيرة في مجابهة الفساد السياسي، باعتبارها القناة الرسمية التي يعبر المواطن من خلالها على العوائق التي يواجهها جراء مخلفات الفساد السياسي.

خلال هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المناهج من بينها المنهج الوصفي، والذي اعتمدنا عليه في وصف ظاهرة الفساد السياسي ومخلفاتها في الجزائر وتونس، كما استخدمنا المنهج القانوني لتحديد القوانين التي سنتها الدولتين، من أجل مكافحة الفساد السياسي من جهة وتفعيل الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني لمكافحته من جهة أخرى، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الاحصائي من خلال تحليل بعض الاحصائيات التي تبين مدى انتشار ظاهرة الفساد السياسي في البلدين.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- الفساد السياسي منتشر بشدة في كلا البلدين، خاصة في الفترة السابقة للربيع العربي في تونس والحراك الشعبي في الجزائر، والأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في الجزائر، بسبب مرض الرئيس بوتفليقة وغيابه عن الساحة السياسية، أما في تونس فكانت طغيان بت علي وحاشيته وسيطرتها على الحياة السياسية، والاقتصادية بالدرجة الأولى.
- المجتمع المدني أبدى فاعلية كبيرة خلال فترة الثورة والحراك الأمر، الذي أدى بالسلطة الانتقالية في تونس، والحكومة الجزائرية إلى إعطائه دورا جديدا، تمثل في مشاركة الجماعات المحلية في تنفيذ السياسة العامة على مستواها الأدنى، منظمات المجتمع المدني من خلال فتح المجال لها انتقلت من ممارسة الرقابة الغير رسمية استنادا إلى مجموعة من الثغرات القانونية، إلى ممارسة رقابة رسمية تعتمد على الديمقراطية التشاركية.
- ارتقاء منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في صنع السياسة العامة، في جل المجالات سيمنحها القدرة على مكافحة الفساد السياسي استباقيا، وفي حالة عدم استجابة السلطة لمطالبها تستخدم مجموعة من الأساليب الرسمية من أجل وقف تنفيذ السياسة العامة أو تعطيلها.
- منظمات المجتمع المدني لازالت تعاني من استغلال السلطة لها في مجالات وأوقات متعددة وهذا يعود إلى قلة تجربة منظمات المجتمع المدني العربية عامة، والتونسية والجزائرية خاصة بالإضافة إلى وجود رؤساء منظمات مجتمع مدني يساومون السلطة من أجل مصالحهم الشخصية.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي – الرقابة – منظمات المجتمع المدني

فهرس المحتويات

التصريح الشخصي.....2

شكر وعرفان.....**2**

الإهداء.....**3**

الملخص.....**3**

مقدمة.....**8**

-أهمية الدراسة:.....**11**

-أهداف الدراسة:.....**12**

-مبررات اختيار الموضوع:.....**13**

-إشكالية الدراسة:.....**14**

-فرضيات الدراسة: **16**

-أدبيات الدارسة: **17**

-هيكل الدراسة:.....**19**

-منهج الدراسة:.....**20**

الفصل الأول: المجتمع المدني والرقابة على الفساد السياسي – إطار نظري ومفاهيمي- **22**

1.1 العملية الرقابية.....**23**

1.1.1 مفهوم الرقابة وخصائصها.....23

2.1.1 خطوات وأنواع الرقابة.....30

2.1 منظمات المجتمع المدني- المفهوم، الخصائص، الوظائف -.....**36**

1.2.1 مفهوم منظمات المجتمع المدني 36

1.2.1خصائص ودور منظمات المجتمع المدني. 41

3.2.1 آليات عمل منظمات المجتمع المدني وطرق تشجيعها 45

3.1 النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني في الرقابة على الفساد **49**

1.3.1 نظرية التبادل الاجتماعي 49

2.3.1 نظرية الدور 51

3.3.1 النظرية البنائية والنظرية الوظيفية 52

4.1 الفساد السياسي– المفهوم، الخصائص والعوامل – **54**

1.4.1 مفهوم الفساد 54

2.4.1 خصائص الفساد السياسي وعوامله وأنماطه 60

5.1 النظريات المفسرة للفساد السياسي وأثاره **66**

1.5.1 النظريات المفسرة للفساد السياسي 66

2.5.1 أثار الفساد السياسي 81

الفصل الثاني: واقع الفساد السياسي في تونس والجزائر والآثار المترتبة عنه 88

1.2 صور الفساد المنتشرة في الوسط السياسي **89**

1.1.2 المحسوبية والوساطة واثارهما على انتشار الفساد السياسي 89

2.1.2 الرشوة والاختلاس 94

2.2 الأسباب الفعلية لانتشار ظاهرة الفساد السياسي **105**

1.2.2 الأسباب القانونية والاجتماعية 105

2.2.2 الاسباب الاقتصادية والإدارية 117

3.2.2 الاسباب التي تؤدي لفشل مخططات مكافحة الفساد 130

3.2 السياسة العامة والفساد السياسي **132**

1.3.2 فساد القمة وفساد الأجهزة التنفيذية : 133

2.3.2 الفساد الحزبي والانتخابي: 136

4.2 الاثار المترتبة عن الفساد السياسي **138**

1.4.2 الاثار على التنمية المستدامة :..... 139

2.4.2الأثار على الدخل وسعر الصرف: 148

الفصل الثالث: العمل الميداني لمنظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد السياسي.....154

1.3 رقابة منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس على العملية الديمقراطية **155**

1.1.3 رقابة منظمات المجتمع المدني الجزائرية على الانتخابات..... 155

2.1.3 رقابة منظمات المجتمع المدني التونسية على الانتخبات 158

2.3 رقابة منظمات المجتمع المدني على السياسات العامة في مجالها الأدنى (البلديات والدوائر، الولايات).....**165**

1.2.3 رقابة منظمات المجتمع المدني على المستوى البلدي والولائي في تونس 165

2.2.3 رقابة منظمات المجتمع المدني على المستوى البلدي والولائي الجزائري 169

3.3 دور منظمات المجتمع المدني في توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي..... **172**

1.3.3 طرق تأثير منظمات المجتمع المدني في تونس والجزائر على السياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي 173

2.3.3 وسائل منظمات المجتمع المدني الجزائري في توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد 176

4.3 تحديات وافاق عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس على صعيد مكافحة الفساد السياسي.....**190**

1.4.3 التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس 191

2.4.3 آفاق عمل منظمات المجتمع المدني..... 196

خاتمة..... 203

قائمة المصادر 207

الملاحق..... 220

مقدمة

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر المتأصلة بكل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، وذلك بدرجات متفاوتة، حسب الخصوصية التي يتميز بها المجتمع و الدولة، فطبيعة المجتمع أو بمعنى أدق منظمات المجتمع المدني وفاعليتها، في مواجهة الفساد السياسي، هي التي تحدد المستوى الذي سيكون عليه، باعتبار أن المؤسسات الرسمية المكلفة بمكافحة الفساد يمكن اختراقها في حال وجود فساد من هرم السلطة، وتدخل منظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفاسد وخاصة الفساد السياسي، يعود إلى عدم قدرة المؤسسات الرسمية المكلفة من طرف الدولة لمكافحة الفساد السياسي، لذلك قررت دول عربية مثل تونس والجزائر، وحتى لبنان والعراق فتح المجال أمام هذه المنظمات لتساندها، من خلال منحها القدرة على ممارسة الرقابة السياسية، كما بإمكانها تنبيه الادعاء العام، في حالة وجود أدلة ملموسة على فساد أحد الوزراء، حتى أنها بإمكانها الإطاحة برئيس الجمهورية، إذا ما تبين أنه يرعى عمليات الفساد وهذا ما حدث في تونس في حقبة الرئيس بن علي، حيث عملت منظمات المجتمع المدني على الإطاحة به، وتسيير المرحلة الانتقالية دون دخول الدولة في حرب أهلية كما يحدث في ليبيا.

ففي الجزائر وتونس، تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم خدمات اجتماعية حسب ما ينص عليه القانون، إلا أن اصطدامها بعراقيل تحد من نشاطها وفاعليتها أدى بها للبحث عن حلول لهذه المشاكل والتي يكون المسؤول الأول عنها الممثل المحلي للسلطة، رئيس المجلس الشعبي البلدي ورئيس الدائرة، للوهلة الأولى تبدو أن العراقيل إدارية وتنم عن فساد إداري، ولكن عند البحث والتمحيص عن الهدف المرجو من عرقلة بعض المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى دفع عجلة التنمية، نجد أنها مرتبطة بالمصلحة الشخصية للسلطة المحلية والتي يسعون من خلالها إلى البقاء في السلطة، عن طريق مسايرة أصحاب رؤوس الأموال الذين دعموهم سابقا خلال الحملة الانتخابية وسيدعمونهم لاحقا إذا ما قدموا مصالحهم عن غيرهم، كما يقوم كذلك بعض رؤساء الدوائر وحتى الولاة بدعمهم للاستفادة من علاقاتهم من أجل تجنب حركات النقل، ناهيك عن المصالح الأخرى والمعاملات بالرشوة والمحسوبية.

بالرغم من أن القوانين الجزائرية والتونسية لا تسمح بانخراط منظمات المجتمع المدني في الجانب السياسي، إلا أن الظروف الداخلية والخارجية أدت بها لدخول المعترك السياسي ليس كمنافس من أجل السلطة، وانما داعم للدولة في مجال مكافحة الفساد بكل أنواعه، وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية والتونسية

إلى سن مراسيم وإعطاء تعليمات لكافة الجهات الوصية بفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني، من أجل المشاركة في الأعمال التي تقوم بها المجالس الشعبية والولائية، والهدف من هذا الإجراء هو منح خاصية الرقابة لمنظمات المجتمع المدني من أجل مكافحة الفساد السياسي، إلا أن هذه الصلاحية محدودة إلى حد ما، طالما أن العمل السياسي غير معترف به في قانون تأسيس منظمات المجتمع المدني مهما كان نوعها.

يعتبر سعي منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد السياسي، نتيجة لما يعيشه المواطن التونسي والجزائري على حد سواء، من تدني في مستوى المعيشة وتراجع الدخل والبطالة وغيرها من الظروف الاجتماعية، والتي يعيشها كلا الشعبين، ففي الفترة السابقة لسنة 2011 عانى المواطن التونسي من ضعف الدخل، حيث يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 4130 دولار سنويا، وهذا ما أدى بالعشب التونسي للخروج إلى الشارع بهدف اسقاط النظام السياسي الحاكم ، فالشعب التونسي خرج للشارع بسبب الفساد السياسي، المتعلق بعدم القدرة على إيجاد حلول لتحقيق نمو اقتصادي شامل، بالإضافة الى إقصاء فكرة التوزيع العادل للثروة على أفراد المجتمع.

هذا الخروج المتعلق بالأسباب الداخلية المرتبطة بالجانب السياسي والاقتصادي، أكسب منظمات المجتمع المدني دورا فعالا في مكافحة الفساد السياسي، فالكوادر الموجودة بهذه المنظمات تدرك تماما أن عدم امتلاك تونس للثروات الباطنية، بالإضافة لنقص العامل البشري، والتطور الصناعي والتكنولوجي، واقتصار اقتصادها على الزراعة والسياحة يجعله يتأثر بأي عملية فساد مهما كانت ضعيفة، فهي ستؤدي لإبطاء عجلة التنمية وإدخال المجتمع في دوامة الآفات الاجتماعية وعلى رأسها الفقر، لذلك عملت منظمات المجتمع المدني في البداية على ممارسة ضغوطات، من خلال المظاهرات والحملات الإعلامية المناهضة لسياسة الدولة في مواجهة الفساد، مطالبة بوضع إستراتيجية واضحة وفعالة، بالإضافة إلى فرض عقوبات صارمة على الراعين لعمليات الفساد.

أما فيما يخص الجزائر فالدخل السنوي يصل إلى 3970 دولار سنويا، إلا أن هذا التدني لم يدفع المواطن للخروج إلى الحراك بالدرجة الأولى، إنما غياب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الساحة السياسية الذي أدى إلى استشراء الفساد السياسي على مستوى الحكومة، التي استغلت غياب رئيس الجمهورية للقيام بإنجاز مشاريع وهمية تهدف لخدمة المصالح الشخصية لبعض أفراد الحكومة، هذا ما أجبر الشعب

للخروج إلى الشارع من أجل الدعوة لتغيير النظام وإسقاط رؤوس الفساد السياسي في البلاد، حيث تبنت منظمات المجتمع المدني مطالب الشعب وهدفت إلى التوعية خلال الخروج في مسيرات سلمية دون الاحتكاك بمصالح الأمن التي تسعى بالدرجة الأولى للحفاظ على مصالح الشعب من خلال حماية منشآت الدولة، حيث عرفت حملات منظمات المجتمع المدني استجابة واسعة، حيث عمل المواطنون على الخروج إلى الساحات العمومية لتنظيف المحيط من أجل حماية البيئة مع الدعوة للتغير.

يعد فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني أحد العناصر الأساسية لرغبة الدولة في مكافحة الفساد عامة والسياسي خاصة، وذلك لأنها أثبتت قدرتها على حشد وتعبئة الشعب وفق مصالح الدولة العليا، ألا وهي حماية الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية، حيث أنها استجابت لخطابات الفريق أحمد قايد صالح وسعت لحماية الدولة من الانزلاق في دوامة الحروب الأهلية.

- **أهمية الدراسة:**

نتيجة للاهتمام المتزايد بقضايا الفساد، فإن أهمية الدراسة تبرز من خلال مجموع من الجوانب وهي كالاتي:

- تحديد المفاهيم الرئيسية للدراسة من خلال الاطلاع على تعريفات أبرز المفكرين في هذا الفساد السياسي والمجتمع المدني، وذلك لوضع مفهوم جديد يتماشى مع معطيات الدراسة.
- تحديد الأطر القانونية انطلاقا من الدستور إلى المراسيم التنفيذية والتعليمات الوزارية والتي تحدد الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني وكيف لها أن تمارس الرقابة السياسية.
- معرفة المستوى الذي وصلت اليه منظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد السياسي.
- المقارنة بين التجربة الجزائرية والتونسية في عملية مكافحة الفساد السياسي عن طريق منظمات المجتمع المدني، وذلك لمعرفة أي دولة تمنح القدرة اللازمة لهذه المنظمات للولوج للنظام السياسي لمعالجة الفساد فيه.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إعداد إطار نظري خاص بالدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع واستخلاص أبرز المؤشرات المفيدة للدراسة الحالية والسير على نهجها لبناء الإطار العلمي للدراسة.
- إبراز المستوى الذي بلغه الفساد السياسي في الجزائر وتونس.
- تسليط الضوء على الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس، من أجل معرفة الدور الفعلي الذي تلعبه في عملية مكافحة الفساد السياسي وتحقيق التنمية المحلية.
- محاولة تأكيد الدور الفعال الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دولتي الجزائر وتونس من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد.
- إبراز الإمكانية التي توفرها الدولتان لمكافحة الفساد.
- إظهار المشكلات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

إن اختيار موضوع البحث لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

- **الأسباب الموضوعية**

حيث أن أهم الأسباب التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع ارتباطه بتخصص النظم السياسية المقارنة والحكم الراشد الذي يعد محور الدراسة في طور الدكتوراه، كما أن التركيز على هذه الدراسة هو الاهتمام المتزايد بموضوع أدوار المجتمع المدني، خاصة وأن هناك غموض كبير يلم بهذه التنظيمات فهناك من الباحثين من يؤكد بأن دورها مسيس والدولة تتحكم فيه، في حين يراهن آخرون على الدور الفعال الذي تقوم به كشريك للحوكمة، من خلال الطرح الديمقراطي المبني على الحوكمة التشاركية التي ينص عليها القانون التونسي والجزائري، كما أن عملية مكافحة الفساد السياسي عن طريق فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في العملية الرقابية موضوع تقل الدراسة فيه، واستنادا إلى هذا قمنا باختيار هذا الموضوع.

- **الأسباب الذاتية:**

1- تعد أحد أبرز الأسباب الذاتية التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع هو التعامل مع بعض من منظمات المجتمع المدني والتي تتبنى الطلبات الاجتماعية، المتعلقة بالفئات الهشة والتي تهدف للحصول على سكن أو وظيفة.... وغيرها من أساسيات الحياة.

2- حيث أن هذا الموضوع أثار في شخصي الرغبة للتعرف أكثر على نشاطات منظمات المجتمع المدني فيما يخص علاقتها بالمجالس الشعبية والولائية وعلاقتها مع ممثلي السلطة.

3- بالإضافة إلى تشجيع الأساتذة المتتبعين لسيرورة إنجاز مذكرة الدكتوراه انطلاقا من رئيس المشروع إلى أعضاء المجلس العلمي، حيث قدموا لي مجموعة من المراجع التي مثلت أرضية الانطلاق لدراسة هذا الموضوع.

- **إشكالية الدراسة**

خلال الفترة الاخيرة جذبت الاعمال التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني اهتمام المفكرين والساسة على حد سواء، وذلك بسبب نشاطاتها المتعددة والمتنوعة التي لقيت استحسانا من المواطنين خاصة في المجال الاجتماعي، وبذلك يكون دعم عمل منظمات المجتمع المدني على جميع الأصعدة خاصة في الدول النامية أمر ضروري، حتى تستفيد الدول من القوة البشرية والفكرية لهذه التي تملكها هذه المنظمات، خاصة وأنها أثبتت قدرتها على النهوض بالمجتمعات اقتصاديا سياسيا واجتماعيا.

بالإضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني تحقق فكرة المواطنة والديمقراطية بالمعنى الحقيقي في حال تفعيل دورها كما يجب، فوجود مثل هذه المنظمات داخل الدول يبرز رغبة الدولة شعبا وحكومة في إصلاح وتطوير المنظومة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، كما أن احتواء الدولة لمنظمات المجتمع المدني يعبر عن وجود وعي حقيقي لدى أفراد المجتمع، لأنهم يسعون إلى تحسين ظروفهم بالتظافر مع بعضهم البعض دون الطمع في تقلد السلطة أو تحصيل منفعة شخصية بحتة، وهذا ما يعبر عنه وجود منظمات مجتمع مدني في الجزائر وتونس، خاصة وأن ثقافة التنظيم الاجتماعي موجودة لدى الشعبين منذ فترة الاستعمار.

كذلك تعتبر إشكالية الفساد السياسي من أبرز القضايا المطروحة على الساحة السياسية والمحافل الدولية، بسبب تأثيرها الكبير على الاقتصاد العالمي من خلال عرقلتها للتنمية الاقتصادية في العديد من البلدان، والتأثير على كافة المجالات الأخرى في الحياة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يؤول بهذه الظاهرة إلى تهديد بقاء النظام السياسي الديمقراطي، لذلك كان من الضروري على الدول أن تفتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتسهم في التنمية ومكافحة الفساد السياسي، وفتح المجال أمامها له سببين رئيسيين الأول تخفيف الضغط على الدولة، والثاني إيجاد بدائل أخرى للتصدي لظاهرة الفساد السياسي كما يعد تدخل منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية أحد أبرز العوامل التي تمكن الدولة من الرقي في مجال مكافحة الفساد.

في ظل تنامي ظاهرة الفساد السياسي في كل من الجزائر وتونس أصبح من الضروري تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، حتى يتسنى لها فرض رقابة فعلية للجانحين إلى الفساد السياسي، بالإضافة

إلى تقديم بدائل لصناع القرار تكفل تحقيق مكافحة أوسع للفساد السياسي، واستنادا إلى هذا نضع الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة منظمات المجتمع المدني في تونس والجزائر من فرض رقابتها على السلطة من أجل مكافحة الفساد السياسي بصفة متكافئة؟

وللتفصيل في البحث قمنا بطرح مجموعة من **التساؤلات الفرعية** والتي تتمثل فيما يلي:

- هل منظمات المجتمع المدني فاعل يمكنه التأثير على القوى السياسية؟
- هل تنامت ظاهرة الفساد السياسي لدرجة أن الدولة لم تعد قادرة وحدها على ضبط هذه الظاهرة؟
- هل هناك نظريات تفسر الفساد السياسي وهل هناك اختلاف بينها؟
- هل أصبح من الضروري ادارج منظمات المجتمع المدني كفاعل جديد من أجل مكافحة الفساد السياسي؟
- هل تكون رقابة منظمات المجتمع المدني على مستوى المجالس الشعبية فقط؟
- هل يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تواجه كل التحديات، وبالخصوص تحدي ممارستها للرقابة في ظل غياب قانون أساسي يكفل لها ممارسة الرقابة؟
- هل هناك فرق بين منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس على مستوى النشاط والامتيازات وحتى العمل؟

- **فرضيات الدراسة**

إذا كانت لدى منظمات المجتمع المدني التونسية والجزائرية صلاحيات تامة لفرض رقابتها على السلطة فإنها ستمتلك القدرة على مكافحة الفساد السياسي بصفة متكافئة؟

الفرضيات الفرعية

- بما أن الفساد السياسي وصل إلى هرم السلطة فإن منظمات المجتمع المدني هي التي تكفل مطالب الشعب في التغيير.
- بما أن رقابة منظمات المجتمع المدني لم تقنن في القانون الأساسي لإقامتها فإن فاعليتها ستقل ولن تستطيع مكافحة الفساد على المستويات العليا.
- بما أن منظمات المجتمع المدني كفلت مطالب الشعب ونجحت في تجنب الصدامات والانزلاقات الأمنية فإن مسؤوليتها ستزيد وسيتم منحها صلاحيات أوسع.

- **أدبيات الدارسة**

1- دراسة خالد شعراوي، بعنوان" الإطار التشريعي لمكافحة الفساد دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول"، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تشريعات بعض الدول المتعلقة بمكافحة الفساد، والتي تناولها الكاتب بأسلوبي التحليل والمقارنة، والمقارنة تمت بين تشريعات الدول والنصوص التي جاءت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمعرفة ما تتمتع به من مزايا ونقائص.

2- كتاب المرجعية لمجموعة من الكتاب، بعنوان" نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد"، للإشارة فإن هذه الدراسة تم تمويلها من طرف المفوضية الأوروبية، ونشرها من طرف منظمة الشفافية الدولية فهذه الدراسة تهدف إلى إبراز علاقة الفساد بطبيعة نظام الحكم الموجود في الدولة، كما تشير إلى أهم المجالات التي يجب على الدول العربية مكافحة الفساد فيها، كما حددت هذه الدراسة معيار مميز يبرز جدية النظام السياسي في مكافحة الفساد وهو مدى سعت السلطة الممنوحة للادعاء العام بصفته حارس المصلحة العامة.

3- دراسة عادل عبد اللطيف، بعنوان:" ظاهرة الفساد- دراسة في موائمة التشريعات العربية لأحكام اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد-"، حيث قدم الباحث في هذه الدراسة تعريفات للفساد من الجانب القانوني، كما أعطى تقييما لتوافق التشريعات الإماراتية مع قرارات هيئة الأمم المتحدة، كما أشار في هذه الدراسة إلى أن غياب القيم السياسية هو أصل الفساد لأن الدول الغنية والفقيرة تكون سواسية أما هذه الظاهرة.

4- كتاب بعنوان:" الفساد الإداري نحو نظرية اجتماعية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة دراسة ميدانية للكاتب عبد الله أحمد المصراتي"، حيث قام الكاتب بتحديد الأسس النظرية التي من خلالها يمكن فهم ظاهرة الفساد وبمعنى أدق فهم السبب الرئيسي الذي يؤدي بالأفراد إلى القيام بجرائم الفساد، حيث اعتمد في تفسيره لهذه الظاهرة على النظريات المفسرة للجريمة بمعناها الشامل، وقام بإسقاطها على الفساد باعتباره جريمة يحاسب عليها القانون.

5- أطروحة دكتوراه بعنوان: منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية لنبيلة فايز أحمد، حيث تناولت هذه الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التغير الاجتماعي هادفة إلى إظهار مدى فاعلية برامج التمكين التي تنفذها بعض هذه المنظمات في تغيير أوضاع المرأة الأردنية، باعتبار هذه البرامج أداة لصنع التغير. جمعت الدراسة بين الجانبين النظري والميداني، حيث تتبعنا من خلال هذه المذكرة الجانب النظري المتعلق بالمجتمع

المدني، والمتمثل في تحديد أبرز المفاهيم والخصائص التي تميز منظمات المجتمع المدني عن الأحزاب، وكذا علاقتها بتحديد مستوى الشفافية والديمقراطية داخل الدولة.

6- مجموعة من المقالات والمتعلقة بعمل المجتمع المدني التونسي والجزائري، نذكر منها:

- مقالة بوحنية قوي المنشورة في موقع الجزيرة نت بعنوان: المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي والتي حدد فيها نشأت المجتمع المدني بعد استقلال الجزائر كما حدد فيها دور منظمات المجتمع المدني الجزائري خلال العشرية السوداء وبعدها، كما أشار إلى أن نشاط هذه الجمعيات مقترن بنشاط الأحزاب وهي مجرد صدى صوت لها فقط بالإضافة إلى أنها مسيسة من طرف السلطة الجزائرية.
- مقالة أنور القوصري:" الدور الجديد للمجتمع المدني في العمل البلدي"، والتي عالج فيها الدور التشاركي والرقابي لمنظمات المجتمع المدني في تونس حسب القوانين التونسية التي أقرها الدستور والمراسيم التنفيذية بعد انتخابات 2014.

تمثل هذه الدراسات القاعدة الأساسية التي بنيت عليها هذه الاطروحة بالإضافة إلى بعض المراجع الأخرى والتي هي بالأساس تتشابه مع هذه الكتب والمقالات.

- **هيكل الدراسة**

وعلى إثر هذا جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى ثلاث فصول تناولنا فيها مختلف جوانب هذا الموضوع بحيث قمنا بتخصيص الفصل الأول لتحديد الإطار المفاهيمي والنظري لمنظمات المجتمع المدني والفساد السياسي، كما حددنا خصائصها ومميزاتها، بالإضافة إلى تحديد مفهوم الرقابة، كما قمنا بتحديد النظريات التي عالجت أسباب جنوح الأفراد إلى الفساد وكذلك بيننا أبرز النظريات التي تبرز ضرورة دخول الأفراد في تنظيمات مجتمع مدني من أجل بمكافحة الفساد بكل أنواعه.

كما خصصنا الفصل الثاني لتحديد أشكال الفساد في الجزائر وتونس مع المقارنة بينهما، كما ذكرنا أبرز الأسباب التي ادت إلى انتشار الفساد السياسي وعلى رأسها الأسباب القانونية التي تحد من عملية انتشار الفساد السياسي، وذلك بسبب الثغرات الموجودة في القانون، كما بينا الآثار المترتبة عن الفساد السياسي من عرقلة لعجلة التنمية وإضعاف المستوى المعيشي للأفراد.

أما في الفصل الثالث فقد قمنا بمعالجة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي، من خلال الرقابة التي تمارسها على مجالس البلدية والولائية والدوائر، وحتى بعض المسؤولين كما بيننا الوسائل التي تستخدمها في التأثير على السياسات العامة عامة والسياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي خاصة، لنصل في آخر هذا الفصل لتحديد أبرز العراقيل التي تقف أمام منظمات المجتمع المدني في ممارسة مهامها التي قامت من أجلها كما بينا أبرز التطورات التي يمكن أن تحدث في عمل هذه المنظمات.

في الأخير قمنا بوضع خاتمة جاوبنا فيها على الإشكالية المطروحة، كما قمنا بالإجابة عن التساؤلات الفرعية بالإضافة تحديد النتائج المنبثقة عن الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

- **منهج الدراسة:**

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة والتمكن منه، استخدامنا مجموعة من المناهج الأساسية نذكر منها: المنهج القانوني والمنهج المقارن، المنهج الوصفي ومقترب الجماعة.

المنهج القانوني: يستخدم هذا المنهج من أجل دراسة التشريعات والقوانين وغيرها من الوثائق القانونية، حيث اعتمدنا عليه بشكل واسع لدراسة القوانين والتشريعات التي سنتها الدولتان لضبط ظاهرة الفساد وتحديد دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

المنهج المقارن: حيث يستخدم هذا المنهج من أجل المقارنة بين ظاهرتين من أجل الوصول إلى نتيجة معينة، وقد وظفنا هذا المنهج من خلال تحليل بيانات وتقارير صادرة عن هذه الدول قصد تحديد مستوى الفساد في الجزائر وتونس، وكذلك تحديد مدى سعي منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي.

المنهج الوصفي: يستخدم هذا المنهج من جل وصف ظاهرة معينة، وقد انتهجنا هذا المنهج من أجل وصف ظاهرة الفساد في كل من الجزائر وتونس، بالإضافة إلى استخدامه في وصف لبعض الأعمال التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين.

مقترب الجماعة: وهو أحد المقتربات التي تستخدم في الدراسات السياسية من أجل تحليل دور الجماعة في صناعة لقرار السياسي، حيث تم الاعتماد على هذا المنهج لأن منظمات المجتمع المدني تعبر عن جماعات تم إنشائها بموجب القانون، وهي عبارة عن مؤسسات غير رسمية تسعى إلى القيام بمجموعة من النشاطات وفق مجالها، وباعتبارها خاضعة للقانون ومكونة من عامة الشعب فهي جزء من الدولة ولها علاقة مع النظام السياسي، وستسعى من خلال هذه العلاقة إلى مجابهة الفساد السياسي الموجود والذي يعرقل عملها وعمل النظام لسياسي ككل.

الفصل الأول: المجتمع المدني والرقابة على الفساد السياسي – إطار نظري ومفاهيمي–

الفصل الأول: المجتمع المدني والرقابة على الفساد السياسي – إطار نظري ومفاهيمي–

تمهيد

يعتبر الفساد السياسي أحد أبرز المواضيع التي تثير جدلا واسعا في صفوف المجتمع والباحثين الاجتماعين، وتعد الدراسات المتعلقة بعملية مكافحته من خلال المؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني من أحدث الدراسات، ففتح المجال لمنظمات لا تعتبر من مؤسسات الدولة للتدخل في الشؤون السياسية لمكافحة الفساد، يعد سابقة من نوعها خاصة في أنظمة النظام الديمقراطي مستحدث فيها وليس بالقديم.

كانت بداية عمل منظمات المجتمع المدني خارج الإطار الاجتماعي في الدول المتقدمة، وبعد النجاح الذي حققته في الكشف عن قضايا الفساد، سعى الباحثون في الدول النامية لتدعيم هذه الطريقة في مكافحة الفساد السياسي في الآونة الأخير، من خلال بحوث ومشاريع أدت لتحريك كل فئات المجتمع للانضمام وإقامة منظمات مجتمع مدني تختص بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، وإقامة هذه المنظمات تشير فعلا أن للدولة نظام ديمقراطي إلى حد ما، خاصة وأن هذه المنظمات تصل إلى مراقبة العمل السياسي.

باعتبار أن الموضوع ذو أهمية بالغة وأن عملية مكافحة الفساد عن طريق المنظمات الرسمية المكلفة بذلك أو منظمات المجتمع المدني، هي عملية متواصلة على مر الزمن، وذلك بسبب النظام الذي يفرض تغيير القادة السياسيين على كل المستويات خلال فترات زمنية محددة، الأمر الذي سيؤدي في مرحلة معينة إلى بروز أفراد ذوي سلوك منحرف (فساد)، يجنحون إلى الفساد بطرق مختلفة.

وعليه عملية الرقابة على الفساد السياسي من خلال المنظمات الرسمية وغير الرسمية تختلف باختلاف الفترة الزمنية والظروف وطبيعة الإدارة السياسية التي سيتم مراقبتها، وعليه قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى مجموعة من العناصر التي من خلالها سنحدد مفهوم الرقابة والمجتمع المدني والفساد السياسي، وأبرز النظريات التي تفسر طرق عمل منظمات المجتمع المدني، وسبب جنوح الفرد إلى السلوك الاجرامي (الفساد السياسي).

1.1 العملية الرقابية

تعد الرقابة إحدى أهم الوسائل التي من خلالها يتمكن المسؤولون من تحديد نسبة التقدم في الأهداف والمشاريع التي حددت في الأجندة السياسية، وبذلك تكون الأداة التي من خلالها يتم تصحيح الانحرافات والأخطاء التي يقع فيها المسؤولين خلال عملية تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحكومة، وبذلك تمثل الرقابة رمز الضبط والتحكم والقوة.

وحتى تكون الرقابة سليمة ولا يتم التشكيك في نزاهتها تعمد الدولة بالإضافة إلى إقامة مؤسسات رسمية لمكافحة الفساد، وإلى منح امتيازات للأحزاب السياسية وبعض منظمات المجتمع المدني لممارسة الرقابة، وذلك ليكون المواطن على أتم اليقين بأن الدولة تسعى لمكافحة الفساد على جميع الأصعدة.

1.1.1 مفهوم الرقابة وخصائصها

بالرغم من اختلاف التعبير اللفظي للباحثين في تحديد مفهوم الرقابة إلا أنهم أكدوا على ضرورة احتواء المنظمات على هذه الخاصية، خاصة وأنها لا تكتفي بتحديد عمليات الفساد بعد حدوثها فقط إنما يمكن أن تحدد مركز الفساد عند ظهوره مباشرة، وعليه سنحاول تحديد مفهوم الرقابة والخصائص العامة لها.

1.1.1.1 الفرع الأول: مفهوم الرقابة

باعتبار أن الإدارة جزء أساسي لا يمكن فصله عن أي قطاع سواء كان ذو طابع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، وباعتبار ان أي دارة يجب ان تحتوي على نظام رقابي معين، يجب علينا أن نحدد مفهوم الرقابة انطلاقا من الجانب الإداري إلى السياسي.

يعرف " **هنري فيول (Henri Fayol)** " الرقابة بأنها: التأكد من أن كل شيء في المنظمة يتم وفق الخطط الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة وذلك بهدف كشف مواطن الضعف وتصحيحها (المغربي، 2020، صفحة 10).

يعبر هذا التعريف عن الوظيفة الأولى والأساسية للرقابة وهي الكشف عن مواطن الضعف في بدايتها، وذلك من خلال التتبع لكل التفاصيل التي تخص طريقة العمل التي من خلالها سيتم الوصول للأهداف التي تم تحديدها، إلى أن هذا التعريف لم يقم بتحديد الطرق التي من خلالها تتم المراقبة.

كما يعرفها كذلك " **محمد عليش** «بأنها عملية تهدف إلى التأكد من أن الأهداف المحدودة والسياسات المرسومة، والخطط الموضوعة والأوامر والتعليمات الموجهة وتنفذ بدقة وعناية، كما تعني الرقابة بالتحقيق من أن النتائج التي حققها القائمون على التنفيذ تطابق تماما ما تتوقعه الإدارة وتصبو إليه (علي، 2002، صفحة 105).

يحدد هذا التعريف مجموع الوظائف التي يجب القيام بها حتى تكون الرقابة ناجحة وهي كالاتي:

- **التأكد من الأهداف والسياسات والخطط والأوامر:** بالنسبة للأهداف فيجب التأكد من أن الجانب التطبيقي لها يوافق الجانب النظري، وبالنسبة لما يتعلق بالسياسات والخطط فيجب مراعاة نسبة التقبل والوقت اللازم والإضافي الذي سيتم فيه التنفيذ، أما فيما يخص الأوامر فيجب تنفيذها حرفيا وذلك لتجنب تغيير خطط العمل الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الخطط المرسومة.
- **الدقة والعناية:** بالإضافة إلى الدقة التي تقتضي التحري وفق ما يسمح به القانون، فيجب على المسؤولين عن الرقابة سواء كانوا أفرادا أو منظمات، أن يقوموا بكشف قضايا الفساد أو الابتزاز وغيرها وفق بروتوكول معين يقتضي عدم المساس بسمعة الأفراد النزيهين.
- **التحقق من النتائج:** عند انتهاء المدة الزمنية لإنهاء الأهداف والخطط المسطرة، يتم إعداد تقرير من طرف الهيئات المسؤولة عن المراقبة، وهذا التقرير يحدد واقعية النتائج التي تم التوصل اليها، والتقرير يجب أن يحتوي على الموازنة بين الظروف المصاحبة لإنجاز المشاريع والخطط والسياسات ونسبة النجاح فيها.

يعرف كذلك" **جاري ديسلر** "**(Dessler Gary)** الرقابة بانها: " الوظيفة التي تضمن أن الأنشطة توفر لنا النتائج المرغوبة وتتعلق بوضع هدف، وقياس أداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية " (صالح هـ.، 2001، صفحة 246)

من خلال هذا التعريف يحاول جاري ديسلر الاشارة إلى ثالث شروط ووظائف أساسية على الادارة القيام بها لتحقيق رقابة سليمة، بحيث:

- **وضع الهدف:** إنشاء أي أدارة يجب أن يكون أساسه هدفا حقيقيا استراتيجيا يخدم المصالح العامة خلال مدة زمنية معينة.
- **قياس الأداء:** تتم هذه العملية من خلال مقارنة الاهداف بالنتائج التي يتم الوصول اليها، وبذلك يتم تحديد مكان الخلل الذي يمكن أن يكون في الخطة او طريقة التنفيذ أو سببه بيئة تواجد الادارة ... وغيرها.
- **الاجراءات التصحيحية:** يتم اتخاذها في حال تم ايجاد خلل على المستويات التي ذكرنها سابقا.

وتعرف الرقابة السياسية على أنها: سلطة تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة، وتقديم المسؤول عن ذلك للمساءلة سواء كان الحكومة بأسرها أو أحد الوزراء (سلامة، 2015، صفحة 246).

يرتكز هذا التعريف على ثلاث عناصر أساسية يجب أن تقوم الرقابة عليها وهي كالاتي:

- **تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية:** بحيث يتم التقصي عن أعمال الوزراء في قطاعاتهم، إما من خلال مجالس المراقبة التابعة الدولة أو المنظمات الدولية، أو من خلال منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى وسائل الإعلام، ويتقصى هؤلاء عن المصادر المالية للوزراء للكشف عن قضايا الرشوة أو الاختلاس، كذلك يتم التقصي عن الارتباطات القانونية التي تقوم بإنشائها الوزارة مع إحدى الشركات وذلك لتحديد إذا ما كانت العلاقة مبنية على أساس قدرات الشركة على إنجاز المشاريع المكلفة بها وفق المتطلبات والمعايير العالمية.
- **الكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة:** ويتعلق الأمر بتنفيذ البروتوكولات المتعارف عليها دون أي تقصير وذلك من أجل الحفاظ على قيمة ومكانة المركز الذي يتقلده الوزير.
- **تقديم المسؤول عن عدم التمثيل السليم للمساءلة:** بعد التحري والتدقيق في الملفات التي كان الوزير بصدد معالجتها، وتنفيذها من طرف إحدى المنظمات أو المجالس المسؤولة عن المراقبة

وحتى وسائل الإعلام، يتم تقديم تقارير مفصلة للعدالة في حال وجود قضايا فساد أو سوء تسيير للمنظمات القابعة تحت تصرفها من أجل المباشرة في محاكمته والمتورطين معه.

ويتم تعريفها في مجال **دسترة القوانين** على أنها: التحقق من مخالفة القوانين للدستور تمهيدا لعدم إصدارها إذا كانت لم تصدر، أو لإلغائها أو الامتناع عن تطبيقها إذا كانت تم إصدارها (ابراهيم سليمان، 2015، صفحة 80).

- **التحقق من القوانين قبل إصدارها:** وتعرف بالعملية الوقائية والتي تدخل في عمل الرقابة السياسية بحيث يتم تشكيل لجنة للتأكد من عدم مخالفة أي قانون سيتم الإعلان عنه لمادة من مواد الدستور.
- **إلغاء القوانين الصادرة بعد التأكد من مخالفاتها للدستور:** وتعمل هذه الخاصية إما لسهو اللجنة المكلفة بالرقابة أو عند تعديل الدستور، بالنسبة للجزئية الأولى يكون التعديل عن طريق تقارير ترفعها الإدارات الفرعية للإدارة الأعلى منها حتى تصل إلى مركز صناعة القرار، أو من خلال الإعلام، أو منظمات المجتمع المدني.

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف الرقابة السياسية على أنها:

الأداة التي من خلالها يتم تحديد فاعلية السلطة التنفيذية والتشريعية وغيرها، والتي ترتبط بالدرجة الأولى بمراعاة أحكام الدستور والقوانين التكميلية، وعملية الرقابة السياسية سواء عن طريق القنوات الرسمية أو غير الرسمية (منظمات المجتمع المدني، الاعلام) تكون على الأهداف والسياسات والخطط والأوامر والتعليمات التي تعنى بها السلطة التنفيذية، ويتم التركيز في هذا على عنصر الوقت والطرق القانونية والنتائج التي تم تحقيقها ومدى مطابقتها للتوقعات المرجوة من الأهداف التي تم تحديدها.

الشكل (01): مخطط يوضح قنوات الرقابة السياسية والعلاقة بينها

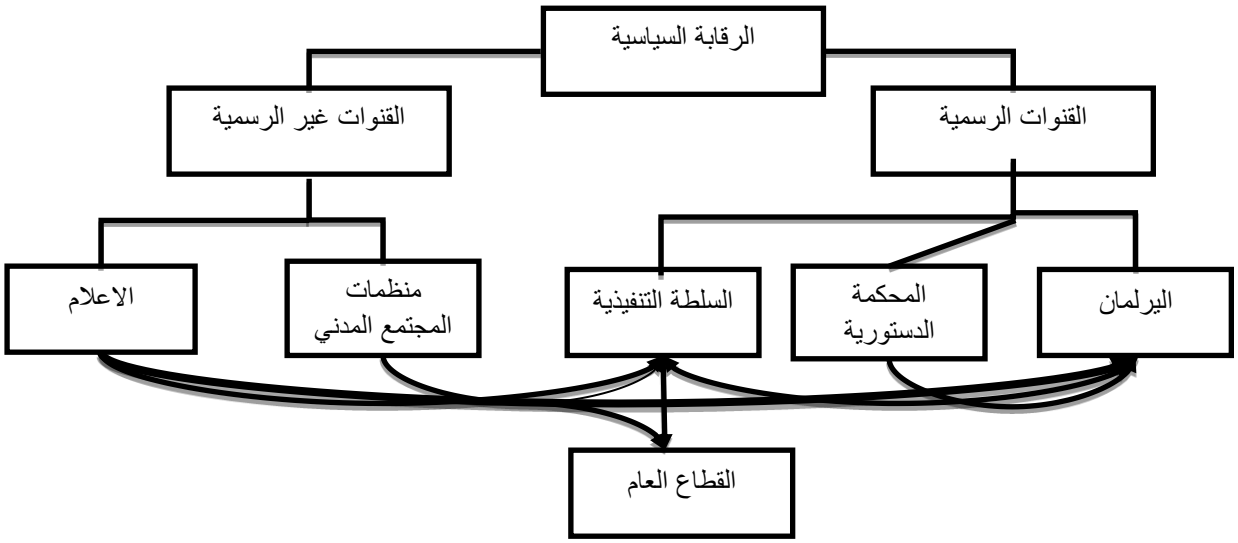

من إعداد الطالب

2.1.1.1 خصائص الرقابة السياسية

تختلف الأساليب المعتمدة في الرقابة من مشروع لآخر إلا أنه توجد مجموعة من الخصائص يجب أن تتوفر لتكون الرقابة ناجحة وهي كالآتي (حسين و توفيق ، 2011، الصفحات 134-136):

- **الدقة:** بحيث يجب مراعاة الدقة اللازمة في جمع البيانات وصبها وتحليلها وأي خطا قد يؤدي إلى زيادة حجم المشكلة، وخلق مشكلة أخرى الأمر الذي يؤدي إلى تراجع كفاءة المؤسسة.
- **الاقتصاد:** يجب على الجهاز الرقابي أن يقوم بموازنة الموارد المالية التي سيستخدمها مع الأهداف التي يطمح لتحقيقها، وذلك للحد قدر الإمكان من إهدار التكاليف، وللإشارة فمسألة الاقتصاد هي مسألة نسبية، وذلك بسبب تفاوت الفوائد والمزايا لذلك ينصح الباحثون الاقتصاديون بالموازنة الاقتصادية بين عائد الرقابة وتكلفتها.
- **سهولة الفهم:** وجود تعقيد في خرائط وشبكات أي نظام رقابي، يجعله دون قيمة خاصة وأن الكثير من المديرين لا يفهمون هذه الخرائط لأنها تقوم على المعادلات الرياضياتية وخرائط

التعادل، والتحاليل الإحصائية والتفصيلية، مما يؤدي إلى وقوعهم في أخطاء كثيرة تؤدي إلى إحباط الموظفين الأمر الذي يؤدي إلى تجاهله من قبل المؤسسة.

- **يعكس طبيعة النشاط و احتياجاته:** تمثل هذه النقطة اختلاف النشاط الرقابي من مؤسسة إلى أخرى وذلك لاختلاف الهيكلة التي تقوم عليها كل مؤسسة، فالنظام الرقابي المستخدم في عملية تقييم أداء الأفراد في المؤسسة يختلف عن ذلك المستخدم في الإدارة المالية، وتختلف النظم الرقابية المستخدمة في إدارة التسويق عن النظم المستخدمة في إدارة المشتريات، وهذا لا ينفي أنه توجد مجموعة من الأساليب يتم استخدامها في جل الأنظمة الرقابية مع اختلاف المؤسسة كمجموعة الميزانيات، نقطة التعادل، النسب المالية، ومع ذلك لا يمكن الجزم بوجود أسلوب رقابي أمثل يمكن تعميمه في كل مجال .

- **المرونة:** والمقصود بها قدرة النظام الرقابي على الاستمرار دون تعديل أو تغيير جذري فيه، خاصة عند مواجهته ظروف غير متوقعه، واحتوائه على مثل هذه الخاصية تبرز قدرته وفعاليته، خاصة وأن الشركات والمنظمات تعمل في بيئة غير مستقرة تتغير وفق الظروف الداخلية والخارجية.

- **سرعة الإبلاغ عن الانحرافات:** تبرز فاعلية النظام الرقابي من خلال اكتشافه للانحرافات عند حدوثها مباشرة، قبل أن تتفشى داخل المؤسسة وهذا الأمر يتطلب السرعة في الإبلاغ عنها لإيصال المعلومات اللازمة، والملائمة والدقيقة التي يحتاجها الجهاز الإداري لمعالجة الانحرافات، وللإشارة فعلى كل جهاز رقابي أن يقوم بإنشاء نظام معلومات يتناسب مع طبيعة النشاط المفروض عليه، وذلك لتوفير المعلومات الكافية للمساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة.

- **التنبؤ بالمستقبل:** يرتبط هذا العنصر بقدرات المدير المسؤول عن الرقابة، فمن مسؤوليته خلق نظام يمكنه من كشف الانحرافات الحالية والمتزامنة مع النشاط الذي تقوم به الإدارة، وهذا لتكون الإجراءات المتخذة سليمة وتكفل إهدار التكاليف التي يمكن أن تهدد بقاء المؤسسة.

- **الأعمال التصحيحية:** تشير هذه النقطة إلى أن النظام الرقابة لا يعمل فقط على رفع التقارير للعدالة، من أجل المسائلة إنما يسعى ليوضح ويقترح مجموعة من الخطوات والأعمال أو الإجراءات لتصحيح الانحرافات، وعليه يجب على النظام الرقابي أن يحدد المشكلة، بالإضافة إلى تحديد مجموعة من الحلول تكفل معالجتها، كذلك يجب على القائم بالتخطيط أن يحدد المراكز التي يمكن أن يقع فيها انحراف.

- **التركيز على الإستراتيجية:** إن فرض الرقابة على كل الخطوات والأنشطة والممارسات والإجراءات سيؤدي إلى رفع تكلفة الهياكل المكلفة بالرقابة، والتكلفة المرتفعة يمكن أن تجعل من هذه الهياكل هياكل عقيمة إذا ما قلت الفوائد عن التكلفة، ولهذا يجب التركيز على النقاط الإستراتيجية والأنشطة والعمليات والأحداث التي تسبب الانحراف التام عن أهداف المؤسسة.

- **استخدام جميع خطوات الرقابة:** تقويم عملية الرقابة على مجموعة من الخطوط تنطلق من تحديد المعايير الرقابية إلى تجميع بيانات ومعلومات عن الأداء الفعلي، وبعد عملية التجميع يتم المقارنة بينها، وبعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية، وبالتالي فإن النقص في إحدى الخطوات السابقة قد يؤدي إلى عدم فعالية النظام الرقابي.

- **المشاركة:** حتى يتسنى للنظام الرقابي ممارسة مهامه كما يجب، عليه أن يكون مقبولا من طرف جميع الموظفين فيه، وقابلية الموظفين للنظام تنبع من فتح المجال أمامهم للمشاركة في وضع وتصميم النظام الرقابي، وتحديد معايير النظام الرقابي من طرف الموظفين ترفع من نسبة التزامهم بالتنفيذ والمتابعة، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح العملية الرقابية وتحقيق أهدافها.

- **الاتفاق مع التنظيم:** ترتكز هذه النقطة على الارتباط لتنسيق الأعمال وتحديد الواجبات والمسؤوليات، فالرقابة يمكن أن تكون هيكل داخل المؤسسة، فتكون سلطة الرقابة بيد المدير والبعض ممن يختارهم، وللإشارة فإن المعلومات السابقة التي ترى بأن التنظيم غير الرسمي لا يجوز له ممارسة الرقابة وإلا سيؤدي إلى الإخلال والإساءة بنظام العمل، تعتبر فكرة غير سليمة نسبيا لأنها تعارض مبدأ الشفافية.

- **الموضوعية:** بحيث يجب استخدام أساليب موضوعية في عملية الرقابة وتجنب خضوع النظام لمحددات واعتبارات شخصية، فالمسؤول الأعلى عن الرقابة يجب أن يبتعد عن اتخاذ قرارات وفق معاير الشخصية، لأنها تؤثر في الحكم على الأداء وتجعله حكماً غير سليم، لذلك من الضروري الالتزام بالرقابة الموضوعية على التكاليف وساعات العمل من جهة، وبرامج التدريب والرفع من الجودة والنوعية في الإنتاج من جهة أخرى.

2.1.1 خطوات وأنواع الرقابة

حتى تكون عملية الرقابة سليمة يجب أن تتدرج على خطوات أساسية، حتى تتجنب تفويت أي جزئية يمكن أن تتسبب فيما بعد بفشل الإصلاحات المقترحة، وكما ذكرنا سابقا فأنواع الرقابة تختلف باختلاف الهياكل التي تقوم عليها المؤسسة ولذلك يجب وضع مخطط تشاركي للرقابة.

1.2.1.1 خطوات الرقابة

للرقابة مجموعة من الخطوات الأساسية التي تتدرج عليها وهي كالآتي:

- **وضع المعايير الرقابية**

يتم تحديد هذه الخطوة في عملية التخطيط كأول نقطة لممارسة الرقابة بشكل سليم، والمقصود بالمعايير هنا مجموعة المقاييس التي من خلالها يتم تقيم الشخص خلال أداءه، وللإشارة فإن المعايير قد تستند لعنصر محدد على حساب العناصر الاخرى، فيمكن أن تجد المراقبين خلال وظائفهم يركزون على جانب الفعالية أكثر من تركيزهم على جانب احترام القوانين التنظيمية المتعلقة بساعات الدوام، إلا أنه يجب مراعاة قدرة المعايير على خدمة الأغراض الرئيسية المتعلقة بتحديد سلوك وفاعلية وتصرفات الموظفين.

كما أن المعايير تخضع لهدف محدد، وهذا الهدف غالبا ما يرتبط بنوعية الأعمال التي يقدمها الموظفون، وهي تخضع لعدة معايير تكون فالغالب كمية كساعات العمل، الدخل، الأملاك السابقة لتقلد المنصب الأملاك بعد فترة من تقلد المنصب وغيرها.

وللإشارة فإن المعايير ما هي إلا ترجمة للخطط والسياسات والإجراءات والبرامج الخاصة بكل مؤسسة، وتقسم هذه المعايير للأنواع التالية (جميل، 1986، صفحة 418):

- **معايير التكلفة:**

يعبر هذا المعيار عن المقاييس النقدية، التي تحدد عن طريق ساعات العمل والإنتاج الذي يقوم به العامل سواء كان إنتاجا خدماتيا أو ماديا، ومن خلال المقارنة بينهما تتم معرفة مدى فاعلية الموظف وقدرته على تحقيق الأهداف.

- **معايير رأس المال:**

وهي من فروع معيار التكلفة تختص برأس المال فقط وذلك باعتبار أن التكلفة متعلقة بالناتج أما رأس المال، فيتم التركيز من خلاله على معدل العائد على الاستثمار، معدل دوران رأس المال ونسبة الإقراض لحق الملكية.

- **معايير الإيرادات:**

وترتبط هذه المعايير بالعائدات التي يحققها الموظف سواء كانت مادية أو معنوية، وتراجع العائدات يكون مؤشر إما عن خلل في تأدية العامل لوظيفته، أو لعدم توافق المخطط والأهداف مع الواقع.

- **قياس الأداء الفعلي:**

هذه العملية لا يتم التعبير عنها كميا حتى وإن كان جهاز الرقابة يمتلك إحصائيات عددية عن معايير تحديد كفاءة المدير، الأمانة التي يتمتع بها رؤساء الحكومة، البرلمان، الولايات، الدوائر، البلديات حجم العلاقات الإنسانية التي ينشئونها خلال مهامهم.

إن قياس الأداء الفعلي ليس بالشيء المعقد فهو يحتاج إلى شخص فطن فقط بإمكانه تمييز شخصية الموظف، ويمكن قياسها بقياس ردة فعله عن الأسئلة المستفزة التي توجه له وكيفية الرد عليها أما بالنسبة للموظف الجديد فيتم وضعه حيز التجربة، ومراقبة القرارات التي يتخذها خلال التدريبات التي يتم تكليفه بالقيام بها، ويكون معه مشرف يقدم تقرير مفصل عن قدراته الحالية وإلى ما يمكن أن يصل إليه مستواه في المستقبل.

- **التعرف على الانحرافات:**

وهي آخر مرحلة وتكون بعد التأكد من أن شخصية الموظف لا تتوافق مع منصبه (مقارنة الأداء بالمعايير) ليبدأ التحري عن قراراته وكل ما يتعلق باستخدام الامتيازات التي يمنحها له المنصب الذي يشغله، كذلك خلال عملية المراقبة يتم تحديد مدى توافق الخطة مع الأهداف، والعملية التي من خلالها يتم تحديد المدى **(مقارنة الأداء بالمعايير)، تخضع لعاملين أساسين هما:**

- قياس النتائج الفعلية للأداء بناء على ما يتم فعلاً أو حتى توقع هذه النتائج بناء على المعايير الموضوعة، بغرض تحديد الانحرافات.
- توصيل المعلومات والبيانات إلى الشخص المسؤول عن معرفة الانحرافات ومعالجتها بالكيفية والوقت المناسبين.

وذلك بهدف الوصول لحلول ناجعة تكفل وضع تصحيح للانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة لهدم تكرار تلك الانحرافات.

وتكون هذه العملية تشاركية بين المشرفين عن المراقبة والمدير، فالمعلومات التي يقدمها المشرفون وعليها التوصيات التي يرونها ضرورية، ليقوم المدير بتقييم الأداء وحساب الانحرافات بهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف، بعد عملية التقييم يقدر المدير نسبة الانحراف الموجودة في المؤسسة المراقبة وعلى أساسها يحدد المستويات التي ستشملها التصحيحات.

2.2.1.1 أنواع الرقابة

تقسم الرقابة على عدة أنواع منها ما يكون حسب أهدافها ومنها ما يكون حسب موضوعها، بالنسبة **للرقابة حسب الهدف** فهي تنقسم إلى (عيسى الفاعوري، 2007، صفحة 26):

- **الرقابة الايجابية: Positive control:** ويتعلق هذا النوع من الرقابة بالنية الحسنة للمدير والمراقبين فعوض السعي لتصيُّد الأخطاء والانحرافات، يقومون بالسهر على حسن سير العمل وذلك بتطبيق اللوائح والتعليمات المعمول بها والتي يحددها الدستور أو المراسيم الوزارية... الخ وغيرها.

- **الرقابة السلبية: Négative control:** تعمل هذه الطريقة على حل الانحرافات ضمنيا دون أن يتم تصعيدها إلى المسؤولين، فهي تعمل على تصيُّد الموظفين المتسببين في الانحراف وبذلك تكون هذه الطريقة احترازية تمنع حدوث المخالفات للترهيب الذي تقوم بصنعه، إلا أنه يعاب عليها عدم توجيه انتباه المسؤولين لهذه الانحرافات لتقوم بوضع مخططات تمنع تكرارها مستقبلا.

بالنسبة للنوع الثاني فهو متعلق بالرقابة حسب **المدى الزمني للتنفيذ** وهذا النوع ينقسم إلى (عيسى الفاعوري، 2007، صفحة 27) :

- **الرقابة المستمرة المواجهة:** وتعرف بالرقابة المباشرة لمصاحبتها عمليه التنفيذ، وهذا ما يمنحها القدرة على توقع وقوع الانحراف، أو تحديده عند حدوثه مباشرة وهذا الأمر يساعدها على اتخاذ الإجراء التصحيحي قبل فوات الأوان.
- **الرقابة المرحلية:** وهذا النوع من الرقابة يحددها المخطط فإذا كان المخطط على مراحل متفرقة تفصل بينها مدة زمنية معتبرة، وبذلك يعمل هذا النوع على مراقبة النتائج لكل مرحلة ومقارنتها مع الأهداف والمخطط، وعليه هذه الطريقة تكفل تحقيق نسبة 100 بالمئة من المخطط وذلك لأنها لا تسمح بالمرور إلى المرحلة التالية دون أنهاء المرحلة الأولى.
- **الرقابة بعد التنفيذ:** بعد الانتهاء من تنفيذ المخطط واكتمال النتائج يتم تفعيل هذا النوع من الرقابة، ويُستخدم معيار المقارنة بين النتائج الفعلية والمعايير المادية والمعنوية، وعليه تكون هذه الرقابة بعدية (غير مباشرة)، لأن الهدف منها تصحيح الانحرافات بعد وقوعها، إلى أن استخدام هذا النوع من الرقابة خلال مخطط بعيد أو متوسط المدى سيشكل خطر كبير على نجاعة المؤسسة، وقد يتسبب في إفلاسها وغلقها إذا كانت خاصة أما إذا كانت عمومية فسيؤخر مشاريع أخرى بسبب الخلل الذي ستسببه في الميزانية المخصص لها.

أما النوع الأخير من الرقابة فهو متعلق **بالتخصص ونوع النشاط،** بحيث تتم الرقابة حسب هذا النوع بالاعتماد على (عيسى الفاعوري، 2007، الصفحات 29-31):

- **الرقابة على الأعمال الإدارية:** وتركز على مراقبة حسن سير العمل بالفروع الإدارية ويكون المدير العام المراقب الأعلى للإدارة، وذلك ليتأكد بنفسه من حسن سير السياسات والخطط والأهداف التي تم تحديدها، والرقابة على الأعمال الإدارية تشمل كل مؤسسات الدولة، انطلاقا

من البلديات، الدوائر، المستشفيات، مراكز البريد، الوزارات، ولتعدد وكثرة وتفرع المؤسسات فالدولة وجدت نفسها عاجزة عن المراقبة الشاملة لها، ولذلك فكل دولة تحدد مستوى لتدخل منظمات المجتمع المدني من خلال الدستور أو مراسيم تنفيذية.

- **الرقابة المالية على عمل الجهاز التنفيذي:** وتختص بصرف المال العام على وجه الخصوص بحيث تفرض رقابة على الخطة التي وضعت لتسير الميزانية، والتي يصوت عليها البرلمان، إلا أن هذا لا يمنع منظمات المجتمع المدني من تقديم تقارير للأعضاء ليتبنوها في مناقشاتهم للميزانية، وتكون هذه الخاصية فعالة إذا كان البرلماني رئيسا سابقا لتنظيم مجتمع مدني.
- **الرقابة على النشاط الروتيني:** وتتعلق بالأعمال والانجازات التي تقوم بها الإدارات كتابيا، وفي العادة ترتبط بالأوامر للقيام بعمل ما أو التوقف عنه، كما يمكن أن توسع صلاحيات موظف في فترة زمنية محددة، ويعمل هذا النوع من الرقابة على التأكد من أن هذه الإجراءات الروتينية تتم بشكل سليم ولا تشكل عائقا أمام الموظفين، ولهذا النوع من الرقابة أربع طرق تمارس بأقل جهد وتكلفة وهي:
- خريطة توزيع العمل: وتركز على تصنيف واجبات الموظفين
- خريطة تدفق العمل: من خلالها يتم تحديد جهود الأفراد المتميزين ومراكز الاختناق الإداري
- دراسة الاقتصاد في الحركة: وتركز على رفع فاعلية الفرد من خلال التقليل من أعماله
- دراسة التوزيع المكاني: من خلالها يتم تحديد أنسب طريقة للعمل والرقابة.

1- الرقابة الاقتصادية على المشروعات العامة: باعتبار أن المشروع عام فإن مجالس الرقابة الرسمية ليست الوحيدة التي ستراقب العمل، إنما كذلك وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ولتحديد الانحرافات، يجب على قنوات الرقابة أن تمر على مجموعة من الخطوات لتحديد الانحرافات ومعالجتها، وهي كالاتي:

- مرحلة تحديد الأهداف
- مرحلة جمع المعلومات الأولية
- مرحلة تحليل المعلومات ودراسة المشروع
- مرحلة إعداد الخطة الفعلية للمشروع
- مرحلة إقرار خطة المشروع
- مرحلة تنفيذ المشروع

- مرحلة تقييم المشروع
- مرحلة تعديل المشروع إذا اقتضى الأمر.

2.1 منظمات المجتمع المدني– المفهوم، الخصائص، الوظائف –

يرتبط مفهوم المجتمع المدني بالتطورات التي شهدتها أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، اما في البلدان العربية والإسلامية استخدام فقد تم استخدام المصطلح خلال ثمانينيات القرن الماضي، كدعوة للإصلاح والدعوة لديمقراطية متكاملة.

1.2.1 مفهوم منظمات المجتمع المدني

حسب **أحمد محمد مرجان**، المجتمع المدني في وقتنا الحاضر هو (عزمي ، 1998، صفحة 31):.

- الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة
- الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية
- الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة
- الرد على الحياةَ الاجتماعية والصحة والثقافة والفن
- الرد على دكتاتوريات العالم الثالث

يركز هذا التعريف على الواجب الأساسي للمجتمع المدني الذي يقوم بمتابعة الاتجاه الذي يسلكه النظام السياسي في تسيير الدولة، لكن دون إبراز للوسائل التي سيجندها المجتمع المدني في ذلك فمشاركة المجتمع المدني في الجانب السياسي في دولة شيوعية يعد أمرا صعبا، خاصة وأن القوانين فتلك الدول تمنع منعا باتا قيام منظمات مجتمع مدني ذات طابع سياسي مثلها مثل الأنظمة الدكتاتورية في العالم الثالث، أما بالنسبة للدول الليبيرالية فالحرية الممنوحة للمجتمع المدني تمكنه من فرض رقابة سياسية على أغلبية النشطاء السياسيين.

كما يعرف **إبراهيم سعد الدين** المجتمع المدني على أنه: المنظمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها (احمد علي مفتي، 2014، صفحة 14) .

من خلال هذا التعريف يمكننا أن نلاحظ استثناء المنظمات الدينية التي تضم الأوقاف والمدارس والمعاهد والكليات الشرعية، كما يستثني الجمعيات الخيرية التي تهدف لخدمة الفقراء ومساعدة المحتاجين

وعابري السبيل، وبذلك فهو يفرق بين نوعين من منظمات المجتمع المدني، النوع الأول مرتبط بالمنظمات الصغيرة والتي يكون هدفها تقديم مساعدات فقط، أما النوع الثاني فهو مرتبط بالمنظمات التي تمارس عملا ينطلق من قواعد فكرية محددة ويخدم رؤية معينة بهدف تحقيق أغراض إصلاحية (احمد علي مفتي، 2014، صفحة 14).

تعرف"**ألفت محمد عبد الولي الدبعي**" منظمات المجتمع المدني على أنه: جميع الهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع والتي تعمل باستقلالية، أو باستقلالية نسبية عن الدولة، من الناحية المالية والإدارية (علي محسن الفريري، 2018، صفحة 20).

تركز ألفت محمد عبد الولي الدبعي في تعريفها على مجموعة من العناصر الأساسية في تعريفها وهي:

- **الهيئات السياسية، الاجتماعية، الثقافية التطوعية:** حيث يشترط أن يكون تأسيس منظمة مجتمع مدني على أساس التطوع، فلا يتقاضى المنتسب للمنظمة رئيسا كان او عضوا مبلغا ماليا إزاء أداءه لأعمال خاصة بالمنظمة، لكن على العكس من ذلك يجب على كل منتسب أن يدفع مبلغ اشتراك لدعم التنظيم، حتى يخرج من ضغط التمويل الخارجي.
- **تمثيل مصالح المجتمع:** بحيث تعمل هذه المنظمات على تبني مطالب الشعب ورفعها للسلطات المختصة وتكون في شكل تقارير أو فيديوهات تنشر على التليفزيون أو اليوتيوب...، وتصل في بعض الحالات إلى الإضرابات والمظاهرات في حال ما إذا كانت المطالب مشروعة وتم رفض معالجتها.
- **الاستقلالية التامة أو النسبية:** كما أشرنا سابقا فالاستقلالية مرتبطة بالتمويل فإذا كان التمويل داخليا محضا من طرف أعضاء المنظمة ستكون لها استقلالية تامة أما الأموال التي تمنحها الدولة كدعم منها لهذه المنظمات فيعد تدخلا في شؤون المنظمة.

وللإشارة فاستقبال منظمات المجتمع المدني لتمويل من طرف منظمات دولية عالمية في نفس نشاط عملها لا يؤثر على استقلاليتها بل يثبت بأن لها نشاطا فعالا وتستحق الدعم اللازم.

أما " **أحمد محمد مرجان**" فيعرف منظمات المجتمع المدني بأنها: تنظيم اجتماعي يشارك في إحداث تحولات سياسية ديمقراطية في مجتمع ما، ولا تتبع الجهات الرسمية فيها (محمد مرجان، 2010، صفحة 107).

ويتطرق " **احمد محمد مرجان** " **في** هذا التعريف إلى نقطتين أساسيتين وهما:

- **المشاركة في التحولات السياسية الديمقراطية:** حتى تكون منظمة المجتمع المدني منظمة ذات طابع سياسي يجب عليها المشاركة في تحفيز السلطات على بذل جهد أكبر في تحقيق الديمقراطية المرجوة منها، ويكون ذلك عن طريق تقديم مشاريع قوانين جديدة، الوقوف مع الشعب ودعمه في مطالبه المشروعة بل والضغط على السلطات لتسريع عملية اتخاذ القرار بشأن مطالب الشعب.
- **عدم الخضوع للجهات الرسمية:** حتى تكون منظمة المجتمع المدني غير خاضعة لأي جهة رسمية يجب أن تتوفر فيها ثلاث شروط أساسية والتي تتمثل في: التمويل الصافي: والذي شرحناه سابقا، ألا يكون أحد أعضائها يشغل منصبا سياسيا في الإطار الرسمي (وزير، عضوا في البرلمان،)، أما الشرط الثالث فهو الولاء التام للمنظمة وذلك يكون من خلال عدم تبني أعضائها لأراء، أساسها تقارير صادرة من منظمات الدولة.

كما يشير "**احمد شكري الصبيحي**" المجتمع المدني يمثل العصا السحرية التي من خلالها يتم حل العديد من المسائل السياسية فهو: هو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق في الحياة الاجتماعية، وهو أيضا الرد على دكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى البناءات التقليدية العضوية فيه من جهة أخرى (احمد علي مفتي، 2014، صفحة 14).

من خلال هذا التعريف يمكننا استنتاج أن:

- منظمات المجتمع المدني في الدول التي يسيطر عليها نظام حكم الحزب الواحد أو التي تعمل بالنظام الديمقراطي بشكل ظاهري فقط، تعمل كقوة اجتماعية ذات طابع سياسي حتى تضمن

عدم تحول نظام الحزب الواحد إلى نظام ديكتاتوري، كما تعمل على الحد من السيطرة المطلقة على عملية تسيير الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية وبذلك تكون مصدرا لصنع قرارات بديلة تستخدمها القيادة السياسية في نظام الحزب الواحد.

- منظمات المجتمع المدني في الدول الليبرالية تعمل على شكل فروع لأن النظام الليبرالي قائم على أساس الفصل بين السلطات، وبالتالي عملية اتخاذ القرار لن يكون لها مركز محدد، وبذلك نجد منظمات المجتمع المدني تختلف في أهدافها السياسية فمنها من يكون هدفها إصلاح النظام البيروقراطي لتسهيل الحياة الاجتماعية، ومنها من يكون هدفها حماية الأقليات، كما تهدف بعضها الأخر لدفع الدولة لإصلاح الحياة الاقتصادية من خلال طرحها لبرامج تنموية تكون الدولة هي الراعي الرسمي لها.
- تمثل منظمة المجتمع المدني في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية قوة حقيقية في وجه القوة السياسية الحاكمة، إذا ما كانت على صلة مع منظمات ذات طابع دولي، خاصة منها التي تدخل في قائمة المراقبين لدى هيئة الأمم المتحدة، وبذلك تسعى هذه المنظمات استنادا إلى علاقاتها الخارجية للضغط على النظام الحاكم، من خلال طرح برامج تنموية اجتماعية واقتصادية وتصل للضغط من أجل إقامة نظام ديمقراطي، من خلال سعيها للخروج في مظاهرة وإبراز الواقع الحقيقي للدولة في وسائل الاعلام.

عرف "**بنجامين باربر** (**Benjamin *Barber***)" منظمات المجتمع المدني على أنها حقل مستقل من الحياة الاجتماعية الحرة، لا تتحكم فيه الحكومات ولا تحكمه نظم الأسواق الخاصة فهو مجال نصنعه لأنفسنا، من خلال العمل العام المترابط في العائلات والعشائر والمجتمعات المحلية، وهو يعتبر القطاع الثالث الذي يتوسط فرديتنا الخاصة كمنتجين واقتصاديين مستهلكين، وبين مجموعنا المطلق كأعضاء مكونين للكيان الشعبي الحاكم (جايحردان ، 2019، صفحة 82).

هذا التعريف يتفق مع تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام2000 بحيث عرفه: المجتمع المدني يقوم بملئ الفجوة بين الفرد والحكومة، ويشتمل على المجاميع التطوعية والمتفاعلة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، من أجل تحقيق المصالح المشتركة لأعضائها (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2000، صفحة 3).

من خلال هاذين التعريفين يمكننا القول إن للمجتمع المدني وظيفة أساسية تتمحور في كونها النقطة الرابطة بين مطالب المجتمع، والسلطة السياسية وهذا الربط يكون أما بطريقة تصاعدية أو بطريقة راسية:

- **الطريقة التصاعدية:** وتكون من المجتمع إلى السلطة السياسية بحيث تتكفل منظمة المجتمع المدني برفع صوت الشعب وطموحاته المرجوة من السلطة السياسية، من خلال وضعها في مخططات ومشاريع ذات طابع اقتصادي وقانوني وسياسي.
- **الطريق الراسية:** وتكون من السلطة السياسية إلى المجتمع بحيث تقوم مؤسسة المجتمع المدني بالتمهيد لمجموعة من القرارات السياسية، التي يمكن أن تتخذها الدولة لتضمن تقبلها كما يمكن أن تقوم بحملات توعوية لكيفية ممارسة أفراد المجتمع للأنشطة السياسية، والتعريف بالنظم والقوانين التي تسير عليها الدولة.

من خلال التعاريف السابقة للمجتمع المدني نتوصل للقول بأن **منظمات المجتمع المدني:** هي المنظمات والجمعيات والهيئات والنقابات التي تقوم على أساس التطوع، والاستقلالية المالية عن الدولة وتعمل على الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك عن طريق توعية الشعب من جهة وجذب انتباه الحكومة إلى المجالات التي تحتاج إلى تنمية من جهة أخرى، كما تعمل على إحداث تغيرات سياسية في حال عدم تلبية برنامج الحكومة لمطالب الشعب عن طريق الحشد والمظاهرات.

الشكل (02): مخطط يوضح الخصائص المميزة لمنظمات المجتمع المدني وأهدافها.

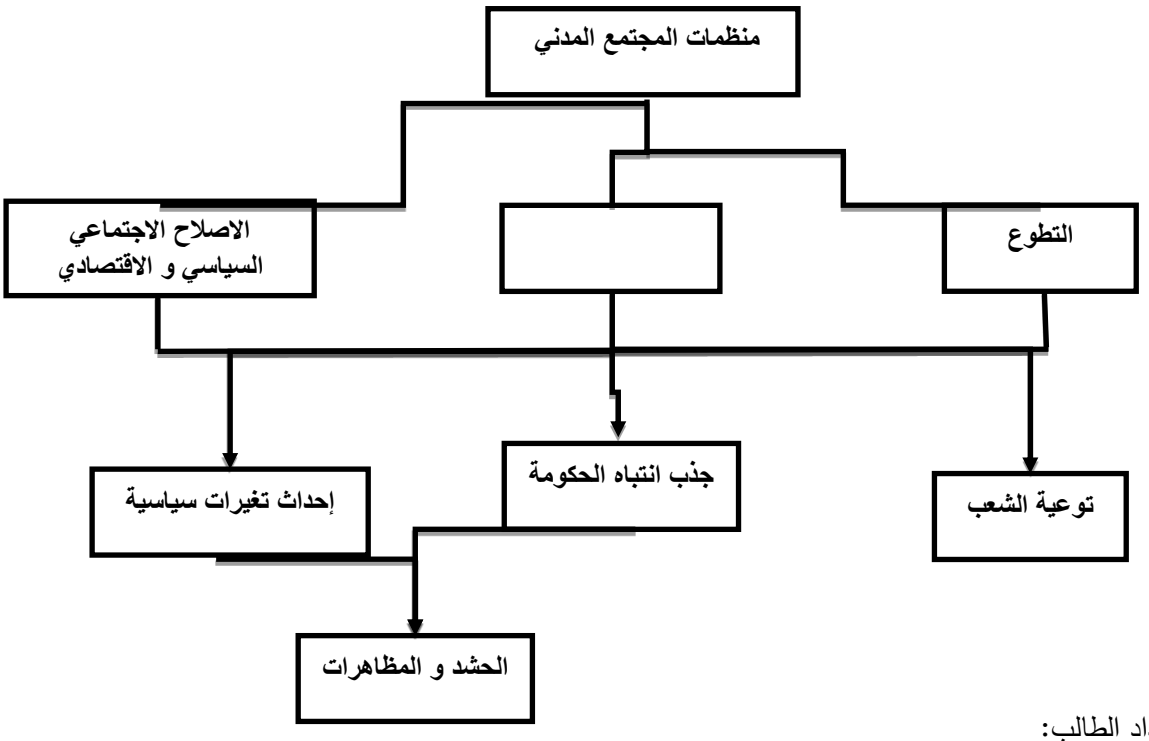

من إعداد الطالب:

1.2.1 خصائص ودور منظمات المجتمع المدني.

بعد الشرح الموجز حول التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص منها مجموعة من الخصائص الأساسية التي يجب أن تنطوي عليها منظمات المجمع المدني وهي كالاتي (علاء الدين نوري، 2010، صفحة 375):

- القدرة على التكيف: ويقصد بها القدرة على التكيف مع البيئة التطورات التي تعمل فيها، فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

-التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

-التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.
- الاستقلالية: ويقصد بها ألا تكون منظمات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المنظمات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع الرؤية

والأهداف المسطرة ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

-الاستقلال المالي لمنظمات المجتمع المدني: ويظهر ذلك استنادا إلى مصادر التمويل إذا ما كان تمويل خارجي تمنحه الدولة، أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية.

-الاستقلال الإداري والتنظيمي :أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

- التعقيد التنظيمي: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وداخل انتشارها المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.
- التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي بطبيعة الحال تؤثر على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا المقياس دليلا على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة كلما أثر ذلك على تخلف المؤسسة، وعلى العموم يمكن القول أن خصائص منظمات المجتمع المدني تتمثل في ما يلي:

-المجتمع المدني يتكون من التنظيمات والمنظمات والجمعيات والنقابات المكونة طوعيا من الأفراد المدني والتي تسعى لخدمة الأفراد والمجتمع.

-تنظيمات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة لذا لا تعتبر الأحزاب من مكونات المجتمع المدني

-المجتمع المدني مستقل عن الدولة يفترض أن يقوم ببعض أدوارها خاصة الاجتماعية والثقافية.

بالنسبة لدور المجتمع المدني في يمكن حصره فيما يلي (فايز أحمد حسن السيوف، 2007، صفحة 66) :

- وضع تصور واضح لخريطة المجتمع وتحديد مصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومصادر الضعف، وبذلك يصبح لدى منظمات المجتمع المدني تصورا واضحا للتغيير الاجتماعي، كما تحدد الفئات والقطاعات التي ستتدخل في سياستها إما لمناصرتها أو للحد من الضرر الذي تتسبب فيه سياستها.
- تقوم بدور توازني يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام في عملية التحول الديمقراطي بالإضافة لدورها التقليدي، المتمثل في معالجة المشكلات بعد حدوثها والمعروف بـ " الدور الإلحاقي"
- يتبنى المجتمع المدني قضايا التمكين لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية خاصة في البلدان النامية، وأبرز قضايا التمكين المطروحة حاليا هي قضايا تمكين الشباب، لأنها تمثل بادرة حقيقية من بوادر التغيير في القوى السياسية.
- دور يتجاوز الضغط من أجل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ليصل للتدخل في دور القوى السياسية على المستوى الإقليمي والدولي كحل النزعات، أو التصريحات التي تعقب أزمة سياسية أو عسكرية.
- يؤدي المجتمع المدني دوره في تبني إحدى النماذج الرائدة في ممارسة الحكم، وفق أهداف وطموحات المجتمع وبذلك يكون المجتمع المدني المحفز للتغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- من الأدوار الحساسة التي يلعبها المجتمع المدني الجمع بين أفراد المجتمع كافة مهما كانت توجهاتهم الإيديولوجية والسياسية والثقافية من خلال اعترافه بالتنوع والاختلاف، من خلال سياسة عنوانها التوافق والتسامح لإحياء الوطن والمجتمع.

ويمكن تحديد دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع على النحو التالي (فايز أحمد حسن السيوف، 2007، صفحة 67):

- تكوين وتشجيع اتفاق كل أفراد المجتمع على الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال رفع انشغالات المواطنين الإصلاحية، على شكل مشاريع ومخططات للحكومة لأخذها في عين الاعتبار.

- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الكشف عن قضايا فساد خلال ممارسة نشاطها كمراقب وتوسيع قاعدة صناعة القرار، من خلال استخدام القوى السياسية لمشاريعها قرارات بديلة.
- حماية حقوق الإنسان وعلى رأسها حقوق المرأة والطفل باعتبارهم الفئة الضعيفة والتي يمكن استغلالها بسهولة في المجتمع، بالإضافة إلى الدعوة للمساواة في التنمية الاقتصادية وتجنب الجهوية، وتوزيع التنمية حسب تنوع المناطق الجغرافية وخصائصها.
- المساهمة في الحملات التوعوية التي تخص مجالات الحياة بأنواعها السياسية الاجتماعية والاقتصادية.
- تطوير إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- إنشاء منظمات تكفل عملية محاربة الفقر وإقامة مشاريع مشتركة مع الجهات المحلية، أو بعض المنظمات الدولية الغير الحكومية لتحقيق تنمية مستدامة شاملة لجميع النواحي.
- تكوين الكفاءات من خلال برامج التوعية التي تكون عن طريق المحاضرات أو مجالات بناء الكفاءات والقدرات، وإتاحة المجال لسماع أصوات الرجال والنساء من الفقراء والمجتمعات المهمشة.
- تقديم الخدمات التطوعية الاجتماعية والاقتصادية للتقرب أكثر من المواطنين، وذلك لحشد أكبر عدد مؤيد للقضايا السياسية التي يتدخلون فيها.
- تجسيد الديمقراطية كأسلوب عمل ضمن بناء مؤسسي تعتمد فيه على المشاركة الفاعلة للعاملين فيها.
- تقديم مساهمة قيمة في مجال تصميم المشاريع خاصة وان منظمات المجتمع المدني تحتوي على نخبة متخصصة في أغلبية المجالات، مما يخولها ان تمتلك قدرة أكبر على التواصل مع المستفيدين من المشروع بالمقارنة مع الوكالات الحكومية ومنظمات الاستشارات التجارية وذلك بحكم أنها أكثر اطلاعا على الظروف المحلية.
- تقديم مقترحات لتغير نمط الحياة أو عادات العمل التي كانت تعطل سير عجلة التنمية المستدامة من خلال البرلمانيين.
- تنفيذ المشاريع الرائدة في مجال الإصلاح السياسي الاجتماعي والاقتصادي التي تتمشى مع التنوع الثقافي والإيديولوجي.

3.2.1 آليات عمل منظمات المجتمع المدني وطرق تشجيعها

إن مجموع القواعد التي ذكرناها سابقا والتي تتعلق بالخصائص التي من شأنها أن تكفل حيادية منظمات المجتمع المدني، والتي من خلالها نستطيع أن نحكم عليها بأنها ليست مخترقة وتخدم أجندات خارجية أو داخلية، يمكن أن نستثني منها بعض النقاط التي تكون عاملا محفزا وهي كالآتي (جاسم إبراهيم حسن الحوسني، 2013، الصفحات 133-134):

- تقديم أراضي أو منشآت جاهزة لمنظمات المجتمع المدني أو إحدى فروعها من أجل أخذها كمقر لممارسة نشاطاتها.
- تقديم الحكومة لمنظمات المجتمع المدني إعانات مادية إذا ما تولت هذه الأخيرة القيام بنشاطات كانت الحكومة أو أحد المنظمات التابعة لها أولى أن تقوم بها.
- تقديم امتيازات أخرى يمكن أن تخفف الأعباء المادية عن هذه المنظمات، كتقديم إعفاءات أو تخفيضات في دفع فواتير الكهرباء، الغاز، المياه وضرائب أخرى تدخل في نشاطات المؤسسة.
- المبالغ التي يتم التبرع بها من قبل الأفراد أو منظمات يجب أن تعفى من الضرائب من أجل تحفيزهم أكثر لزيادة التبرعات لمنظمات المجتمع المدني.
- تقديم الدعم اللازم خاصة في بداية مشوار أي مؤسسة من منظمات المجتمع المدني وذلك في مجال توفير العتاد المسير للمؤسسة، كالأثاث ومعدات الصيانة وأجهزة الكمبيوتر.
- إعادة صياغة المراسيم والقوانين التي تتعلق بعمل المنظمات المجتمع المدني بالشكل الذي يكفل وضع التسهيلات الإدارية اللازمة لإنشاء وتطوير عمل هذه المنظمات.
- فتح دورات لتأهيل القيادات حتى يتسنى للرؤساء منظمات المجتمع المدني الاستفادة منها، خاصة في مجال تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة والقيادة، وتطوير آليات العمل لتنفيذ المخطط الذي من خلاله يتم الوصول الى الأهداف المسطرة.
- إزالة العوائق التي تحول دون قيام المرأة بالمشاركة في النهضة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال منظمات المجتمع المدني، بحيث يسمح لها مثلها مثل الرجل بإنشاء مؤسسة أو الانضمام إليها كعضو من الأعضاء، مع مراعاة الخصوصية الفيزيولوجية الخاصة بها.

- التنشئة الاجتماعية السليمة للأفراد من خلال التنسيق بين دور الأسرة والمدرسة من أجل غرس القيم الإيجابية التي تكفل إنشاء فرد سليم، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الإعلام كوسيلة دعم لمنظمات المجتمع المدني من خلال التنويه بضرورة العمل التطوعي، بالإضافة إلى تصوير روبورتجات عن بعض المنظمات التي عرفت نجاحَ وتأييدَ المواطنين.

- دعم الباحثين وتحفيزهم من أجل القيام بدراسات وأبحاث علمية حول العمل الجمعوي التطوعي، الذي سيؤدي بالضرورة إلى تحسين وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي.

أما بالنسبة للتشجيع في مجال مكافحة الفساد السياسي فعلى الدولة أن تقوم بمجموعة من التسهيلات، لتوفير الظروف والعوامل الملائمة والتي تتمثل فيما يلي (هميسي، 2009) :

- **الشفافية:** حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم تعريف الشفافية على أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، كذلك تعرف على أنها التدفق الحر للمعلومات، وهذا يحتاج إلى إنشاء منظمات ذات طابع عصري تحتوي على عتاد متطور وإداريين ذوي كفاءة وتخصص، بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظام المالي والبنكي مع فرض الرقابة الصرامة على المعاملات والصفقات، ولأن الدولة لن تكون قادرة على الإحاطة بكل هذه الجوانب فهي تقوم بفتح المجال جزئيا وتدريجيا أمام منظمات المجتمع المدني.

- **المساءلة :** حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم تعريف المسائلة على أنها "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش"، تمثل المساءلة إحدى وسائل المراقبة و التخويف المسبق من مخالفة القانون، خاصة إذا كانت المسائلة دورية ويشملها تحقيق قبلي خاصة للمسؤولين الكبار المكلفين بتسيير الشؤون العامة، و التحقيق يتعلق بإنفاق وتسيير المال العام من جهة و حجم الزيادة في ممتلكاته وحاشيته من جهة أخرى.

- **وجود وسائل إعلام مستقلة:** يمثل الإعلام القوة الحقيقية القادرة على التأثير على الرأي العام كما يملك قدرة عالية جدا على تحصيل المعلومات، الأمر الذي يمكنه من لعب دور

المراقب المستقل، بالطبع هذه القوة يجب أن تخضع لمبدأ الحرية الخاضعة للقانون، وبذلك تكون محمية من كل أشكال الابتزاز.

كما ينبغي توفير قنوات للاتصال بالهيئات المكلفة بمكافحة الفساد من جهة وبوسائل الإعلام من جهة أخرى لإبلاغها عن عمليات الفساد التي وصلت إلى علمهم، وهذا يعد في حد ذاته ممارسة لحقوق المواطنة.

بعد تحديد الوسائل التي من خلالها يمكن تشجيع عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي، يمكننا الإشارة إلى الآليات التي نص عليها قانون مكافحة الفساد ومع ما ورد النص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي كالاتي (هميسي، 2009):

- **المساهمة في اتخاذ القرار** : تعتبر مسألة المشاركة في اتخاذ القرار من أهم النقاط التي تحقق مستوى عال من الشفافية داخل الدولة من جهة، وفتح المجال لطرف ثان متطوع للمكافحة والوقاية من جرائم الفساد من جهة أخرى، كما أن عملية مشاركة منظمات المجتمع المدني للهيئات الحكومية في اتخاذ القرار تضمن تحقيق عنصرين أساسيين، أولهما ثقة الرأي العام بالقرارات المتخذة لأن هناك طرف مستقل ، أما النقطة الثانية فمتعلقة بالعمل التطوعي الذي يقلل من تكلفة مكافحة الفساد، مما يجعل التكلفة المضافة تصب في صالح قطاع آخر يحتاج لها، كذلك المساهمة في اتخاذ القرار تكفل للمنظمات الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالميزانية وصرف الأموال العامة للاعتراض أو الموافقة عليها، وذلك حتى لا يغلب برنامج الحكومة فئة على حساب أخرى، وقدرة هذه المنظمات على إجبار الحكومة للنظر في برنامجها وتعديله بما يتوافق مع طموحات الشعب يمثل وجود رغبة حقيقية لمكافحة الفساد السياسي.
- **التحسيس** : يعد مفهوم المواطنة أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية مكافحة الفساد، فواجبات المواطنة تقتضي عليك حماية بلدك من الخطر الخارجي والداخلي، و الفساد السياسي أحد أشكال الأخطار الداخلية التي تستدعي تضافر جهود كل أفراد المجتمع، من خلال الولوج إلى منظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال قيام هذه الأخيرة بحملات واسعة هدفها تحسيس المواطنين بضرورة الالتفاف حولها، لتزيد من تأثيرها على قرارات الحكومة التي لا تصب في صالح الشعب وفرض الرقابة على القوى السياسية، التي تساهم في الضغط على

السلطة التنفيذية خلال عملية صنع القرار، وللإشارة فان الحمالات التحسيسية توجه للشباب بوجه خاص حتى لا تجذبهم المظاهر الخادعة للفاسدين السياسيين، وذلك يكون من خلال تمرير الشبكات الإعلامية لبرامج تتضمن على العقوبات القانونية للأشخاص الضالعين فالفساد، مع اظهار لبعض الحالات الحقيقية التي تم الإمساك بها ومحاكمتها، بالإضافة إلى برامج تربوية وتعليمية تحذر من هذه المخاطر وتعرف بأسباب الفساد السياسي وبآثاره السيئة والمدمرة .

- **الحصول على المعلومات:** كما ذكرنا سابقا فالحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد من طرف منظمات المجتمع المدني والإعلام يمثل صلب الشفافية، والرغبة الحقيقية للدولة في مكافحة الفساد، كما أن كشف الفاسدين والاعمال الخارجة عن إطار القانون التي قاموا به والطرق الملتوية التي استعملوها، في تجاوز القانون وتقديمها للإعلام ، وهذه مسؤولية كبيرة وحساسة جدا، لأن مكافحة الفساد السياسي وخاصة المتعلق منه بجرائم الرشوة عن طريق منظمات المجتمع المدني والإعلام لديه بعد اجتماعي وسياسي، وذلك لقدرته على التأثير المباشر على الجماهير، بالطبع هذا التأثير سينجر عنه ردة فعل إما داعمة لمكافحة الفساد أو رافضة لقرارات للحكومة، وستكون هناك مطالب متعددة تبدأ بحل المجالس البلدية والمطالبة بإقالة بعض المسؤولين الذين تتسبوا بجرائم الفساد، وللإشارة يجب على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام مراعاة الخصوصية والشفافية، وتحري الصدق خلال الكشف عن جرائم الفساد، كما ينبغي الإشارة إلى احترام الخصوصية عند نشر هذه المعلومات.

- **الرصد:** وهو من الوسائل التي يستخدمها المجتمع المدني في رقابة صرف المال العام من خلال مشاركة أعضائه، في الصفاقات والمناقصات التي تقوم بها الدولة عبر مؤسساتها الأمر الذي يمكنها من فضح الممارسات الفاسدة، كما تراقب منظمات المجتمع المدني برامج الأحزاب السياسية للتأكد من أنها لا تخدم أصحاب المصالح على حساب عامة الشعب.

3.1 النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني في الرقابة على الفساد

تمثل النظريات المفسرة للعمل التطوعي الباب الذي يمكننا من الولوج لفهم قدرة أفراد المجتمع المدني في التأثير على الحد من انتشار الفساد السياسي، هذا التأثير يمكن تحديد قوته من خلال مجموعة من النظريات التي ركزت على العلاقات الاجتماعية المتبادلة، وقيمة المشاركة والعمل المتبادل وأهميته بين أعضاء المجتمع، وهي كالاتي:

1.3.1 نظرية التبادل الاجتماعي

ترى هذه النظرية أن الحياة الاجتماعية عبارة عن عملية تفاعلية تبادلية تعتمد على الأنماط والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وبذلك فهي تنطلق في تفسيراتها للظواهر الاجتماعية من منطلقات تفاعلية تعتمد على التبادل في الأخذ و العطاء (حسن أحمد الداهري، 2011، صفحة 394)، ففي عملية مكافحة الفساد السياسي تمثل عملية تبادل المعلومات ومصداقيتها، العنصر الأساسي الذي يضمن تضافر جهود كل المنظمات ضد الفساد، وتراجع العطاء من أحد المنظمات واكتفائها بالأخذ فقط لتحصيل الشهرة في كشف كل ملابسات عمليات الفساد السياسي، سيؤدي إلى تراجع عمل المنظمات الأخرى و بالتالي انهيار القوة التي كانت تقف في وجه الفساد .

ويشير" **بيتر بلاو**" أحد مفكري نظرية التبادل الاجتماعي إلى أن الحياة الاجتماعية عبارة عن ارتباطات بين أشخاص، في الحب والحرب، والتجارة والعبادة والمساعدة والمنع، أي في العلاقات الاجتماعية التي يؤسسها أفراد حيث يجدون اهتماماتهم قد لقيت طريقها، وأن رغباتهم أصبح متحققة (البنوي و الحوراني، 2008)، والمعنى هنا أنه إذا ما زادت رغبة الأفراد في الحد من ظاهرة سلبية تعيق تقدمهم كان لديهم احتمال أكبر في تحقيق مبتغاهم، وهذا ينطبق على الفساد السياسي فاتفاق الأفراد عن منع انتشار هذه الظاهرة يكون انطلاقا من أنفسهم إلى غيرهم.

كما تركز هذه النظرية على المكاسب والخسارة التي سيتحصل عليها الناس من خلال هذه العلاقات التبادلية، واستمرار التفاعل تحدده المكاسب التي سيتم تحقيقها من خلال التفاعل، والتفاعل هنا يكون مبني على الإدراك الاجتماعي السليم لضرورة التعاون (دراسة في العمل الجماهيري التطوعي،

2012)، وهذا الإدراك كلما كان شاملا لجميع الأسباب التي من أجلها سيكون التعاون كلما ارتفعت نسب النجاح.

وتتضمن نظرية التبادل الاجتماعي عدة أسس وفرضيات وهي كالآتي (دراسة في العمل الجماهيري التطوعي، 2012):

- ارتباط مكاسب العمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد بتكرار ذلك العمل والنشاط اعتماداً على المكاسب التي يجنيها الفرد من عمله، بالطبع المكاسب التي يتم تحقيقها من كشف عمليات الفساد تمتلك أرقاما خيالة تعود كلها بالفائدة على الصالح العام، ليتم استخدامها في تطوير المنظومة الاقتصادية وإعادة إنعاشها، وتعد ماليزيا خلال فترة حكم مهاتير محمد أبرز مثال حي على تطوير المنظومة الاقتصادية عن طريق استرجاع الأموال المنهوبة من خزينة الدولة، كما تستخدم الأموال كذلك في إعادة الهيكلة الصحية وتطوير المنشئات الخاصة بها...وغيرها.
- مراعاة عدم وجود فاصل طويل «توقف» بين القيام بالعمل والمكاسب، وهذه الخاصية ترتبط بنسبة تفشي الفساد في الإدارات المسؤولة عن صرف المال العام، المسؤولين عن تسيير مسابقات التوظيف، الكتل الموجودة في البرلمان والجهات الداعمة لها وغيرها، وكل هذه المناطق الحساسة تحتاج إلى إعادة فلترة، لإحالة الأفراد المتورطين للمحاكمة وتعيين غيرهم.
- المكاسب المنتظمة قد لا تكون مجدية في تشجيع الفرد على تكرار العمل، مثل المكاسب غير المنتظمة، والمقصود هنا قيمة المكاسب المتحصل عليها في فترات متعددة، بحيث أن تحصيل مكاسب مرتفعة في كل فترة يزيد من فاعلية العمل والسعي لمكافحة الفساد السياسي.
- إذا كانت هناك مؤثرات في الماضي أدت إلى وجود مكاسب للفرد، فإن وجود مؤثرات مشابهة ستدفع الفرد للقيام بالعمل السابق أو بعمل مشابه له، مثل هذه الفرضية تدخل في إطار التدخل الاستباقي قبل تفشي ظاهرة ومحاربتها في بدايتها، وذلك استنادا لتوفر أسباب مشابهة لظاهرة سابقة.
- كلما كان تقييم الفرد لنتائج فعله أو نشاطه إيجابياً زادت احتمالية قيامه بنفس الفعل، ووجود مكاسب جراء القيام بفعل معين ككشف عملية للفساد السياسي، تؤدي إلى تحفيز الإفراد والمنظمات للانخراط في مجال مكافحة الفساد السياسي، للحصول على دعم وحوافز مادية ومعنوية.

2.3.1 نظرية الدور

ظهرت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي، وهي تركز على فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية (نظرية الدور في العلاقات الدولية، بلا تاريخ)، كما تعتقد أن سلوك الفرد وعلاقاته لديها مكانة، وهذه المكانة تعتمد على أدواره الاجتماعية.

وتقوم نظرية الدور على عدة مبادئ نذكر منها (لحظة كريم ، 2020، صفحة 71):

- يتفرع البناء الاجتماعي إلى عدد من المنظمات الاجتماعية ولكل مؤسسة اجتماعية دور تقوم به.
- يتضمن الدور الاجتماعي الواحد على مجموع، من الواجبات التي يؤديها الفرد داخل المؤسسة بناء على مؤهلاته وخبراته وتجاربه.
- لدى الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار في وظيفة واحدة وهذه الأدوار هي التي تحدد المكانة الاجتماعية التي سيحظى بها.
- الفرد في المؤسسة لا يمكنه تأدية دوره بصورة جيدة وفعالة دون التدرب عليه وللإشارة فالتدريب على القيام بالأدوار الاجتماعية يكون في فترة التنشئة الاجتماعية.
- تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تمتلك المؤسسة القدرات اللازمة لأداء مهامها دون تناقض بين الأدوار.

كما تركز هذه النظرية على مفهوم المركز الاجتماعي والذي يعني أن كل شخص ممن يحتلون مراكزا حساسة داخل منظمات المجتمع المدني، يقومون بأفعال معينة ترتبط بالدرجة الأولى بتحقيق مكاسب للمنظمة وليس لصفته الشخصية وإلا اختل دور المنظمة في المجتمع، وبذلك يكون الهدف الأسمى للمركز الاجتماعي الذي يتقلده إشباع حاجة الأفراد والمجتمع على حد سواء، وذلك من خلال تقليل الفجوة بين المجتمع والدولة من أجل سد الثغرات والنقص، وبشكل خاص التفاعل الاجتماعي القائم بين الأفراد من أجل التمكن من حشدهم تجاه قضية سلبية تهدد المجتمع (دراسة في العمل الجماهيري التطوعي، 2012).

3.3.1 النظرية البنائية والنظرية الوظيفية

تستند هذه النظرية في عملية تفسير السلوك الاجتماعي إلى النتائج التي يحققها هذا السلوك في المجتمع فان وجد تقبلا من طرف المجتمع، وحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع سيصبح سلوك مبتذل عند عامة الناس، وعليه يجب أن تكون أجزاء المجتمع مترابطة وظيفيا من أجل الوصول إلى الأهداف التي ترى كل أجزاء المجتمع أن من الضروري تحقيقها في أقرب وقت، وللإشارة فالمجتمع حسب هذه النظرية يمتلك نسقا من شبكة العلاقات الاجتماعية، وهذه العلاقات تتطور لتشكل لنا منظمة يتم هيكلتها وفق الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع، وبالتالي ينبغي النظر للمجتمع نظرة كلية باعتباره نسقاً يحتوي على مجموعة أجزاء مترابطة، إلا أن النظرة الكلية لا تنفي بالضرورة أن المجتمع سيكون متكاملا من جميع الجوانب، وذلك بسبب النظرة التصورية للعوامل الاجتماعية المختلفة من فرد لآخر ومن منظمة لأخرى، هذا الاختلاف يتولد منه اختلاف في الرؤى، الأمر الذي يؤدي إما لتوسيع الآفاق وأرضية العمل أو إلى الاختلاف، وبالتالي يتحول التنظيم من كاشف للانحراف الاجتماعي إلى انحراف اجتماعي كونه يعطل عملية مكافحة الآفات الاجتماعية (بن سليمان الدويش، 2015، صفحة 377)، والانحرافات الموجودة في النسق الاجتماعي يمكن أن تستمر لمدة تقصر أو تطول.

باعتبار منظمات المجتمع المدني التي أساسها العمل التطوعي أحد الأنساق الاجتماعية التي تسعى لتحقيق الاستقرار والتكامل بين الأنساق الاجتماعية الأخرى، وبذلك فنسق العمل التطوعي يترابط مع النسق الأسري والاقتصادي والتربوي والأمني ليشكل البناء الاجتماعي، وهذا الترابط مبني على سد الثغرات والعجز الذي يمكن أن يحدث خلال قيام أحد الأنساق الأخرى بالوظائف الاجتماعية التي تتدخل في نطاق مسؤوليته، و بالتالي فمنظمات المجتمع المدني خلال تدخلها في عمل الأنساق الأخرى تقوم بإعادة الضبط الاجتماعي إلى طبيعته (دراسة في العمل الجماهيري التطوعي، 2012)، وباعتبار أن الفساد السياسي آفة تأثر بالدرجة الأولى على المجتمع، وتتسبب بعرقلة عمل كل الأنساق الأخرى، فمن الضروري أن تكون مكافحة الفساد على رأس أجندة عمل كل منظمة أساسها العمل التطوعي.

أما بالنسبة للنظرية الوظيفية يرى أنصار هذه النظرية، أن الفرد حتى يستطيع مواجهة الظروف الصعبة التي تمر عليه في مسيرته، عليه أن يتحصل على مساندة من شبكة العلاقات الاجتماعية

المعقدة التي كان يحتك بها خلال ممارسته لوظائفه، لذلك فهذه النظرية تركز على تعزيز أنماط السلوك المتداخل في شبكة هذه العلاقات لزيادة مصادر العمل التطوعي لدى الفرد.

العمل التطوعي أو " المساندة الاجتماعية" يتم النظر إليه على أنه هو تلك المساعدات التي يتحصل عليها الأفراد من التنظيمات الاجتماعية التطوعية، والتي من شأنها أن تعزز من شعور الفرد بأنه جزء من المجتمع أنه محبوب، ولديه من يرعاه في حالة تأزم أوضاعه، بالإضافة لشعوره بالانتماء لمجتمعه والبيئة المحيطة به، ويشعر بالتقدير والاحترام من مصادر العمل التطوعي القريبة منه، ويشعر أيضاً بواجباته والتزاماته الاجتماعية مع المحيطين به (دراسة في العمل الجماهيري التطوعي، 2012)

الجدول (01): جدول يوضح العوامل التي من خللها تفسر النظريات عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي

النظرية / العوامل المفسرة	نظرية التبادل الاجتماعي	نظرية الدور	النظرية البنائية والوظيفية
المكاسب والخسائر	تحدد عن طريق تكرار نشاط المراقبة لكشف عمليات الفساد	تحدد عن طريق استخدام للفرد لقيمته في المجتمع لصالح المنظمة من غيره	تقاس بتقبل المجتمع والنتائج الايجابية الملموسة
العلاقة بين الأفراد	تنشأ من تظافر جهد الأفراد في الحب والحرب، التجارة والمساعدة	تكون على أساس الواجبات، وتطبيقها وفق دور الفرد في المجتمع	سد الثغرات الموجودة في النسق الذي ينتمي الفرد
توسع نشاط وعدد المنظمات	التقييم الايجابي للمنظمة انطلاقا من المكاسب هو الجاذب الرئيسي للأفراد	يكون عن طريق حشد الأفراد وتوجيه جهودهم لمعالجة السلبيات داخل المجتمع	شبكة علاقات الفرد المعقدة وسلوكه الايجابي

من إنجاز الطالب

4.1 الفساد السياسي– المفهوم، الخصائص والعوامل –

يختلف الفساد السياسي من بلد لآخر ومن سلطة قضائية لأخرى، فعمليات التمويل وصرف الأموال العامة تخضع لقوانين تختلف من دولة لأخرى، كما أن الصلاحيات الدستورية للادعاء العام تختلف من دستور دولة لأخرى، وحتى صلاحيات الشرطة تختلف من دولة لأخرى، الأمر الذي سيعقد عملية توجيه الاتهامات وفرض سلطة القانون على الجانحين للفساد، لكن هذا لا ينفي أن هناك تعريفات متشابهة للفساد السياسي، وأن له خصائص وبيئة تكون تتسبب في ظهوره وانتشاره.

1.4.1 مفهوم الفساد

الفساد في اللغة مشتق من الفعل (فَسَدَ، فَسَّدَ)، و الفساد في معاجم اللغة ضد صَلَّحَ، والفساد لغة: البطلان، فيقال فسد الشيء أي : بطل وإضمحل (ابن فارس، 1999، صفحة 265)، فيقال: عم الفساد المدينة: الفسق، اللهو، الانحلال، وعدم احترام الأعراف والقوانين، والفساد: التلف والعطب والفساد: الاضطراب و الخلل، و الفساد الجدب و القحط.

كما جاء في المصباح المنير أن الفساد من مادة فسد، ويقال فَسَدَ الشيء فُسُوداً فهو فساد والمفسدة خلاف المصلحة وجمعها مفاسد (أحمد ب.، 2004، الصفحات 281–280)، فللفساد معان عديدة فاللغة العربية كالعطب والخلل والإضطراب...، وعلى العموم فالفساد ضد الصلاح فيقال أصلح الشيء بعد إفساده أي أقامه.

1.1.4.1 تعريف الفساد حسب رأي المختصين

حيث تم تعريفه من قبل ديفيد.م. لونا *(David **M. Luna**) بأنه: عملية لسرقة ثروات الأمة، فالفساد يسرق من المواطنين قدراتهم الكامنة، كما يسرق منهم طموحاتهم وتطلعاتهم نحو المستقبل أفضل وتعليم أحسن ورعاية صحية أشمل، وقدرة أكبر على الحصول على المساكن والطعام والمياه وغيرها من ضروريات الحياة (ديفيد ، 2002). (*ديفيد م. لونا مدير إدارة مكافحة الفساد وحوكمة الشركات بوزارة الخارجية الأمريكية.)

يركز هذا التعريف على تأثيرات الفساد في صلب المجتمع من خلال عمله على:

- تدمير كل الأسس التي يقوم عليها من خلال شل الطموحات الشبانية التي تسعى لصناعة مستقبل جديد مشرق.
- إعاقة التعليم وخلق مستوى من الجهل يجعل من أفراد يتقبلون أفكار المفسدين التي يتم إظهارها على أنها مشاريع إصلاحية.
- تدمير قطاع الصحة من خلال إبرام الصفقات المشبوهة في استرداد المواد والصناعات الطبية... الخ....
- تعطيل تنمية البنية التحتية للدولة من خلال حل مشاكل الإسكان والتعمير بطريقة لا تتوافق مع المعايير المتعامل بها دوليا، بالإضافة إلى عدم توفير مستوى معيشي يتوافق مع الحق الطبيعي للإنسان.

الأمر الذي سيؤدي إلى إهدار سيادة القانون وزعزعة المنظمات وبذلك سيشهد المجتمع الدولي أسوأ كوابيسه، خاصة في جانب عمليات الجريمة الدولية وتهديد الأمن العام.

كما يعرف " **ماكس فيبر** (***Weber* Maximilian**) " الفساد السياسي بأنه: سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام، بسبب مكاسب شخصية، مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة (خواص، 2019).

يشير ماكس فيبر في تعريفه إلى الأعمال التي تقوم بها الإدارة المركزية التي تقوم على شؤون البلد (الرئيس، الوزراء، البرلمانيون، قيادات الجيش...)، حيث لا تتماشى القرارات التي يتخذونها مع الصالح العام إنما تكون قرارات تخدم مصالحهم الخاصة أو تخدم مؤسسة على حساب الأخرى مما يؤدي تكرار تلك القرارات إلى عجزها.

يعرف كل من " **ديفيد بايلي** (***David Bailey***) **وجي. ميردال** (***Myrdal* Gunnar**) **و جوزيف ناي** (***Joseph Nye***) " الفساد السياسي على أنه : الانحرافات التي يمارسها صاحب الوظيفة العامة في أثناء تأدية مهامه (Heidenheimerand & Johnson, 2007, pp. 07-08)

حسب هذا التعريف كل ما من شأنه أن يخرج عن إطار القوانين المسيرة للوظيفة سواء كانت هذه الوظيفة رئاسة دولة أو التكفل بمنصب وزاري أو برلماني ... وصولا إلى أصغر موظف بالبلدية.

يعرفه " **ناثنيال لوف (Nathaniel،Leff)**" بأنه: مؤسسة فوق قانونية يستعملها الأفراد والجماعات من أجل التأثير في أعمال البيروقراطية الإدارية، وللإشارة فإن هذا النوع من الفساد يبرز في قدرة هذه الجماعات على المشاركة في عمليات صنع القرار (Heidenheimerand & Johnson, 2007, p. 9)، يحدد ناثنيال في هذا التعريف مجموعة الخصائص التي تميز الفساد السياسي عن غيره والتي تتمثل فيما يلي:

- **مؤسسة فوق قانونية:** تتكون من مجموعة أفراد ذوي مناصب سامية مختلفة في قطاعات حساسة بصفة غير رسمية، الهدف الرئيسي لها تحقيق مكاسب شخصية من خلال تسهيل عمليات الاختلاس لأحد أعضائها، أو وضع أحد الشرفاء تحت الضغط عن طريق الابتزاز، أو التهديد وفي العادة ما تخدم هذه المنظمات أجندات خارجية.
- **التأثير على عمليات صنع القرار:** ويكون ذلك من خلال ابتزاز أو تهديد أو تقديم نوع آخر من الخدمات، الرشاوي من غير المال والعقارات مثل التبرع بأحد الأعضاء، إزاحة منافس سياسي محاولة إخفاء الحقائق أو عرقلة وصولها إلى السلطة القضائية.

كما عرفه **أحمد أبو دية، هدى غصن، آية جراد** على أنه: فساد طبقة الساسة والحكام وقادة الأحزاب وأعضاء الحكومة " النخبة الحاكمة" أيا كان موقعهم أو انتماءاتهم السياسية، حين يقوم هؤلاء بالتواطؤ لاستغلال مواقع النفوذ السياسي، لتوجيه القرارات والسياسات والتشريعات لتحقيق مصالح خاصة بهذه الطبقة أو أحد أطرافها أو الموالين لها، والإثراء غير المشروع من السلطة، أو الحصول على أموال غير قانونية لزيادة النفوذ المالي والاجتماعي، أو لتمويل حملاتهم الانتخابية، أو لتسهيل الحصول على الرشاوي وتشريعها، مقابل منح استخدام أو امتلاك أراضي الدولة أو عقود وامتيازات أو تراخيص أو موافقات تجارية (أبو دية، غصن، و جراد ، 2014، صفحة 4)

يعتبر هذا التعريف من أشمل التعاريف للفساد السياسي بسبب تركيزه على العناصر الأساسية في تعريف الفساد السياسي، والتي تتمثل في الموضوع، الفواعل والوسائل التي من خلالها يُنظر إلى عملية الفساد على أنها فساد على المستوى السياسي.

حسب هذا التعريف يعتبر الموظفين بالمنظمات العليا للدولة المسؤولين عن عمليات الفساد السياسي في حالة قيامهم بما يلي:

- **استغلال النفوذ السياسي لتحقيق المصلحة الخاصة:** من خلال الضغط على البرلمان للموافقة على مشروع قانون مثلا، من خلال العمل على تشكيل كتلة داخل البرلمان سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز
- **زيادة النفوذ المالي والاجتماعي:** يكون ذلك بتمرير قوانين ومشاريع مقابل نسب معينة من الأرباح أو من خلال تقديم دعاية لتحسين الصورة أمام المجتمع.
- **تمويل الانتخابات بأموال غير قانونية:** حصول المرشح على أموال مشبوهة من تنظيمات متهمة بتبييض الأموال، أو حتى مشكوك في أمرها، أو حصوله على تمويل من الخارج، كل هذا يدخل في إطار الفساد السياسي، خاصة وأن تلقيه لدعم بأموال مشبوهة سيجعله عرضة للابتزاز وبالتالي سيخدم أجندات خارجية لا تتماشى وطموحات المواطنين.
- **تسهيل الحصول على الرشاوي:** ويكون ذلك من خلال تمرير قرارات وزارية أو التصويت في البرلمان على مشاريع قوانين، بإمكانها خلق ثغرات في القانون لتسهل انتشار الفساد والمعاملات المتعلقة تقديم الرشاوي، دون تعرض دافعها ومتلقيها للمتابعة القضائية.

وكل هذا بهدف الاستفادة من امتيازات تشمل الحصول على نسب معينة من المجمعات التجارية أو المشاريع التنموية الفلاحية، تحصيل أراضي أو بنايات في سواء داخل أو خارج الوطن.

2.1.4.1 تعريف الفساد حسب الاتفاقيات الدولية

يعرف الفساد **حسب مكتب السياسيات الإنمائية بأنه:** إساءة استعمال القوة العمومية (public power) أو المنصب أو السلطة (authority) للمنفعة الخاصة – سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس (جيمس، 1998، صفحة 9)، يستند هذا التعريف إلى الوسائل المستخدمة في عمليات الفساد بنوعيها الترهيب والترغيب بحيث:

- **الابتزاز:** يكون من خلال التهديد بتشويه السمعة عبر نشر مجموعة من مقاطع الفيديوهات المفبركة أو ربطه بقضية اختلاس، أو حتى التهديد بالقتل لشخص بحد ذاته أو فرد من عائلته.
- **استغلال النفوذ:** وتكون عن طريق إلقاء أوامر ليس لها أي أساس أو قاعدة قانونية، ويتم الاستجابة لهذه الأوامر نظرا للمركز الحساس الذي يشغله.

- **المحسوبية والغش:** يُستخدم فيها التزوير لوثائق رسمية كالشهادات التي تصدر عن الجامعات أو المراكز التدريبية، من أجل الترقيات الوظيفية وحتى المالية بالإضافة إلى تطبيق القاعدة المعمول بها كثيرا، وهي خدمة مقابل خدمة التي من خلالها تمر عمليات التزوير بكل بساطة.

يعرف الفساد "حسب **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**" في المادة 8 منها تجرم الفساد، وذلك من خلال الفقرتين الأولى والثانية والتي أشارت فيهما إلا أن الفساد هو (اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000، صفحة 10):

- وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسته مهامه الرسمية.
- التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسته مهامه الرسمية

حسب التعريفين فالاتفاقية تنظر إلى الفساد على انه إشكالية سلوك وظيفي وعلى الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية وضع كل الوسائل اللازمة التي من شأنها أن تقوم بردع هذا السلوك، خاصة وأن الميزات المعروضة على الموظف والتي تكون خارج ما ينص عليه قانون التوظيف، كلها تدخل في إطار الرشوة حتى وإن كان القصد منها هدية لأنها كفيلة بتغير سلوك الموظف.

كما تم تعريفه في " **ديباجة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد**" بأنه ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية (الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، 2010، صفحة 1).

الملاحظ على هذا التعريف تركيزه على جانب الآثار وليس على جانب الممارسات، بالرغم من ذلك فهو يشير بين أسطره إلى أن كل الممارسة التي تدخل صاحبها في دائرة الاتهام بالفساد ينجر عنها المتابعة القضائية.

بعد التطرق إلى مفهوم الفساد السياسي فيما تسبق يمكننا القول بأنه يعني: محاولة الموظف المنتخب وغير المنتخب المسؤول عن تنفيذ الاهداف السياسية لاستغلال سلطته الوظيفية، التي منحت له من طرف الدولة أو الإدارة المنتسب لها خارج إطار القانون العام الضابط لها من أجل سرقة ثروات الأمة عن طريق الرشوة أو الابتزاز، المحسوبية، الغش. تقديم إكراميات لتسهيل الخدمات.

كما يمكن القول أن الفساد السياسي جريمة يرتكبها الموظفون في القطاعات الحساسة داخل الدولة بالتواطؤ مع منظمات من القطاع الخاص، و الذي يتبين من خلال إساءة الحكومة وغيرها من مؤسسات الدولة في تسيير المال العام أو التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية أو النفوذ مقابل مال أو خدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة، الأمر الذي يجعل الخزينة العامة حسابا بنكيا خاصا بهم، بما يشملها من عمليات تهريب للأموال العامة والعملة الصعبة بشكل سري، أو يتم تهريبها على شكل استثمارات خارجية، ويبرز الفساد السياسي في حالة زيادة ثروة المسؤولين والطبقة الحاكمة في فترة اعتلائها هرم السلطة مع تراجع مستوى التنمية، وكل ذلك على حساب الشعب.

الشكل (03): مخطط يوضح خصائص الفساد السياسي، أشكاله والأهداف المرجوة منه

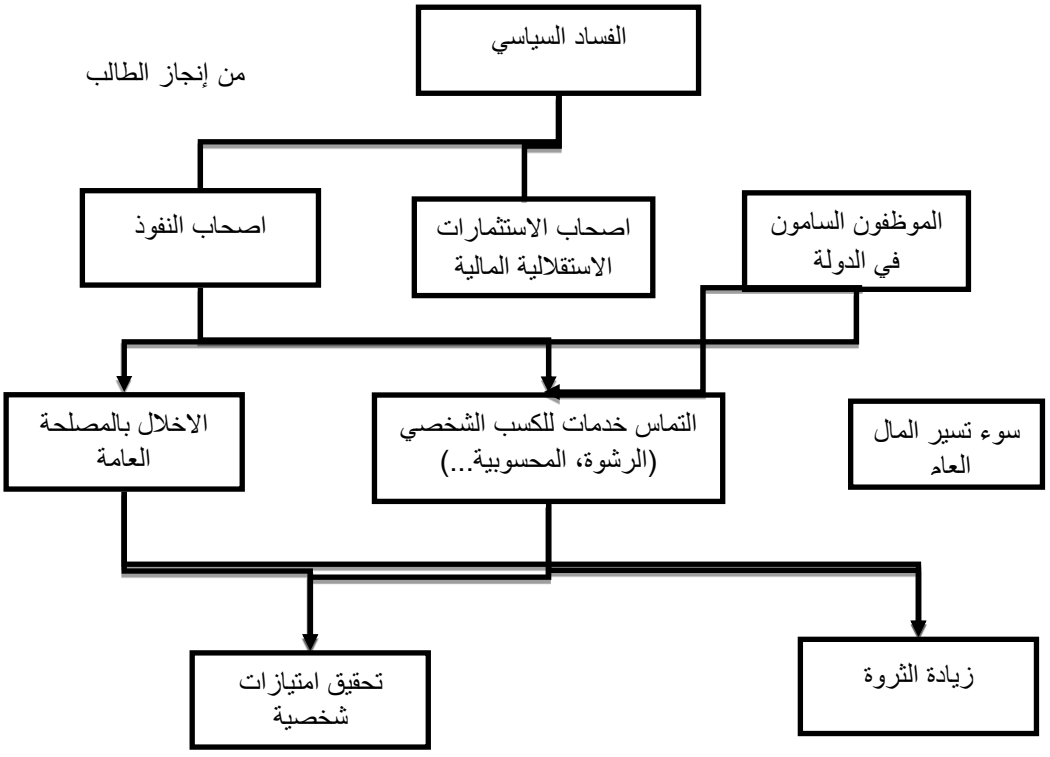

من إنجاز الطالب

2.4.1 خصائص الفساد السياسي وعوامله وأنماطه

تعد عملية تحديد خصائص الفساد السياسي والبيئة التي نشأ فيها من أهم المعايير التي يجب العروج عليها، من أجل تحديد مستوى تفشي هذه الظاهرة وطريقة الحد من أثرها والتصدي لخطرها، كما أن للفساد السياسي خصائص تميزه عن غيره من الظواهر الاجتماعية، خاصة وأن الفساد السياسي أصبح ظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية نتيجة لتحرير التجارة، فلم يعد الإطار القانوني الخاص بالدولة كافيا لمكافحة الفساد السياسي.

1.2.4.1 خصائص الفساد السياسي:

تتمحور خصائص الفساد حسب رأي الباحثين فيم يلي (بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ، 2008، الصفحات 50-52):

- **التاريخ:** لا يرتبط الفساد السياسي بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين إلا أنه يتخذ أشكالا مختلفة حسب الفترة التاريخية، كما يختلف من دولة لأخرى فهناك دول يكون شكل الفساد السياسي فيها عدم وضع قيود على حركة رؤوس الأموال مما يسهل عملية تبيض الأموال مثل البنوك في سويسرا.
- **سرعة الانتشار:** في حالة وجود البيئة الملائمة فالفساد السياسي ينخر في النظام السياسي كالسرطان ليصل به إلى حد الانهيار، وتتمثل البيئة الملائمة له فيضعف القاعدة القانونية الرادعة للفساد السياسي، غياب الكفاءات، ارتفاع مستوى الجهل، غياب فعالية منظمات المجتمع المدني.
- **السرية:** تتسم عمليات الفساد السياسي بالسرية التامة نظرا للنفوذ الذي يملكه الجانحون للفساد سواء على الإعلام أو القضاء، وحتى الأجهزة الرقابية خاصة في الدول النامية، إلا أن هذا لا ينفي وجود أشخاص تم فضح جرائم الفساد التي قاموا بها، والامثلة على ذلك كثير وتظهر من خلال جرائم الفساد التي قام موقع ويكي ليكس بنشرها استنادا إلى وثائق رسمية سرية تم تسريبها.
- **التنظيم والتعدد:** تعتبر هاتين الخاصيتين من أبرز ما يميز الفساد السياسي عن غيره من أنواع الفساد، فالفساد السياسي ليس بعشوائي بل منظم من طرف مجموعة أفراد من أصحاب النفوذ والسلطة، الأمر الذي يجعل الوصول إلى أفراده مستعصيا لكونه متغلغلا في شتى ومختلف

أجهزة الدولة، ليصل في الحالات المتقدمة إلى السيطرة التامة على الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية من خلال إقامة مشاريع متعددة، يتم إظهارها للعلن على أنها خطط تنموية جديدة إلا أنها عبارة عن عمليات فساد هدفها خدمت للمصالح الشخصية.

- **التحايل على القانون:** حيث تتسم عمليات الفساد السياسي بالخديعة والتحايل على القانون، من خلال عمل أصحاب النفوذ والسلطة على تغير المراسيم القانونية بغيرها، تتماشى مع مصالحهم أو التحايل عليها، ويصل الفساد السياسي في ذروته إلى انتهاك الأساس الذي تقوم عليه الدولة وهو الدستور، من خلال تعديل مواده كزيادة عدد العهدات الرئاسية، تقييد عمل المنظمات الاجتماعية، السيطرة على الإعلام... وغيرها.
- **التوظيف الاعتباطي:** في ظل الضغوط التي تواجه القائمين على الفساد في هرم السلطة من طرف الطبقة الفقيرة والمتوسطة المثقفة، يتم الاستجابة لمجموعة من المطالب وعلى رأسها التوظيف ولكن بطريقة لا تتماشى مع المعايير اللازمة له، فتجد المتخصص في مجال هندسة معمارية يشتغل مدرس ابتدائي، وهذا يعد طمسا لقدرات وطاقات الشباب، ينجر عنه إنتاج غير حقيقي في مجال التكوين والتوظيف.
- **الخطابات الواعدة الجوفاء:** يعمد السياسيون الفاسدون على تقديم خطابات حماسية، تحمل في طياتها أرقاما وإحصائيات تشير إلى تطور مستوى التنمية في البلد وانخفاض معدل الفقر والبطالة، وتجد فيها وعودا عن إقامة مشاريع جديدة وواعدة، إلا أن هذه الخطابات لا تحمل أساسا من الصحة، فما يتم تقديمه من خدمات للشعب يتم سداده ضعفين من خلال زيادة أسعار أساسية العيش كمواد البناء، الأكل، النقل... الخ.

2.2.4.1 عوامل الفساد السياسي

حتى يتسنى للفساد السياسي البروز والانتشار يجب أن تكون هناك بيئة ملائمة تتماشى مع الأهداف المتوقعة من عمليات الفساد، التي سيقوم بها أصحاب النفوذ والسلطة، وهذه البيئة تتمثل في وجود مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية منها وهي كالاتي (التميمي، 2013، الصفحات 5-7):

العوامل الداخلية: وتتمثل فيم يلي:

- وجود مستوى معين من الفقر والجهل، خاصة الجهل بجانب الحقوق الفردية التي يمنحها الدستور والقوانين الدولية الملتزمة بها دولة، والتي تكفل للشعب مواجهة الفساد السياسي، لكن هذا يتطلب وجود طبقة كبيرة من المثقفين فإن لم تكن سينتشر الفساد بسرعة ويتطور ليصبح من الصعوبة القضاء عليه حتى بمساندة من منظمات حقوق الإنسان والإعلام الدولي.
- غياب الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات بنوعيه الجامد والمرن، مع منح السلطة التنفيذية سلطات واسعة تعطيها الحق في السيطرة على الجهاز القضائي، مما يحد من استقلالية هذا الأخير ويضعف دوره في مكافحة الفساد السياسي، كما يتم التضييق على السلطة التشريعية لخلق قاعدة قانونية تكفل التستر على قضايا الفساد.
- إنشاء أجهزة الرقابة في ظل نظام سياسي يتهم بالفساد من شأنه أن يخلق بيئة ملائمة للفساد السياسي، فكيف يعقل أن يتم إنشاء جهاز يحارب الفساد السياسي من طرف سياسيين يتم اتهامهم بالفساد ولا يخضعون لأي رقابة، وبالتالي يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني جزء اساسي من عملية الرقابة.
- تعتبر الفترات الانتقالية التي تكون بعد حدوث أزمة سياسية قوية أو حرب أهلية أو دولية، بيئة ملائمة للفاسدين من أجل فرض سيطرة تامة على هرم السلطة، فخروج الشعب من حرب حطمت الاقتصاد تخلق نوعا من الخوف فدخوله إلى أزمة أخرى تعرقل سيادة الأمن على الحياة الاجتماعية.
- غياب الإرادة السياسية من النزهاء، وعدم ممارسة أي ضغوطات على المجالس الرقابية والقضائية لوضع حد للضالعين في قضايا الفساد.
- غياب الفعالية في عمل منظمات المجتمع المدني والإعلام فهي تضع أدنى شروط الرقابة على الأداء الحكومي، وذلك لسببين أما خوف أفرادها أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.
- تحكم السلطة التنفيذية في كل ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

العوامل الخارجية: العوامل الخارجية الملائمة لظهور الفساد السياسي تكون:

- نتيجة للعلاقات التجارية المشتركة مع رؤوس الأموال الآتية من الخارج، وعادة ما تكون هذه الأموال غير شرعية، إلا أن قوة تدفقها تأثر على السياسيين الفاسدين ليمنح لهم امتيازات داخل الدولة، تتمثل في ممارسات معاملات تجارية تقوم على الاحتكار أو تصريف بضائع لا تتماشى مع المعايير العالمية، التي تضعها منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات.
- تزايد مشاريع إعادة البناء والتعمير التي تشكل إحدى أشكال الفساد السياسي، فهناك الكثير من التسهيلات للشركات الأجنبية، للحصول على عقود المشاريع مقابل الحصول على نسبة معينة أو امتيازات أخرى في البلد الأم لهذه الشركة، وهو ما يؤدي إلى العديد من السلبيات على رأسها تراجع جودة عمل منظمات البناء والتعمير الداخلية لغياب عامل التنافس، والوصول إلى غلق شركات الناشئة والمتوسطة في هذا المجال والتي لا تحتمل خسارة مناقصات متتالية في سنة واحدة.
- التهريب المتعلق بالمخدرات وبالمواد الصيدلانية المحظورة من الدخول في بعض البلدان، فالعملة الصعبة الناتجة منها تمثل بيئة خصبة تستهوي الكثير من الضباط العاملين على الحدود، نظرا للأجور المتدنية وتضييق دائرة امتيازات الخدمة في الظروف الصعبة والخطيرة، كذلك عدم وجود قواعد قانونية صارمة تحميهم في حال اكتشافهم أن هذه التجارة الغير مشروعة تعود لأحد أصحاب النفوذ.
- الحرب على الحدود تفتح المجال لبروز ظاهرة تهريب الأعضاء والتجارة بالأطفال والنساء ليكونوا خدما عند أصحاب النفوذ، فالحرب تعتبر من أهم الأسباب الخارجية المسببة للفساد، فتورط السياسيين في مثل هذه الأعمال وارد جدا، إما للحاجة المادية أو الجسدية، فتدهور الحالة الصحية لأحدهم أو أحد أبنائه تجعل السوق السوداء لبيع الأعضاء وسيلة مرضية لتحقيق غايته، كما أن الأرباح التي تحققها عملية بيع الأعضاء خيالة فالكلية الواحدة تتجاوز 300 ألف دولار والكبد 500 ألف دولار...، ووجود آلاف المتبرعين يشكل مدخولا أكثر من ميزانيات بعض الدول.

3.2.4.1 انماط الفساد السياسي

يعبر الفساد السياسي عن انحراف في النهج الذي تقوم عليه منظمات الدولة المكلفة برعاية الصالح العام للشعب، وهذا الانحراف يتسبب في شخص معين أو عدة أشخاص عند مخالفتهم للقوانين المنظمة

لتسيير المؤسسة، والفساد السياسي لا يملك أسلوبا أو نمطا معينا بل أنماط متعددة نذكر منها (الرعود، 2008) :

- **نمط إساءة استخدام السلطة:** يكون توجه النخبة الحاكمة خلال هذا النمط إلى الاختلاس والرشوة والابتزاز والمحسوبية، وهذه الأفعال اللاأخلاقية الخارجة عن إطار القانون تعبر عن الاستغلال المحض للمكانة السياسية، للوصول إلى مكاسب شخصية تؤدي إلى عرقلة الكثير من الخدمات الموجهة لعامة الشعب كخدمات الصحة والتعليم، بالإضافة إلى عرقلة المشاريع التنموية الهادفة لتطوير القطاعات الحساسة للدولة.
- **نمط استخدام المال السياسي:** وهو "نهب المال العام" ويكون من خلال استغلال المنصب للمتاجرة بثروات البلد، وتكون هذه التجارة متمحورة حول البيع الجزئي أو الكلي للممتلكات العامة والتي تكون الدولة قد وجهتها للاستغلال، من طرف الفئات المهمشة من الشباب أو الحرفين ...وغيرهم، كذلك يدخل تحت إطار هذا النمط ما يعرف بشراء الذمم خلال العملية الانتخابية الأمر الذي يؤدي لوصول أفراد لا يملكون تكوينا، وثقافة سياسية في مستوى يسمح لهم بالتعبير عن رأي الشعب (البرلمانيون) أو القيادة (رؤساء المجالس الشعبية).
- **الفساد القانوني:** هذا النمط يظهر جليا في تعامل النخب الحاكمة مع مواد الدستور والقوانين المكملة والمراسيم الوزارية السابقة، بحيث يتم إلغائها أو تغير جزء منها، وفي بعض الحالات يتم تفسيرها من طرف المسؤولين بطريقة مغايرة عن معناها الحقيقي.
- **فساد العقيدة أو الفساد الديني:** حيث يشكل هذا النمط الخطر الأكبر في الفساد السياسي، وذلك عند استخدامه من طرف النخبة الحاكمة لتبرير أفعالهم وقراراتهم وقوانينهم التي يريدون الترويج لها، من خلال الاستخدام الانتقائي للتعاليم الدينية عن طريق رجال الدين الذين يتماشون مع أفكار النخبة الحاكمة، سواء لضغطها عليهم أو لتحقيق مكاسب شخصية، وهذا النمط يشكل خطر كبير لأن تأثير المرجعيات الدينية على أفراد المجتمع واسع جدا ."
- **نمط الفساد التنظيمي:** يظهر هذا النمط في فشل النظام البيروقراطي عن تلبية متطلبات الشعب مع ضعف وفشل أجهزة الرقابة، في الكشف عن الأسباب التي أدت إلى تراجع عمل النظام البيروقراطي، وعادة ما يكون سبب ذلك إغفال تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب

والذي ينتج عنه تغييب مبدأ تكافؤ الفرص، والمحسوبية فاختيار المسؤول الإداري أو المسؤول عن مكافحة الفساد... وغيرها.

5.1 النظريات المفسرة للفساد السياسي وأثاره

تشتمل النظريات المفسرة لظاهرة الفساد السياسي على مجموعة من أراء المفكرين الذين اهتموا بتفسير ظاهرة الانحراف الاجتماعي، والجريمة من زوايا متعددة من بحثهم عن العامل أو العوامل التي تتداخل في إحداث هذه الظاهرة (المصراتي، 2011، صفحة 24)، وباعتبار الفساد السياسي انحراف عن القيم الاجتماعية فمن البديهي أن يتم البدء فتفسيره انطلاقا من النظريات المفسرة للانحراف الاجتماعي، كذلك تسهم المنظورات الاجتماعية في إعطاء تفسير أوضح لظاهرة الفساد السياسي خاصة وأن المنظور يتميز بتخصصه في دراسة ظاهرة معينة، دون رابطها بظواهر أخرى، لذلك سنتطرق إلى المنظورات ثم النظريات على التوالي.

1.5.1 النظريات المفسرة للفساد السياسي

تستدعي عملية تفسير ظاهرة الفساد السياسي استخدام مجموعة من النظريات وذلك للإحاطة قدر الإمكان بجوانب الظاهرة، خاصة وأن نظرية واحدة لتكفي لتحديد الأسباب الفعلية لبروز هذه الظاهرة ولا تقدم حلول شاملة لها.

1.1.5.1 المنظور الديني في تفسير الفساد

لقد ذهب البعض إلى القول بأن هناك علاقة بين تراجع الوازع الديني والجريمة، حيث يرى هذا الفريق أن ضعف الوازع الديني يؤثر بشكل سلبي على ضمير الفرد، الذي يقوم بضبط وكبح جماح النفس مما ينجر عنه الانسياق وراء الغرائز والميول، التي لا تتوافق مع المنظومة الاجتماعية السليمة وبذلك ينسلخ عن القيم والمعايير التي تحكم المجتمع، والمنظور الديني باعتباره مفسرا للجريمة انطلاقا من تقبل النفس للضوابط السليمة فهو بذلك سيكون غير قابل للقياس، إلا أن ذلك لا ينفي عدم وجود علاقة للدين بتفسير الفساد السياسي باعتباره جريمة، وهذا ما أشار إليه "دور كايم" حول وجود علاقة بين طبيعة القيم الدينية وارتكاب الأفراد بعض السلوكيات الإجرامية مثل الانتحار والشروع فيه (المصراتي، 2011، صفحة 24).

حسب المنظور الديني (الإسلامي): الجريمة سلوك ينافي طبيعة الإنسان السليم السوي، وارتكابها يستلزم عقابا ماديا دنيويا تعزيرا كان أو حدا، وللإشارة فان "حيدر البصري" يرى: بأن القرآن الكريم يقدم

تفسيرا شاملا للظاهرة الإجرامية، ويرتكز في ذلك على جانبين أساسيين هما: الجانب الذاتي والجانب الموضوعي، وعملية تفسير الظاهرة الإجرامية ترتكز بالأساس على الارتباط والمزاوجة بينهما، فتجزئتهما والتركيز على واحد منها قد يذهب الباحث عن مبتغاه الأساسي وهو تفسير الظاهرة الإجرامية.

كما أن للمنظور الإسلامي مفهوما خاصا للفساد لا يقتصر على تحديد نوع الفساد، إنما على ما ينتج عنه حتى وإن كان على مستوى محدد، فالفساد جاء بأكثر من مصطلح في القرآن، منها العتو في الأرض والتخريب وإهلاك الحرث والنسل...الخ، والنتيجة كانت دمارا كاملا على جميع الأصعدة، وللإشارة فإن الفساد يشبه كثيرا الأورام الخبيثة فبمجرد وجوده في مستوى معين سينتشر إلى مستويات أخرى، فان كان الفساد في المستوى السياسي الذي هو المسير الأول للحياة الاجتماعية الاقتصادية، والذي يسن القوانين، فستجد الفساد الأخلاقي يمس كل أطياف المجتمع فلا هناك احترام لقانون الطفل، ولا هناك احترام لقانون المرأة، بحيث يتحول هاتين الفئتين إلى مصدر للتجارة في حالة ما وصل إليها الفساد السياسي.

عموما يمكن القول إن ضعف الوازع الديني من الأسباب المهمة التي يمكننا من خلالها تفسير الفساد السياسي، فحب المناصب وما يتعلق بها من المتاع الدنيوي الذي تحققه هو أهم الدوافع التي تجعل الإنسان يضعف تدريجيا أمام شهوات الدنيا، والغفلة عن مصيره المحتوم إذا ما سلك الطريق الخاطئ.

كما أن ضعف الوازع الديني لدى الفرد يؤدي به إلى تبنى أفكار واتجاهات واعتقادات تدفعه للتحرر من وسائل الضبط الاجتماعي، مم يدفعه إلى السعي لتحقيق رغباته وطموحاته دون احترام للمبادئ الأخلاقية واللوائح القانونية السائدة بالمجتمع التي تعمد إلى تنظيم السلوك والعلاقات الاجتماعية (المصراتي، 2011، صفحة 25).

2.1.5.1 المنظور الأخلاقي في تفسير الفساد:

يرى بعض الباحثين المفسرين لظواهر الانحراف والفساد أن هناك اختلال في منظومة الأخلاق تدفع الفرد، إلى ارتكاب سلوكيات تخرج عن القيم والمعايير الأخلاقية السائدة في مجتمعه نتيجة لطمعه

وجشعه، حيث ترقى المصلحة الفردية عنده على أي مصلحة أخرى وبخاصة العامة، فيصبح شخصا ضارا أكثر منه نافعا للجماعة والمجتمع الذي ينتمي إليه ذلك الفرد.

ويؤكد "عبد الرحمان ابن خلدون " في نظريته حول انحطاط الدولة وانهيارها ونشوء العمران أن الانحلال الأخلاقي عارض ينشأ خلال سعي الشعوب للتحول من البداوة إلى الحضارة، فمنظومة الأخلاق التي يمتاز بها المجتمع البدوي تنحل تحت مسميات عديدة أبرزها كلمة الحقوق، بحيث تحول هذا المصطلح من دفع الظلم عن الفرد، إلى كل ما يصب في مصلحتي هو حقي إضافة إلى اندثار بعض الخصائص الأخرى وعلى رأسها العصبية.

كما يرى ابن خلدون أنه خلال عملية التحول للحضرية تبرز الكثير من المظاهر السلبية كالترف والبذخ والعالة على المجتمع أو الدولة، وضياع الحياء وانشار الفسق وتحرر الأفراد من الضوابط الاجتماعية، والهدف الأساسي من ذلك الوصول إلى أهدافهم وغايتيهم السامية، وهي التنعم بالعيش ويقول ابن خلدون في هذا: "فطرة الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل الملك تبعه الرفاهية واتساع الأحوال والحضارة، إنما هي تفنن في الترف والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله ... والتأنق فيه ويتلو بعضها بعضا، وتكثر باختلاف ما تنزع إليه النفوس من الشهوات والملذات والتنعم بأحوال الترف... (بن محمد، صفحة 127)".

على هذا الأساس يمكن القول أن ابن خلدون يربط بين التحول إلى الحضرية و انتشار الانحراف والجريمة والفساد، فحسب وجهة نظره التغير والسعي إلى التطور لديه تأثير سلبي على القيم الأخلاقية ومدى التزام الأفراد بها، فالفرد خلال سعيه لتحصيل مستوى معيشي متميز سيكسر في البداية مجموعة من القواعد والأعراف، التي لا يعيرها الناس اهتماما كبيرا وبمجرد وصوله إلى هدفه منها دون إشكالات سيسعى لكسر قواعد أخرى، يستطيع من خلالها تحصيل منفعة أكبر، ومع مرور الوقت وتحصيله لمكانة مرموقة في المجتمع يصبح يشكل قدوة لغيره، بسبب تحصيله لجل ملذات الحياة، فتصبح وسائل الضبط الاجتماعي هشة أمام رغبات وشهوات الأفراد.

كما نجد "حمدي عبد الرحمان " الذي يؤيد طرح ابن خلدون من خلال تعبيره على أن العوامل السياسية والاقتصادية، ليست بالضرورة المسؤولة عن انتشار السلوك الإجرامي إنما الرغبة الجامحة للأفراد في التملك وحب المال والثراء، وعليه يمكن علاج الفساد السياسي من خلال اختيار موظفين

لديهم مستوى عال من الالتزام الأخلاقي، وذلك يكون من خلال وضع نظام صارم لتحديدهم (حمدي ع.، 1993، صفحة 31).

فالعلاقة طردية بين البحث تحقيق حياة اجتماعية وسياسية واقتصادية مترفة وفق المعايير الشخصية وانتشار الفساد بكل أنواعه، وكل هذا ينتج بسبب الضغوط التي تفرضها الحياة الحضرية والتي تجعل حاجيات الأفراد المكملة أساسية وهذا للوصول إلى مستوى الطبقة المتحضرة.

3.1.5.1 النظرية اللامعيارية

تعتبر النظرية اللامعيارية إحدى أهم النظريات التي من خلالها يمكن تفسير ظاهرة الفساد السياسي وذلك انطلاقا من تحديد أراء بعض مفكريها:

- اللامعيارية عند دور كايم

ينطلق "دور كايم" من فرضية أساسية مفادها أن لكل ظاهرة اجتماعية وظيفة معينة وعلى مفكري علم الاجتماع البحث عن تلك الوظيفة، ولتفسير ظاهرة الفساد السياسي خاصة والجريمة عامة يركز دور كايم على وظيفة الأزمات الاقتصادية في إحداث شرخ كبير على المستوى الاجتماعي (المصراتي، 2011، صفحة 30).

عموما فنظرية اللامعيارية عند "إميل دور كايم" تقوم على مجموعة من القضايا النظرية، وهي كما يأتي (مصلح ، 2000، صفحة 33) :

-تؤدي الأزمات الاقتصادية القوية والتغيرات السريعة المفاجئة سواء كانت أزمات إفلاس أو ثراء إلى حدوث حالة من اضطراب المجتمع.

-تشكل الاضطرابات حالة من انهيار التصنيفات السابقة التي كان يقوم عليها المجتمع واختلاف المعايير وفقدان الانتظام وانهيار القواعد الأساسية التي تحكم السلوك، كما تفقد السلطات القانونية قوتها لتغير المعايير والمبادئ التي تحكم المجتمع، وخلال دورة تجديد المنظومة القانونية تظهر ممارسات هدفها إخضاع السلطة القانونية لتوجهات شخصية من طرف القادة السياسيين.

-تبرز لنا من خلال هذه الحالة(اللامعيارية) طموحات فردية جديدة ومتنوعة ويرتفع مستواها كل ما تصاعدت الأزمة الاقتصادية.

-سيطرة الشهوات على الوعي الجماعي للمجتمع يتسبب في زيادة الطموحات لدى الناس وبذلك تصل بذلك اللامعيارية إلى أقصى مدى لها، وهنا ينقسم المجتمع إلى فئتين، فئة وصلت لتحقيق جل طموحاتها وأغلقت جل الطرق أمام الفئة الثانية والتي تشكل غالبية المجتمع.

-حالـة العجز التي تصطدم بها الفئة الثانية مع إدراكها بأن طموحاتها يمكن تحقيقها لولا العراقيل التي وضعت أمامها وحسب دور كايم هذا ما يؤدي إلى الانتحار، أما الذي يهمنا هو أن الانتحار بحد ذاته يمكن أن يحرك المجتمع لمواجهة الفئة الأولى المسيطرة.

المقصود بمصطلح التغيرات الاجتماعية الذي ذكر سابقا هو حالة التغير التي تطرأ على المجتمع و المتمثلة في الانفجار الديموغرافي، وتسارع عمليات الإنشاء و التعمير التي ينتج عنها مدن صناعية عملاقة، بالإضافة إلى التطور الرهيب الذي مس وسائل الاتصال والإعلام وكذلك المواصلات، ويعود ذلك للدفعة القوية التـي أحـدثتها مشـاريع التنميـة الاجتماعية، ينتج عن هذه الدفعة القوية جملة من التغيرات أطلق عليها دور كايم مصطلح "تقسيم العمل"، ويقصد بهذا المصطلح تحول التضامن الاجتماعي من تضامن آلي إلى تضامن عضوي، مما يخلق تباين واضطراب على المستوى الاجتماعي وهذا ما يقود حسب دور كايم إلى " بالانهيار في التصنيف"، والذي معناه التراجع الذي يمس مكانة مجموعة من أفراد المجتمع، وفي العادة ما يكون هؤلاء من يريدون المحافظة على القيم السابقة التي كانت تضبط العلاقات الاجتماعية، وإثر هذه التغيرات يصبح المجتمع عاجزا عن إعادة تكيف أولئك الأفراد ودفعهم نحو الواجهة من جديد، وهذا ما يؤدي إلى هجرة الأدمغة أو وقوعهم في جريمة الانتحار (المصراتي، 2011، صفحة 30).

كما يرى دور كايم أنه خلال سعي المجتمعات الصناعية الحديثة لتحقيق النمو الشامل تظهر فيه سلبيات متعددة ترفع من معدل الممارسة الإجرامية، ويرجع ذلك إلى نمو ظاهرة الأنانية، فتعتلي المصالح الفردية المصلحة العامة وبذلك تسود حالة اللاستقرار فالمجتمع، ويصبح تجاوز القانون شيء عادي فتذهب صفات الاندماج و التضامن من المجتمع، وتتحول التقاليد المتعارف عليها و التي كانت في وقت ما تعبر عن أصلة المجتمع إلى قيم مثالية، وحالة اللامعيارية التي يقصدها "دور كايم" تشير عدم القدرة على توقع سلوك الأفراد في ظل انهيار مستوى الأخلاق وتدنيها، مع تراجع وسائل الضبط

الاجتماعي، الأمر الذي يسهم بشكل أو بآخر في ارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم وذلك بسبب زيادة رغبة الأفراد في تحقيق مبتغياتهم حتى وإن استلزم الأمر اختراق القانون الذي يقف في وجه طموحاتهم، وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت إلى "إميل دور كايم" حول اللامعيارية، إلى أن فكرته صائبة إلى حد كبير فبسبب الأزمات الاقتصادية في تونس وتراجع الدخل الفردي، حفز الشعب للخروج في مظاهرات التي اطلق عليها مسمى الربيع العربي، من خلال عملية انتحار أيقظت الشعب التونسي ضد الفساد السياسي، وللإشارة فإن المجتمع لا يقاوم الفساد السياسي في بدايته لأنه يستفيد من النظام القائم بطريقة معينة، لكن مع تناقص فرص الاستفادة تزداد الأصوات المناهضة للسلطة السياسية (المصراتي، 2011، الصفحات 32–33) .

- **اللامعيارية عند ميرتون :**

فِالأساس دور كايم قام بتوظيف النظرية اللامعيارية لتفسير ظاهرة الانتحار كنوع من الانحراف الناجم عن الأزمات الاقتصادية ونحن قمنا بربطها جزئيا بالفساد السياسي، وهذا كذلك ما سعى إليه بعض العلماء من بعده طوروا هذه الفكرة لاستخدامها في تفسير السلوكيات الانحرافية بوجه عام، ومن أمثالهم:

"**روبرت ميرتون**" **R. Merton** " ، حيث قام بتجاوز أفكار دور كايم عن اللامعيارية، إلى مستوى آخر يقوم على افتراض قام بطرحه في مقاله المعنون بـ" البناء الاجتماعي واللامعيارية"، أساسه أن بعض البنى الاجتماعية يجب أن تحتوي على خاصية مخالفة القواعد الاجتماعية (القيم والمعايير)، خاصة إن كانت البنى الاجتماعية تمارس ضغوطا على أشخاص لديهم أهداف مشروعة غير مألوفة (مصلح ، 2000، صفحة 51) .

فكذلك حسب وجهة نظر ميرتون ثقافة المجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي، ولتحقيق هذه الأهداف هناك مجموعة من القوانين والأعراف التي تحدد السبل المشروعة وغير المشروعة التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينها، لكن هذا لا ينفي وجود تباين في الإمكانيات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وخلال عملية تحقيق الأهداف المشروعة حسب ميرتون يكون هناك تباين كذلك في نسب تحقيق الأهداف المشروعة بين الأفراد، فمنهم من يستطيع تحقيق نسبة

عالية ومنهم من لا يستطيع ذلك، وهؤلاء عرضة للانحراف وللعمل بالسبل غير المشروعة (نبيل ، 1999، الصفحات 354-355).

يعتقد ميرتون أن العجز الذي يصيب الأفراد عند فشلهم في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم بالسبل المشروعة، ينتج ما أطلق عليه بـ "الانحراف الابتكاري"، والذي يعني إنتاج طرق وأفكار جديدة غير مشروعة لتحقيق الأهداف، ويمثل هذا الانحراف حسبه واحد من خمسة أنواع وهي كالتالي:

- "**الانحراف الإنمائي**" ومعناه أن الفرد من ولادته وهو ينتمي إلى بيئة منحرفة
- "**الانحراف الانسحابي**" يمثل عدم قدرة الفرد على مواجهة الحياة الواقعية الأمر الذي يؤدي إلى فشله وانسحابه للانغلاق على نفسه، ثم التوجه لتعاطي المخدرات والخمور وغيره، بعكس ما ذهب إليه دور كايم والذي حدد الانتحار كنتيجة للفشل في الحياة الاقتصادية.
- " **الانحراف الثوري**" يتحول الفرد في هذا النوع من الانحراف إلى العنف الاجتماعي ويتحول العنف إلى مهنة في حياته، فيرتكب جرائم التكسير والضرب وإتلاف الممتلكات لتحصيل الإتاوات.
- " **الانحراف الطقوسي**" وهو الانحراف الغير معيب، بحيث يصبح عمل الأفراد هوس فتجدهم يعملون بشكل مفرط، لكن دون ابتكار أو تطوير أو إيجاد حلول للإشكالات الإدارية إنما يسيرون وفق الإجراءات الروتينية المعمول بها (نبيل ، 1999، الصفحات 346 – 348).

وعليه فان الانحراف ينقسم إلى نوعين معيب وغير معيب، بالنسبة لـ:

- **الانحراف المعيب:** يعبر عن كسر القواعد التي تسنها المنظومة القانونية التي تحدد المنهج الأخلاقي للمعاملات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي لفرض عقوبة على مرتكب الجريمة.
- **الانحراف غير المعيب:** هذا النوع من الانحراف لا يخرج الفرد عن العادات والتقاليد التي يتعايش بها المجتمع، أو عن الدين الذي يمثل التشريع الرباني، بمعنى أن السلوك أو العمل الذي يقوم به الفرد يكون غير مألوف بصورة غير طبيعية تثير الريبة.

انطلاقا من هذه الفكرة قام ميرتون بتحديد نوعين أساسين للمنحرفين هما المنحرف المنشق والمنحرف الضال ويعني بالمصطلحين:

- **المنحرف المنشق:** يمثل هذا النوع من المنحرفين الشق الايجابي و الذي يصرح مباشرة برفضه للمعايير الاجتماعية السائدة، والتي لا تعبر عن ما يرغب المجتمع في الوصول إليه ومثال ذلك المنشقون السياسيون، وللإشارة فالانشقاق في دراستنا لا يرتبط بفرد إنما مجموعة من المجتمع تحت تنظيم اجتماعي تبدأ بالإصلاح والتطور، من خلال جذب انتباه الأفراد لتدخل بعد ذلك في الشق السياسي وتمارس ضغطا من أجل التغيير، وفي مرحلة معينة تصل إلى الزج بأعضائها في أحزاب سياسية للوصول إلى السلطة، بالإضافة لذلك فإن المنشق لا يضع أي اعتبار لسلطة وشرعية المعايير الاجتماعية في ظل سلطة سياسية فاسدة، لأنها غير قائمة على طموحات المجتمع، وغالبا ما يسعى إلى تغيير المعايير الاجتماعية وليس إلى إصلاحها، كما أن الهدف الاسمي له من كل هذا تحقيق المصلحة العامة وليس لكسب فوائد ذاتية أو شخصية.

- **المنحرف الضال:** وهو عكس المنشق فهو لا يصرح برفضه للمعايير الايجابية فالمجتمع التي تقف في طريق بلوغ أهدافه، بل يسعى لكسرها تدريجيا بهدف تحقيق مصالحه الشخصية سواء سلطوية أو اقتصادية (نبيل ، 1999، الصفحات 351 – 353).

- اللامعيارية عند كلوارد، وأوهلن:

من زاوية أخرى قدم كلوارد وأوهلن تفسيرا للجريمة عامة، بالاعتماد على متغير الاغتراب الاجتماعي الذي يمر بالخطوات التالية (نبيل ، 1999، الصفحات 351– 356):

-التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية نظرا لفقدانهماالإيمان بشرعيتها
-الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلا من الاعتماد على أنفسهم
-التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب جريمة والتدرب عليها لتحريرهم من الخوف
-اجتناب وقوع العقوبة عليهم، وهم بذلك يسعون للنجاح عند إتباع سبل غير مشروعة.

وحسب وجهة نظرهما فان حالة الاغتراب عن المعايير الاجتماعية تكون نتاجا إما عن الفشل أو توقعه خلال سعي الأفراد لتحقيق أهدافهم، بالطبع الفشل الذي سيواجهونه سيكون سببه التنظيم الاجتماعي الذي تم تحديده من طرف السلطة السياسية، وهذا يعود حسبهم إلى عدم وجود عدالة اجتماعية وخلل على جميع الأصعدة يؤدي إلى وضع عراقيل متعددة في طريق تحقيق أهدافهم، مما ينتج عنه تولد مشاعر سلبية لدى الأفراد الذين يواجهون وعلى رأسها شعورهم بالحرمان، يؤدي الشعور بالاغتراب

الاجتماعي إلى تدني مستوى الشعور بالولاء للمجتمع و القواعد والقوانين التي تضبطه، مما يدفعهم لإتباع سلوكيات إجرامية للوصول إلى مبتغاهم .

كما يؤكد كلوارد، وأوهلن على أن الفرص المشروعة والغير مشروعة متساوية أما الأفراد من ناحية توفرها، إلى أن إتباعها غير متكافئ وذلك يعود للتكوين الأخلاقي والديني والعقائدي الذي نشأ عليه الفرد والذي بدوره يحدد قوة شخصيته وعدم ضعفها أمام صدمات الحياة، وللإشارة فان الفرص الغير مشروعة ليست متاحة إلا إذا ارتكب أحد الأفراد السويين هفوة فتحت الفرصة أمام المتربصين، فالسارق لن يسرق ما لم تتح له فرصة السرقة (المصراتي، 2011، صفحة 37).

النظرية اللامعيارية ترى أن الحاجات المادية هي المحرك الأساسي في تفسير الجريمة والانحراف عن المعايير الاجتماعية، وعند فشلهم في الوصول إلى هذه الحاجيات بالسبل الثقافية المشروعة إما لعدم القدرة المادية أو الجسمية، أو لاستعجالهم للوصول إلى تحقيق ثروة مادية أو جاه، ينجم عنه إصابتهم بانتكاسة نفسية عبر عنها المفكران بـ "الشعور بالاغتراب"، تؤدي بهم للانسحاب التدريجي عن الواقع المعاش لخلق واقع جديد يتناسب مع طموحاتهم، مما يؤدي إلى قصور في ولائهم للمجتمع واحترامهم للقوانين والأعراف السائدة، بسبب تبينهم لأفكار جديدة تهدف لتحريرهم وأمثالهم من الأعراف التي تقف في طريقهم، مما يدفعهم إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية، وهذا السلوك يستلزم وجود بيئة مناسبة له تتمثل في تأثر البنية الاجتماعية بموجة سريعة وعميقة من التحولات التي تأثر سلبيا على وسائل الضبط الاجتماعي، وحسب المؤيدين لهذه النظرية فلأفراد يجرمون عنوة أي جراء الصراع الحادث بين طموحهم وأهدافهم الثقافية، وبين وسائل الضبط الاجتماعي، فهم يحملون النظام الاجتماعي جزءا كبيرا من المسؤولية عن ارتكاب الأفراد سلوكيات إجرامية ومنحرفة (مصلح ، 2000، صفحة 45).

من هنا يمكن النظر إلى الفساد السياسي على أنه سلوك سببه تراجع المعايير الاجتماعية لدى الفرد إثر تعرضه لموجات من التغير الاجتماعي، بحيث ارتفع سقف الطموحات المادية إثر هذه التغيرات بالإضافة إلى عدم توفر فرص وإمكانات لتحقيق تلك الطموحات، وتراجع نظام الضبط الاجتماعي وسلطة القانون الأمر الذي يدفع بعض الأفراد لارتكاب تلك السلوكيات المنحرفة اجتماعيا في مجال السياسة تحقيقا لأهدافهم الشخصية.

على العموم فبالرغم من المجهودات التي قدمتها النظرية اللامعيارية من إيضاح وتفسير للسلوك المنحرف والجريمة فإنها ستكون عاجزة لوحدها في تفسير الفساد السياسي، فالفساد السياسي لا يشير إلى الجانب المادي فقط فهوس الفرد بالبقاء في السلطة وشرعنة لكل الوسائل والأدوات لتحقيق هدفه يعبر عن فساد سياسي، و أبسط مثال على ذلك المجاملات التي تهدف كسب مزيد من التأييد والقوة السياسية الداخلية أو الخارجية و التي يدخل تحت غطائها: الوساطة والمحسوبية وتعيين الأقارب من أجل الأصدقاء والأقارب، بالإضافة إلى ترقيتهم في مناصب عليا دون الأخذ بالمعايير المتداولة والتي يحددها القانون، فقد يكون كل ذلك مبعثه أو دافعه علاقات تبادل المنافع أو الحصول على تسهيلات إدارية أو اكتساب الأصوات الانتخابية، المهم أن سبب ارتكاب الفساد السياسي عامل آخر غير المادي، كأن يكون ولاء الفرد الذي تقلد مهام سياسية عليا للقبيلة وليس للمجتمع عامة بالإضافة البحث عن المكانة الاجتماعية المرموقة، أو غير ذلك من الأهداف المعنوية الكامنة وراء تلك السلوكيات المنحرفة (المصراتي، 2011، صفحة 38).

4.1.5.1 النظرية الوظيفية

تقوم النظرية الوظيفية على جملة من إسهامات علماء الاجتماع الذين عالجوا القضايا والإشكالات الاجتماعية وفق أسس ومبادئ مشتركة على الصعيدي النظري والمنهجي، من هذه الجهود مثلا النظرية العضوية عند "كونت" و عند "سبنسر" ونظرية التضامن الاجتماعي عند "دور كايم"، ونظرية العقد الاجتماعي عند " ماكس فيبر" ونظرية التفاعل الرمزي عند "جورج سميل"، ونظرية التوازن الاجتماعي عند "باريتو"، كل هذه النظريات ساهمت إلى حد كبير في تبلور البناء العلمي لهذه النظرية (محمد عبد الرحمان، 2007، الصفحات 21-22).

لتفسير الجريمة عامة والفساد السياسي خاصة يعتمد أنصار هذه النظرية على مجموعة من المفاهيم لتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية من بينها: النسق الاجتماعي، الوظيفة، الاختلال الوظيفي، والمحافظة على النمط وإدارة التوتر (محمد عبد الرحمان، 2007، صفحة 23).

يؤكد أنصار النظرية الوظيفية على أن التغير الاجتماعي المفاجئ سيؤدي إلى خلق اختلال التوازن في النسق، وشدة هذا الخلل مرتبطة بشدة التغير الذي يطرأ على المجتمع، كما أن تفسيرهم لهذا

يقوم على افتراض أن المجتمع عبارة عن نسق يتكون من أجزاء تتكامل بعضها مع البعض، من أجل المحافظة على استمرار ذلك النسق.

وباعتبار أن كل جزء من النسق يؤدي وظيفة محددة فالخلل الذي يصيب أي جزء سيؤثر بالضرورة في أداء النسق العام، الأمر الذي يؤدي لبروز مشاكل اجتماعية متعددة وعلى رأسها انتشار الجريمة عامة والفساد السياسي خاصة (المصراتي، 2011، صفحة 41)، ومنه يمكننا القول إن النظرية الوظيفية ترجع بروز ظواهر اجتماعية سلبية إلى حالة عدم التوازن التي تنجم عن حالة الاختلال الوظيفي للأنساق الفرعية.

لذلك فإن الجريمة وعلى رأسها الفساد السياسي يمكن أن نفسرها انطلاقا من هذه النظرية انطلاقا من متغير اختلال الوظائف في النظام الاجتماعي لبعض الأنساق الفرعية (بشير الدويبي، 2005، صفحة 31)، مثل نسق التعليم والتنشئة الاجتماعية، نسق التكوين، أو نسق الأمن والضبط الاجتماعي، حيث يعجز نسق من أنساق المجتمع كنسق التعليم والتنشئة الاجتماعية عن تأديته لوظيفته، وبذلك ينشأ لنا فرد مستهتر لا يلقي اهتمام للمعايير التي يقوم عليها المجتمع، مما ينجر عنه اختلال في العلاقة بين الأنساق وبروز سلبيات متعددة، فحدوث خلل في تأدية أحد هذه الأنساق لوظيفته فإن باقي الأنساق تتأثر سلبا في تأديتها لوظائفها، وبذلك يحدث تفكك اجتماعي جزئي يتطور ويتفاقم بتفاقم الاختلال الذي يمس فروع النسق الاجتماعي، وهنا يبدأ النسق الكلي في البحث عن الطرق و الوسائل اللازمة لحل المشكلات الاجتماعية، وذلك لإعادة التوازن والاستقرار للأنساق الفرعية.

يفترض " تالكوت بارسونز" أحد رواد النظرية الوظيفية في تفسير الجريمة أن المجتمع مكون من أربعة أنساق أساسية، تؤدي وظيفة محددة تساهم في الحفاظ على توازن النسق العام بطريقة معينة و هي: النسق العضوي (التكيف)، ونسق الشخصية (تحقيق الأهداف)، ونسق الثقافة(المحافظة على النمط)، والنسق الاجتماعي(التكامل)، بالنسبة للأنساق الفرعية فهي: النسق الاقتصادي والنسق السياسي، ونسق التنشئة الاجتماعية، والروابط المجتمعية التي تحتوي على مجموعة القواعد التي على أساسها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع وتحافظ على استمرارها (روشية، 1981، الصفحات 221-226).

يرى أنصار الاتجاه الوظيفي أن لظواهر الانحراف والجريمة، والفساد السياسي أحدها، وظيفة يؤديها داخل النسق العام تتمثل في زيادة التضامن والتماسك الاجتماعي في المجتمع، وذلك من خلال تجمع وتجمهر المجتمع لمواجهة هذه الظاهرة، مما يدعم التكامل الوظيفي بين الأنظمة والمنظمات الاجتماعية، كما يرى أنصار هذه النظرية أن بروز ظواهر الجريمة والانحراف وخاصة الفساد السياسي في المجتمعات النامية لا يعبر عن سلبيات، ففيه شق ايجابي بتمثل في تكافل أفراد المجتمع ضد هذه الظاهرة، وبالتالي يخفف من قوة التوتر والاضطرابات والصراع داخل المجتمع، كما أن هذه الظواهر تدفع أعضاء المجتمع للتركيز في الواقع الذي يعيشون فيه، وبذلك يسعون لتحقيق مستوى أعلى من التوازن والتكامل، إضافة إلى أنها تمثل مصدرا للحركة والتجديد في المجتمع (روشية، 1981، صفحة 228).

تحدث موجات التغير السريعة والقوية إرباكا كبيرا في المجتمع حيث تلغي عملية الاتصال التي تدعم الفروع النسقية في مساندة النسق الكلي، مما يسبب ارتباكا في تأدية بعض تلك الفروع لوظائفها الأمر الذي ينجر عنه سلوكيات وأفعال يستهجنها المجتمع، لتعارضها مع القيم والمعايير التي تحكمه ولأنها كذلك يقوم المجتمع بتطوير وسائل و سبل للحد من انتشار السلوكيات المنحرفة، والجرائم بهدف البحث عن تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي، على العموم يمكن القول أن أنصار هذه النظرية يضعون المسؤولية على موجات التغيير الاجتماعي في بروز المشاكل الاجتماعية، إلا أنهم لا ينفون أن المشاكل الاجتماعية خاصة المتعلقة منها بالفساد السياسي تؤدي وظيفة اجتماعية، تتمثل في دفع المجتمع إلى التوازن ومعالجة ما يحدث من اضطرابات في شبكة التكامل الاجتماعي بين الأنساق.

ومنه يمكننا القول: إن أنصار النظرية الوظيفية يحمّلون إحدى فروع النسق الاجتماعي جزءا كبيرا من المسؤولية عن انحراف بعض الأفراد واتجاههم إلى السلوك (المصراتي، 2011، صفحة 43)، وعليه فالانحراف بما فيه السلوك الإجرامي في مجال السياسة (الفساد السياسي)، هو عبارة عن خلل في الوظائف المناط بها فروع النسق الاجتماعي بسبب تعرض المجتمع إلى موجات سريعة وجذرية من التغيير غير المدروس والمخطط له، بذلك تصاب الهياكل الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع بحالة من الارتباك في تأدية نظمه الفرعية لوظائفها على أكمل وجه، الأمر الذي ينجر عنه غياب سلطة القانون ووسائل الضبط الاجتماعي، بسبب فقدان المعايير الاجتماعية سيطرتها على سلوك الأفراد

وبذلك عدم القدرة على توجيهه للوجهة التي تقبلها الثقافة السائدة بالمجتمع (المصراتي، 2011، صفحة 44).

5.1.5.1 النظرية الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز العوامل التي ركز عليها المفكرين في تحليلاتهم الاجتماعية التي قدموها لمعالجة وتفسير الظواهر والقضايا الاجتماعية المعاصرة، وللإشارة فعملية تفسير ظاهرة الفساد السياسي انطلاقا من العامل الاقتصادي الذي نقسم إلى عوامل فرعية تمثل الأساس السليم لبدء المفكرين في تفسير الظاهرة، نذكر منها: توزيع العمالة، والدخل، ونوع المهنة، وسنوات الخبرة، ومدى توافر السلع الاستهلاكية، والأزمات الاقتصادية وغيراها (المصراتي، 2011، صفحة 45).

يشير المفكر "بونجر" في كتابه "الإجرام والأوضاع الاقتصادية " أن الغريزة الاجتماعية الطبيعية للإنسان تتأثر بما يعترض الفرد من ظروف، فالظروف الايجابية تزيد من قدرة الغرائز في ضبط السلوك وإن كانت سلبية، فتزداد رغبة الغرائز ويقل معها مستوى الضبط الاجتماعي، وبذلك يميل الفرد لإركاب الجرائم بسبب سيطرة الأنانية عليه، وهذه الأنانية تنتج وتزداد في نفوس أفراد المجتمع بسبب تدهور الظروف الاقتصادية السائدة في النظام الرأسمالي، وهذا في إشارة منه للنكبات المتكررة التي تواجه الاقتصاد في النظام الرأس مالي والتي تتسبب في تلاشي الوازع الاجتماعي وروح الجماعة، الأمر الذي ينجر عنه تراجع في الولاء الاجتماعي للأفراد، وبالتالي يصبح انصياعهم لأوامر الضبط الاجتماعي وبذلك يقعون في الجريمة، وهم يعلمون تمام العلم أن السلوك الذي يقومون به جرم يحاسب عليه القانون (عبد الستار، 1985، صفحة 58).

كذلك قام المفكر "ولتر ملر" من خلال فرضية وضعها تحت الدراسة تنص على ارتباط السلوك الإجرامي بالفقر، بإثبات أن انتشار الفساد السياسي سببه الأزمات الاقتصادية التي تقلب الموازين التي يقوم عليها المجتمع، كما وضع "ولتر ركلس" تفسيرا لتساؤل في دراسة قام بها لتفسير الجريمة مفاده: لماذا أكثر المجرمين من الفقراء؟ حيث توصل إلى استنتاج مفاده أن سبب ارتكاب الفقراء للجرائم سببه ما أطلق عليه بالمجازفة الطبقية، والتي تقوم على عدة عوامل منها العمر والسلالة والعرق...الخ.

والمجازفة بارتكاب الجرائم حسبه سببها أن الفرص المتاحة في النظام الرأس مالي ليست متساوية بين الفقراء والأغنياء، فنجد أن الأفراد ذوي الدخل المحدود لديهم فرص أقل في الوصول إلى الوظائف المرموقة مما يجعلهم أكثر مجازفة ومغامرة من الأفراد ذوي الدخل المتوسط و الدخل العالي، فالمحرمون اقتصاديا يملكون اعتقادا صريحا بسبب التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أساسه أنهم إن لم يكسبوا شيئا من هذه المغامرة فإنهم لن يخسروا شيئا، عكس الذين حققوا الاستقرار في حياتهم الاقتصادية والسياسية وتحقيق مكانة مرموقة داخل المجتمع الذي سيخسرون الكثير إن فشلوا في مغامرتهم، والتي قد لا تعود عليهم إن نجحوا فيها بمنافع تضاهي خسارتهم إذ فشلوا (المصراتي، 2011، صفحة 43).

بالإضافة إلى الطرح الذي قدمه "سذرالند" حول الجرائم التي يرتكبها ذوي **الياقات البيضاء**[1]*، والذي يضير إلى أن الجرائم التي يرتكبها هؤلاء هي التي تؤدي إلى بالفقراء لارتكاب الجرائم بسبب اضطهاد الذي يلقونه خلال عملهم(نوع العمل والوقت لا يتكافأ مع الأجر) . ولأن الفقراء لا يملكون القدرات والميكانزيمات اللازمة مثل تلك التي يحظى بها الأغنياء فإنهم يقعون بسهولة في قبضة السلطات ويودعون في السجون، هذا ناهيك عن عجز الغالبية على توفير محامي دفاع على درجة من الحنكة القانونية كما يحدث مع الأغنياء (عمر التير، 1981، الصفحات 11–12).

بعد النقاط التي عالجنها في النظرية الاقتصادية يمكننا القول أن متغيرات مثل مستوى الدخل ومدى كفايته وسنوات الخبرة و نوع العمل، والأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، تحدد درجة الفساد السياسي من خلالها (المصراتي، 2011، الصفحات 47–48)، فكلما زادة البطالة زاد معها جنوح الأفراد نحو الجريمة وكلما زادت الأزمات الاقتصادية ارتفع معها سعي ذوي الياقات البيضاء لاستغلال الظروف لزيادة أرباحهم، و للإشارة فانهماك الأفراد وراء تامين لقمة العيش بوسائل مشروعة يدفع بهم لتجاهل الحياة السياسية، الأمر الذي يفتح الباب أمام الطموحات الغير مشروعة كالبقاء في السلطة لمدة تتجاوز المدة القانونية، المحسوبية، الرشوة و غيرها.

كذلك الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الممارسات السياسية والقانونية من جهة وعلى المجتمع من جهة أخرى، تختلف حسب طبيعة النظام الاقتصادي فهناك أنظمة تعالج الأزمات بسرعة قبل أن

* جرائم ذوي الياقات البيضاء مصطلح يطلق على الجرائم غيرالعنيفة والمرتكبة لدوافع مالية من قبل رجال الأعمال وأصحاب النفوذ

يتأثر المجتمع بها، وهناك أنظمة تتسبب الأزمات فيها بظهور بعض الظواهر الاجتماعية كالأنانية حيث يتحول فكر الفرد إلى براجماتي محض، هدفه الأسمى تحقيق مصلحته بشتى الوسائل (المصراتي، 2011، صفحة 48).

الجدول (02): جدول يوضح العوامل المفسرة للفساد السياسي حسب مجموعة من النظريات

النظرية / العوامل المفسرة	المنظور الديني	المنظور الاخلاقي	النظرية اللامعيارية	النظرية الوظيفية	النظرية الاقتصادية
سبب الفساد السياسي (الجريمة)	تراجع الوازع الديني، يؤدي إلى غياب ضمير الفرد مما يدفعه للجريمة	طمع وشجع الفرد، بالإضافة إلى سعي الفرد للتحضّر	الأزمات الاقتصادية التي تسبب تغير في بنية المجتمع السليمة في شق آخر غياب الشعور بالانتماء للمجتمع	التغير الاجتماعي المفاجئ في النسق العام الذي يؤدي إلى اختلال الأنساق الفرعية	تدهور الظروف الاجتماعية (الفقر) وارتفاع سقف الغرائز
أضرار انتشار الفساد السياسي على المجتمع	السعي لتحقيق الطموحات والأهداف بكل الوسائل، يؤدي لضعف سلطة القانون بسبب	تخول الفرد الفاسد لقدوة في المجتمع في حال تجاوزه القانون	انحراف متنوع، إما يؤذي المفسد في حد ذاته، أو يؤذي غيره (مافيا) نمو	عجز نسق من الانساق الفرعية لأي سبب يؤثر في الأنساق الاخرى	تراجع الولاء الاجتماعي للأفراد، مما ينجر عنه عدم الانصياع للقوانين

	الانتهاكات المتعددة	عن طريق علاقاته...	الأنانية وحب السيطرة والتملك بشتى الوسائل		
فوائد الفساد السياسي	غير موجودة	غير موجودة	استفادة مؤقتة في البداية	زيادة التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع لمحاربة هذه الظاهرة	غير موجودة
عقوبات الفساد السياسي (الجريمة)	دمار أو عقاب على جميع الاصعدة	غير موجود	غير موجود	غير موجود	السجن لمن تصيده القانون
علاج الفساد السياسي	التعزير والجزر كنوع من العقوبات الردعية والتحذيرية	اختيار موظفين على قدر عال من الاخلاق	تغيير جذري للمعايير الاجتماعية	تكافل الافراد وإصلاح الانحراف الانساق الفرعية	إصلاح النظام الاقتصادي للقضاء على الفقر والبطالة

من إنجاز الطالب

2.5.1 أثار الفساد السياسي

عندما يكون الفساد على المستوى السياسي فآثاره تكون أكثر حدة من الفساد في مستويات أخرى فالقرارات الصادرة من السلطة السياسية تكون ملزمة للإدارة العامة، وما يتبعها من منظمات اقتصادية واجتماعية.

1.2.5.1 الآثار على الاقتصاد

يؤدي الفساد السياسي إلى آثار اقتصادية متعددة نذكرها فيما يلي (حمدي ، 2008، الصفحات 72-74) :

- هروب المستثمرين وتراجع الدخل القومي وذلك نظرا للتهديدات المعنوية والمتابعات القضائية التي تواجه الباحثين عن فرص للاستثمار، فتعاملهم مع طبقة فاسدة من السلطة السياسية سيؤثر على مصداقية المستثمر، بالإضافة إلى الخوف من التورط في قضايا فساد دولية.
- محو فروع من الاقتصاد تكون خارج اهتمام عامة الشعب كالتجارة المتعلقة بالشعب المرجانية، تهريب الآثار، الذهب، الألماس، الخامات المختلفة ...، حيث يتم التستر عليها وإخراجها من الأجندة الاقتصادية تحت عباءة حق الأجيال القادمة.
- ارتفاع مستوى البطالة بسبب تراجع مستوى منافسة الأنشطة المشروعة للأنشطة الغير مشروعة الأمر الذي يسبب بإفلاسها وتسريح موظفيها.
- تدهور الاقتصاد ووقوعه في المديونية بسبب اعتداء مجموعة من المسؤولين على المال العام، عن طريق سحبهم لقروض بنكية من الدولة دون ضمانات أوعن طريق الرشوة أو الابتزاز والتهديد (مثل هذه الحالات حدثت في مصر ما بين سنة 2000- 2004 وأدت إلى استنزاف أكثر من 42 مليار جنيه)
- انهيار الميزان التجاري بين الصادرات والواردات وسقوط قيمة العملة الوطنية في البورصة العالمية، بسبب بروز ظاهرة الاختلاس المضاعف وهي عملية تقوم على نهب أموال المساعدات والمعونات الاقتصادية الموجهة للشعوب الفقيرة، بحيث تحول هذه الإعانات الى حسابات بعض المسؤولين أو أقاربهما وتابعيهم بطرق ملتوية (عربية ابن علي، 2002، الصفحات 268-269).

2.2.5.1 الآثار الاجتماعية

ينجر عن الفساد السياسي مجموعة من النتائج السلبية وهي كالاتي (هميسي، 2009، صفحة 263):

- **تراجع القيم الأخلاقية** :يقوم الفساد السياسي على تأويل المصالح العامة للشعب و بلورتها إلى مصالح شخصية بحتة، يجب تحقيقها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وبذلك يتنازل الفرد عن القيم و المبادئ الأخلاقية بهدف الحصول على عوائد مادية ومعنوية، وعند وصوله لرغباته يصبح مثالا يحتذى به مما ينتج لنا داخل المجتمع مفهوما جديدا للتخلف، حيث يصبح المحافظ على الدين والقيم الأخلاقية السليمة والخضوع لقوانين الدولة متخلفا، أما الذي يقوم بكسر القواعد والتحايل على القوانين فهو في نظر المجتمع مجتهد وذكي، ومع ترسخ هذا المفهوم المغلوط في أذهان العامة وانتقاله للأجيال الصاعدة يتراجع الاهتمام بالعلم والتعليم والعمل لأنه في نظرهم لا تحقق العائد المادي اللازم لتحقيق الرفاهية الأمر الذي يؤدي إلى اختلال المفاهيم وسقوط القيم وشيوع الفساد وانتشاره داخل المجتمع، فتُفتح أبواب التجارة بالمخدرات، عمالة الأطفال، الجنس، تجارة البشر وغيرها.

يشكل انهيار القيم والأخلاق مؤشرا على اقتراب انهيار الدولة، فغياب الأخلاق يعني غياب القوانين، وعليه تتحول الدولة إلى غابة الضعيف فيها يكون عبدا للقوي، والمتعارف عليه أن انتشار الظلم في أي دولة هو بداية انهيارها والأمثلة على ذلك عديدة.

- **ظهور الطبقية في المجتمع:** الفساد السياسي يقوم بخلق الطبقية داخل المجتمع الواحد، فوجود وزير أو برلماني أو أي مسؤول فاسد من شأنه أن يساهم في توسيع الفجوة بين الطبقات داخل المجتمع، فهو يسعى إلى ربط المشاريع التنموية العمومية بعائلته وأقاربه وحاشيته، سعيا منه للمحافظة على حياة الرفاه والترف التي كان فيها عند تقلده للمنصب السياسي.

كما يقوم بتكوين علاقات مع كبار المستثمرين ورجال المال والأعمال من خلال منح امتيازات وتسهيلات أو حتى تنازلات للوصول إلى مشاريع تمثل عصب الاقتصاد، وهذا يشكل ضربة موجعة لقطاعات حيوية على رأسها الفلاحة والصناعة، فالمشاريع الاستثمارية التي تكون في هاذين القطاعين تعود بالضرر على العاملين والمستهلكين، فالتسهيلات التي يحصل عليها المستثمر تكون بمقابل مادي، وهذا المقابل سيسترجع من العمال من خلال الأجور الضعيفة أو بيع المنتجات بأسعار باهظة، الأمر الذي يخلق فجوة كبيرة بين العامل وصاحب العمل.

- **سقوط مبدأ العدالة الاجتماعية:** عند سقوط هذا المبدأ تترسخ مشروعية الفساد في أذهان الأفراد فيتحول لوسيلة مشروعة لاحتوائه على خاصيتي السرعة والتسهيل، خاصة وأن استخدام خاصتي

الرشوة والنفوذ يمكن أن يخفض من إجراءات تدوم أشهر عديدة إلى أيام وحتى ساعات معدودة وبالتالي يتم إلغاء مبدأ الأولوية، الذي يخضع لشروط الكفاءة الإبداع وغيرها، وهذا يؤدي إلى ضياع الحقوق وانهيار العدالة والمساواة بين الأفراد.

- **تبديد المساعدات الإنسانية والقروض الدولية:** يتسبب الفساد السياسي بإضاعة فرصة الاستفادة من المساعدات الإنسانية والقروض التي تمنح من طرف صندوق النقد الدولي، حيث يتم وضع هذه الأموال في خطط تنموية لا تتماشى مع الواقع الذي يعيشه الأفراد، بالإضافة لوضع القروض في مشاريع تكون فيها عملية نهب المال العام سهلة.

3.2.5.1 أثار الفساد السياسي على الممارسات السياسية

ان وجود للفساد السياسي على الممارسات الديمقراطية امر حتمي، فمن يحتوي على خصائص الفساد ستكون لديه الرغبة لتقلد المنصب السياسي أكبر مدة ممكنة، ليحقق أثر على مستوى الممارسة الديمقراطية في الدولة، ويتخطى الأمر هذه الحدود للوصل إلى مستوى الجريمة المنظمة وحتى الإرهاب.

- **الآثار على الديمقراطية**

مع وصول الفساد السياسي إلى اقصى درجته وفرض سيطرته على مسار الانتخابات تكون الممارسات الديمقراطية شبه منعدمة، وتكون السيطرة على مسار الانتخابات من خلال سعي بعض المسؤولين إلى توسيع نفوذهم في البرلمان والأحزاب من خلال تقديم الدعم المادي اللازم لأحد الساعين لتقلد السلطة باي طريقة كانت، حيث تُلمع صورته على مستوى الاعلام من خلال اظهاره على أنه صاحب مشاريع اقتصادية تدعم الشباب وتخفض من نسبة الفقر أو صاحب فكر راقي، وعند نجاحه للدخول إلى البرلمان أو تقلد منصب وزاري تصبح المشاريع التي أقيمت لتنميق صورته ذات حصانة معنوية، وبذلك تصبح جاهزة لعمليات تبيض الأموال، وعلى هذا الأساس سيتحول الى أداة لتحقيق مصالح الداعمين له، كما أن التمويل الخارج عن الأطر القانونية يمس بحد ذاته فكرة المساواة التي هي أساس وجود مناخ ديمقراطي للممارسات السياسية (بنعودة، 2014، صفحة 212).

كذلك يسعى القائمون على الفساد للوصول إلى الأجهزة الرسمية لمراقبة الفساد والمؤسسة القضائية وبعض الوزارات، بهدف التغطية الشامل على جرائم الفساد وخاصة وأنه مع وصول الفساد إلى أجهزة

الرقابة لن تكون هناك أي تقارير عن المفسدين، وإن دخل إلى القضاء فالادعاء العام لن يقوم بالتحقيق في قضايا الفساد المتعلقة بالسياسيين، والامر لا يقتصر على الرشوة في هذا المجال فقط فالفاسدين يتعاملون بطريقة المافيا في هذا المجال، وبذلك يتم اللجوء إلى الابتزاز بالمدعي العام مباشرة أو أحد المقربين منه، وهذه الابتزازات تكون فعالة جدا إذا استطاع الفساد الوصول إلى منظمات الأمن، وبذلك تصبح الديمقراطية عبارة عن مسرحية يمثلها مجموعة من السياسيين الفاسدين على المجتمع (بنعودة، 2014، صفحة 213).

- **الآثار على حقوق الإنسان:**

يقوم الفساد السياسي بتعطيل عمل السلطة القضائية داخل الدولة فتنتشر الفوضى ويتحول النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المحكوم بالحقوق والواجبات إلى نظام يسيطر عليه مبدأ القوة، وبذلك سيكون كل من يسعى للوقوف أمام الفساد عن طريق التظاهر أو استخدام وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي لمعارضة رؤوس الفساد السياسي في قائمة المزججين في السجن أو المعتقلات السياسية، لتمارس عليهم كافة أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وذلك ليكونوا عبرة لمن يحاولون التجرؤ على مصالحهم، ففي ثورات الربيع العربي تم الزج بالكثير في المعتقلات السياسية ووصل التعسف في استخدام السلطة إلى استخدام مرتزقة تم الزج بهم وسط المتظاهرين فحدثت جرائم قتل مروعة، وحادثة رابعة في مصر خير دليل على الإرهاب الممارس من طرف الدولة على المواطنين العزل (بنعودة، 2014، الصفحات 213-214).

كذلك تنتهك حقوق الإنسان بالاستناد إلى الدستور الذي يسمح باستخدام بعض الإجراءات التعسفية تحت بند إعلان حالة الطوارئ، حيث أصبح يستخدم في اظهار المناهضين لعمليات الفساد على أنهم ينفذون أجندات سياسية خارجية، وفي الفترة الحالية أصبح قانون الطوارئ يطال حتى وسائل الاعلام حيث يفرض عليها التطبيع مع النظام السياسي، وبالتالي يتم استخدامها من أجل تشويه صورة المتظاهرين أمام المجتمع الدولي حتى يتمكن متقلدوا السلطة من استخدام الأحكام العرفية دون تدخل من المنظمات الدولية والإقليمية التي تحمي حقوق الإنسان.

خلاصة

من خلال ما تقدم يمكننا الخروج بمجموعة من الخلاصات نذكر منها ما يلي:

- العملية الرقابية تتم بعدة طرق الا أن انجعها هي الرقابة الاستباقية التي تمنع وقوع الفساد السياسي قبل انتشاره.
- الفساد السياسي ظاهرة سلبية لها اثار مدمرة تفتك بالمجتمعات في الحاضر والمستقبل، حيث أن كل النظريات اتفقت عموما على ضرورة محاربته قبل ان ينتشر ويسيطر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- منظمات المجتمع المدني تمثل روح المجتمع فهي تنشا منه وعملها يعود بالفائدة على عامة الشعب ولا يقتصر على فئة محددة
- مصطلح التنظيم الاجتماعي يدخل في اطاره مصطلحات كالجمعية والنقابة والهيئة ... وغيرها، فكل تنظيم يتم انشاءه بغرض تقديم خدمة للمجتمع او فئة منه يمثل منظمة مجتمع مدني.

الفصل الثاني: واقع الفساد السياسي في تونس والجزائر والاثار المترتبة عنه

الفصل الثاني: واقع الفساد السياسي في تونس والجزائر والآثار المترتبة عنه

تمهيد

تعتبر عملية تحليل ظاهرة الفساد السياسي في كل من تونس والجزائر أمرا صعب جدا بسبب التعتيم الاعلامي وهيمنة النظام الحاكم السابق على جل مظاهر الحياة السياسية، خاصة في فترة حكم زين العبدين بن علي وعبد العزيز بوتفليقة، فبالرغم من المداخيل التي تحققها السياحة و التصدير بتونس، ومداخيل البترول و الغاز بالجزائر، إلا أن مستوى التنمية لا يعبر عن هذه المداخيل خاصة و أن متوسط الدخل الفردي في تونس يعادل 102.71 دولار شهريا وتحتل المرتبة 102عالميا بذلك، و في الجزائر يعادل 288.21 دولار شهريا وتحتل المرتبة 100عالميا، وهذا ما يطرح جدلا كبيرا حول تسيير المال العام، فإما أنه يتم نهبه من طرف السلطة الحاكمة أو وصول الوزراء و المدراء الجهويين و الولاة و رؤساء البلديات والبرلمانيين... وغيرهم من المسؤولين السياسيين عن طريق مسالك غير قانونية كالمحسوبية و الرشوة وغيرها.

1.2 صور الفساد المنتشرة في الوسط السياسي

تتنوع اشكال الفساد في الوسط السياسي وتختلف باختلاف درجة ميول الافراد للفساد، وهذه الدرجة تحدد بالتزام الفرد بالمبادئ والقيم الاخلاقية السليمة التي بني عليها، وبعدم التزام الفرد بها يصبح كل شيء مباحا له انطلاقا من المحسوبية وصولا للتهديد والابتزاز وحتى الاغتيال، فكل من الدولة التونسية والجزائرية تعرف الكثير من هذه المعاملات والتي لم يتم إيجاد حلول لها بالرغم من تجديد القوانين من أجل حماية حقوق الموطنين، ومع بروز قيادات وكوادر حزبية واطارات سامية لها ميول نحو الفساد السياسي أصبحت مظاهره تسيطر بشدة على المشهد السياسي خاصة وأن الكثير من التعينات خاصة قبل الثورة التونسية والحراك في الجزائر كانت عن طريق المحاباة والوساطة، والتعينات بهذا الاسلوب اذا ما وصلت الى الوزراء فالفساد السياسي وصل الى ذروته.

1.1.2 المحسوبية والوساطة واثارهما على انتشار الفساد السياسي

تعتبر الوساطة والمحسوبين من أخطر انواع الفساد واكثرها انتشارا في الجزائر وتونس وذلك بسبب التداعيات السلبية التي تؤثر على التنظيم الإداري وسير المشاريع وتنعكس بالضرورة على المواطن بغض النظر على موقعه الاجتماعي، بالإضافة إلى اخلالها بالدستور والقوانين التي شرعتها الدولة وبالتالي اضعاف هيبة الدولة.

وتعرف الوساطة على أنها التدخل لصالح فرد ما او جماعه دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة او الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء او غير مستحق (عبد الكاظم مهدي، 2019)، او هي مساعدة شخص ما للحصول على حق لا يستحقه او اعفائه من حق يجب عليه دفعه مما يلحق الضرر بالأخرين، ويعرف هذا النوع هذه الوساطة بالوساطة المذمومة، اما النوع الاخر من الوساطة وهو ما يسمى بالوساطة المحمودة وهي تقديم مساعده لشخص ما للحصول على حق يستحقه، او اعفائه من واجب لا يجب عليه الوفاء به .

بالنسبة للمحسوبية: هي تنفيذ اعمال او اتخاذ قرارات من قبل الموظف لصالح فرد او جهة نظرا للانتماء العائلي او الجهوي او الحزبي، بمعنى اخر هي اتخاذ القرار بناء على انتماء صاحب الحاجة او ولائه لجهة او لشخص اخر حتى دون ان يعلم (محمد غنيم، 2018)، ويدخل في هذا الإطار تبادل

البضائع والخدمات مقابل دعم سياسي، وبذلك تكون المحسوبية نظام سياسي جوهره علاقة لا تماثلية بين مجموعات من الفاعلين السياسيين الموصوفين بأنهم رعاه وعملاء واحزاب سياسية .

انطلاقا من التعاريف السابقة للمحسوبية والوساطة يمكننا معرفة أن للوساطة والمحسوبية مجالات متعددة الا أنها منشأها الأول هو العائلة، والحياة اليومية التي نعيشها ترينا الكثير من الامثلة على الوساطة وعلى راسها فقدان رخصة السياقة، حيث يتم الوصول للشرطي أو الدركي عن طريق أحد أقرابه لتجنب تعليق رخصة السياقة.

إن مثل هذه الجرائم ينظر اليها على أنها جزئيات صغيرة لا يجب التركيز عليها في محاربة الفساد، إلى أنها تكلف الخزينة الجزائرية والتونسية أموال طائلة، فالشرطة والدرك يتقاضون أجورهم استنادا لتطبيق القانون الذي يحمي المواطن من ايذاء غيره ونفسه، والذي يحقق من خلاله مدخول للدولة يستخدم في دفع الاجور، وعدم تطبيق القانون استنادا للوساطة والمحسوبية سيؤدي بالدولة للبحث عن مصادر أخرى لتعويض العجز الذي تسببت به الوسطة في جزئية أقل ما يقال عنها غير مهمة.

أن بحث الدولة عن حلول لتعويض العجز الذي تسببه الوساطة والمحسوبية سيؤثر على قوة الدولة، حيث أنها توجه جزء كبير من قدرتها للسيطرة على ظاهرة المحسوبية والوساطة في المستويات المتدنية (البلديات، المؤسسات الاستشفائية الفرعية دوائر الشرطة والدرك الفرعية ...وغيرها) وبالتالي ستستنزف الوقت والمال، وهذا سيؤثر بالضرورة على تعطيل عجلة التنمية فكل المشاريع المنجزة ستكون قيد التوقيف المؤقت بسبب التحقيق في حال ما تم الكشف عن قضايا متعلقة بالمحسوبية والوساطة، اما في حال عدم اكتشافها فالتنمية لن تكون موجهة إلى الهدف المرجو منها لان من يقوم عليها ليس بالكفاءة المطلوبة.

ان وضع المحسوبية والوساطة على راس قائمة اشكال الفساد السياسي يعود للخطورة التي بينها سابقا، وهذه الخطورة اقرتها الاوامر التي وجهها الرئيس السابق للجزائر عبد العزيز بوتفليقة للديوان الوطني للإحصائيات، الذي يعمل على جمع ونشر كافة الاحصائيات المتعلقة السكان، التوظيف، الاقتصاد ...وغيرها، حيث قام بإجراء دراسة للكشف عن تفشي ظاهرة المحسوبية في سوق الشغل الجزائري، ليخلص الا نتيجة كان ينكرها ويتجاهلها الكثير من المسؤولين بالرغم من أن عامة الشعب الجزائري يعرفها ويطالب بإيجاد حل لها.

وأشار الديوان الوطني للإحصائيات أن ما يزيد عن 74 بالمائة من العمال والموظفين في مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية في البلاد، يتم توظيفهم عن طريق المحسوبية.

وقد قام الديوان بإنجاز دراسة ميدانية سنة 2013 وهي الدراسة الوحيدة التي تم الاعلان عنها، حيث شملت أزيد من 115 ألف جزائري، ينتمون إلى قرابة 22 ألف أسرة، فكانت النتيجة 73 % من العينة التي شملتها الدراسة قامت بالاتصال بأحد اقاربهم الذين يملكون نفوذ أو لديهم سلطة في إطار معين لمساعدتهم في توفير منصب شغل، والدراسة شملت كذلك متقاعدين أكدوا أنهم تحصلوا على وظيفة في الماضي عن طريق علاقات شخصية ووساطات (74 بالمائة من عمال القطاع العام وظفوا بوساطات وليس شهادات !، 2014).

وتؤكد الدراسة على أن هذا النمط من التوظيف هو النمط السائد عند الرجال والنساء سواء كانوا حاملين للشهادات الجامعية أو شهادات التكوين المهني أو دون شهادة، واشارت الدراسة إلى أن مجموعة كبيرة من أصحاب الشهادات الذين يرفضون استخدام الوساطة والمحسوبية لا يزالون ينتظرون الحصول على وظيفة، بعد ما أودعوا طلبا لدى الهيئات والمؤسسات المعنية منها الوكالة الوطنية للتشغيل (74 بالمائة من عمال القطاع العام وظفوا بوساطات وليس شهادات !، 2014).

وللإشارة فان كثير من النساء أكدوا على أنه عند تقدمهم بطلب الوظيفة تعرضوا للابتزاز والتحرش مقابل تشغيلهن، كما ابرزت الدراسة أن حوالي 55 بالمائة من البطالين قد سجلوا لدى مكاتب التشغيل سواء التابعة للدولة أو الخاصة، ولم يتحصلوا على أي استجابة، أما 26 بالمائة منهم فأكدوا أنهم في طريق البحث عن تمويل أو الرخصة من هيئات دعم التشغيل لمزاولة نشاطات خاصة بهم (74 بالمائة من عمال القطاع العام وظفوا بوساطات وليس شهادات !، 2014).

وتتجاوز المحسوبية مجال التوظيف بل تتعدى إلى قطاعي الصحة، التعليم، حيث أن إجراء العمليات الجراحية المعقدة على مستوى الوطن وخارجه دون وساطة يعد أمرا مستحيلا، حتى وأن كنت تملك مبلغ اجراء العملية، فكثير من الحالات التي نراها يوميا على مواقع التواصل الاجتماعي تثبت التقصير الكبير من طرف المسؤولين عن تسيير المنظومة الصحية.

وبالنسبة لتونس فكما قلنا سابقا فالوساطة والمحسوبية كانت مرتبطة بالعائلة الحاكمة وحشيتها أما بعد الثورة التونسية فلا توجد احصائيات رسمية عن عدد حالات المحسوبية، الا أن مركز كارينغي قام باستطلاع للراي في تونس عن الفرق بين المحسوبية والوساطة في عهد بن علي وبعده، فكانت الاجابة غير متوقعة خاصة وأن الثورة كان هدفها القضاء على الفساد لكن نتيجة الاستطلاع كانت مغايرة تماما (المعشر و يركيس، 2017).

رسم بياني (01): معدل الفساد قبل وبعد بن علي

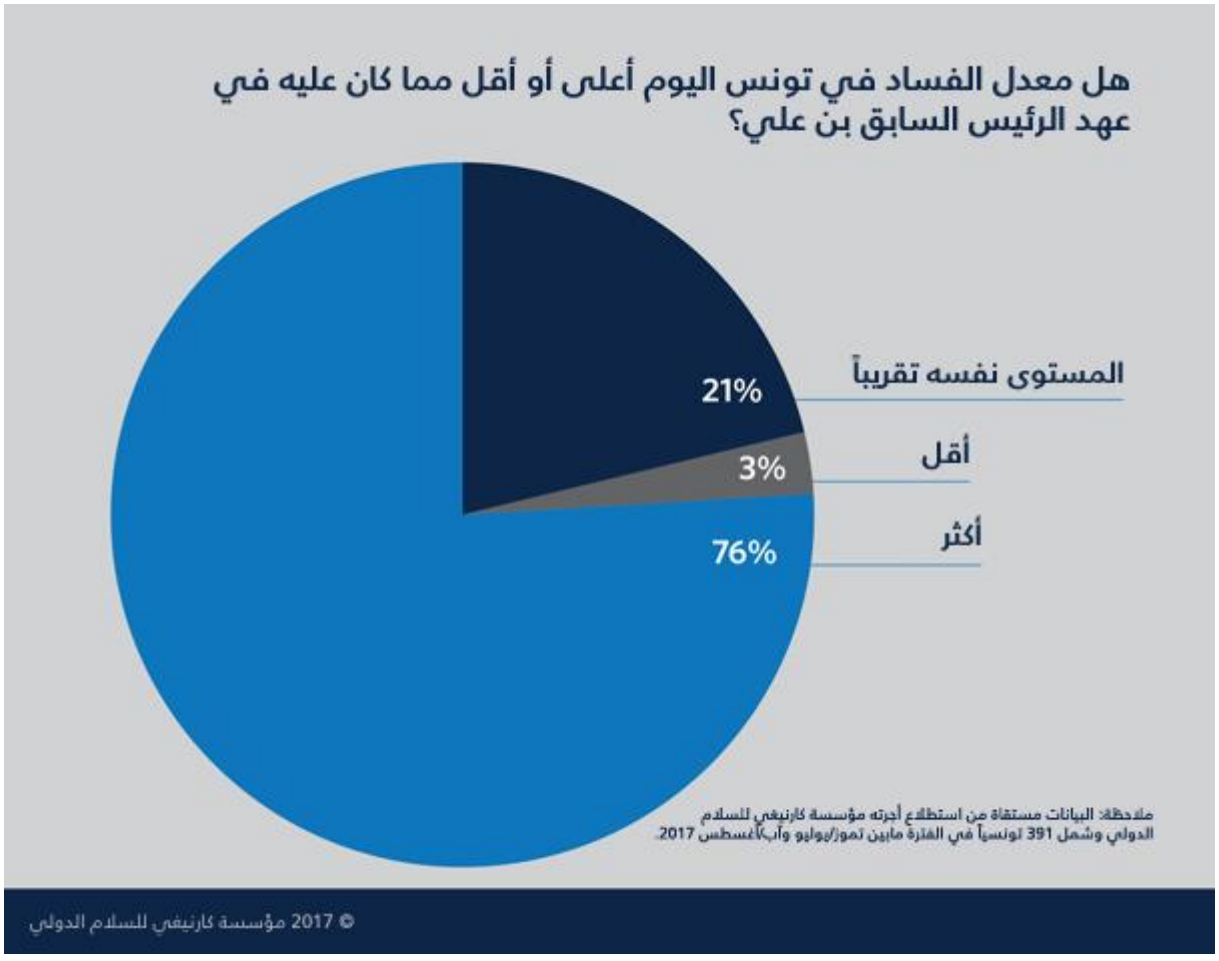

المصدر: مركز كارينغي للدراسات، مروان، سارة يركيس، 2017

بالرغم من ان العدد يمثل جزء يسير جدا الا أن جواب شوقي الطيب عن السؤال الذي طرحه مركز كارينغي له، حول رأي الشعب في زيادة انتشار ظاهرة المحسوبية والوساطة أشار إلى أن رؤوس الفساد كانت مرتبطة ببن علي تنفذ رغباته فقط، وبسقوطه اصبحت تعمل لصالح نفسها.

وبذلك تكون النسب التي تحصل عليها مركز كارينغي تصف فعلا الواقع الذي تعيشه تونس قريبة للواقع المعاش وتعبر عن الحالة المتدهورة للمعاملات الإدارية والاقتصادية.

وللإشارة فالمحسوبية في قطاع الصحة تتجلى في الفساد أثناء عمليات بناء وتأهيل المرافق الصحية، حيث أن الجزائر شهدت بعد العشرية السوداء خاصة في فترة ارتفاع العائدات من النفط توسع كبير في مجال اقامة وانجاز الهياكل والمرافق الصحية، مثل المستشفيات والعيادات والإدارات المختلفة التي تشرف على تسيير قطاع الصحة، وتكون المحسوبية في هذا المجال مستندة على النفوذ السياسي الذي يؤثر بشدة على عملية التعاقد بين الادارات الصحية والمتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا مقاولين أو موردين للأدوية أو للعتاد الصحي من التجهيزات الطبية والجراحية وأجهزة الكشف، والأدوية بشتى أنواعها، ومثلما يمنح النفوذ السياسي التعهد يقوم كذلك بحماية المتعهد في حال عدم التزامه بأحد بنود الاتفاق أو تأخره عن انجاز المشروع الموكل بيه.

كذلك يتعدى الفساد في قطاع الصحة إلى قطاع الجمارك، حيث يعمل المتعهدون من خلال وسطائهم على التلاعب بالتعريفات الجمركية، لكسب المناقصات المتعلقة باستيراد الادوية والمواد الاولية وهذا الامر ينجر عنه تسليم المتنافسين بعدم مصداقية القانون وقدرته على التصدي على الفساد، الحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، من خلال تقييد عمل المصانع المحلية في مجال المناقصات التي تضمن لها عائدات تكفل لها توسيع نشاطها، أو البقاء أطول مدة خلال الازمات الاقتصادية إلا أن فشلها لعدة مرات سيؤدي بها لتحويل نشاطها الى الاستيراد والتصدير قبل الافلاس.

المحسوبية في التعليم تبدأ من اختيار مواقع جلوس الاطفال في الطاولات المتقدمة استنادا لمعيار المال أو الجاه (هذا ابن الاستاذ أو ابن المدير أو ابن رئيس امن الدائرة ...) وغيرها، ويتم تجاهل معايير طول وحجم التلميذ وقصر النظر وغيرها، وعليه منذ الصغر نقوم بإنتاج اجيال تأمن بأن المحسوبية تحل كل العراقيل والاشكالات، ويتجلى كذلك أثناء تأديب التلاميذ جماعيا حيث يلاحظ التلميذ استثناء أبناء المسؤولين من أعيان وأصحاب أموال من العقاب، وبذلك تتحول المظاهر التي يشاهدها

الطفل في القسم حينما يكبر إلى حالة ذهنية عامة، لأن ما من أحد يثق في كيفية تطبيق القانون"، وبذلك تكون المحسوبية فكرة مترسخة في العقل يعمل بها الافراد في اي موقع كانوا.

كذلك يعاني قطاع التعليم من المحسوبية في مجال الترقيات والتعيينات المتعلق منها في المناصب العليا، خاصة وان المعايير غير مرتبطة بإجراء مسابقات على اساس الكفاءة الفاعلية الديناميكية والشهادة كما هو معمول به في مجال ترقية الأستاذة، وبهذا فالمناصب عرضة لأن يتقلدها من هو دون المستوى يفتقرون إلى خاصية الابداع لتحسين جودة التعليم في الجزائر وتونس.

2.1.2 الرشوة والاختلاس

تعد الرشوة والاختلاس من أكثر الصور المنتشرة في الوسط السياسي، حيث يعمل بعض من متقلدي السلطة على زيادة ثروتهم دون وضع أي اعتبار أخلاقي أو قانوني، فالرشوة والاختلاس تعد وسلية للوصل إلى غاية مشروعة بالنسبة لهم.

1.2.1.2: الرشوة

الرشوة جريمة تختص في المتاجرة بالوظيفة العامة وهي تشترط أساسا وجود شخصين: موظف عام أو قاضي أو عامل أو مستخدم يطلب أو يقبل عطية أو وعدا أو يتلقى هبة أو هدية أو أية مكاسب أخرى، مقابل قيامه بعمل أو امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته سواء كان مشروعا أو غير مشروع وإن كان خارجا عن اختصاصاته الشخصية، إلا أن من شأن وظيفته أن تسهل له أداءه أو كان من الممكن أن تسهله له ويسمى هذا الموظف مرتشيا، وصاحب المصلحة يسمى راشيا وعلى هذا الاساس تكون جريمة الرشوة مرتبطة بسلوك الموظف لا بسلوك الطرف الآخر، فتقع الرشوة حينما يقبل الموظف ما طلب منه قبولا صحيحا وجادا قاصدا العبث بأعمال وظيفته، حتى ولو كان الطرف الآخر غير جاد في عرضه، ولا تقع الرشوة إذا لم يكن الموظف أو القاضي جادا في قبوله، كما لو تظاهر بالقبول ليسهل القبض على من يحاول ارتشاءه متلبسا بجريمة الرشوة (محمد صبحي، 2000، صفحة 8).

استوحى المشرع تجريمه لكافة صور الرشوة من فكرة الاتجار بالوظيفة أو الخدمة أي الانحراف بها عن الطريق السوي الذي تنظمه القوانين واللوائح، وجعلها مصدرا للكسب الغير مشروع فالاتجار بالوظيفة العامة إذن هو جوهر جريمة الرشوة، كما يعتبر أو يمكن اعتباره مظهرا لركنها المعنوي.

إن جريمة الرشوة تقع حسب ما هو متعارف عليه في جل الدساتير من موظف عام يتعدى فيها على أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها، استنادا لمقتضيات الصالح العام وبتعديه فيها على السير الطبيعي للإدارة العامة، يكون ذلك الصورة الأساسية لجريمة الرشوة أو هي الرشوة بمعناها الدقيق وهي على هذا النحو جريمة فاعل متعدد إذ تقتضي وجود طرفين أساسيين:

- المرتشي: وهو الموظف العام الذي يتقاضى أو يطلب منفعة خاصة له أو لغيره.
- ·الراشي : هو صاحب المصلحة الذي يقدم المنفعة أو يعد بها أو يقبل طلب الموظف بذلك نظير أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه أو الإخلال بأحد واجباتها ويلاحظ مع ذلك أن هناك صورا خاصة للرشوة لا يكون الفاعل موظفا عاما بل فردا من عامة الناس.

يجرم المشرع الجزائري الرشوة ابتداء من عارضها (صاحب المصلحة) ولو لم يصادف العرض قبولا من الموظف، ويعاقب المشرع على جريمة عرض الرشوة باعتبارها جريمة مستقلة في حدا ذاتها باعتبارها تهديد لمصلحة الاخر والاضرار به، ذلك لأنها تتسبب بلب حق الاخر (ابو عامر و عبد المنعم، 1999، صفحة 395)

بالنسبة للركن المادي في جريمة الرشوة فهو ذو طبيعة خاصة لأنها جريمة يشترك فيها فاعلين أو أكثر، وهذا يستلزم البحث عن مظاهر هذا الركن في سلوك كل من الفاعلين الذين تربطهم علاقة (اتفاق) غير مشروع اسساه متاجرة المرتشي بمنصبه الوظيفي، بالنسبة للمرتشي فلم يشأ المشرع أن يحصر سلوكه في تعريف محدد، الا أنه أقر بالعمل الذي يدخله في دائرة القيام بجريمة الرشوة من خلال قيام الموظف أو من في حكمه بأداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته، بصفة عامة يمكن حصر هذه الاعمال تحت بند الاخلال بواجبات الوظيفة الموكلة لموظف، واذا ما تبين قطعا اخلال الموظف بالوظيفة العمومية الموكل بها وعليه يتم اقناع المحمة بقيام جريمة الرشوة، وذلك عن طريق شكوى من المتضرر أو كشف عن طريق الرقابة، ومع إقامة الدليل وتقديمه للمحكمة يتم تثبيت تهمة الرشوة على المتهمين، وللإشارة فالمشرع الجزائري لم يحدد تعريف للرشوة، وإنما اكتفى بتحديد عناصر هذه الجريمة والآثار المترتبة عنها وذلك في المواد 26 إلى 130 من قانون العقوبات، كما أن المشرع الجزائري جمع بين جريمتي الرشوة واستغلال النفوذ تحت عنوان واحد، وذلك لاحتواء كلتا الجريمتين على أوصاف مشتركة فالجانب المادي والمعنوي، إلا أنهما يختلفان في صفة الجاني من جهة

وفي نوع العمل المطلوب أداؤه من جهة أخرى، وفي هذا البحث نركز على الرشوة باعتبارها جريمة مستقلة عن جريمة استغلال النفوذ الذي اعتبرها المشرع في حكم جريمة الرشوة..

بالنسبة تونس فعقوبة عقوبة جريمة الإرشاء والارتشاء قد خصص لها المشرع المواد 83 و84 و85 لجريمة الارتشاء وهي التي يرتكبها الموظف العام حيث ورد بالمواد السابقة ما يلي (عقوبة جريمة الرشوة في تونس، 2022) :

المادة 83" كل فرد تأكدت عليه صفة الموظف العمومي وفقا لأحكام هذا القانون ويوافق لنفسه أو لغيره دون حق، فائدة أو هدايا كيفما كانت طبيعتها لفعل أمر من اختصاص وظيفته، ولو كان لا يستوجب مقابلا عليه أو لتسهيل عمل أمر ما مرتبط بعمله، أو للامتناع عن إتمام أمر كان من الواجب القيام به، تكون عقوبة جريمة الرشوة في تونس بالحبس لفترة عشرة أعوام وبغرامة قدرها ضعف قيمة الأشياء التي أخذها أو ما تم الوعد به على ألّا تقل الخطية عن عشرة آلاف دينار.

- المادة 84:" إذا كان الموظف العام هو القائم على الإرشاء فإن عقوبة جريمة الرشوة في تونس عليه بالمادة 83 يزيد إلى ضعفه".
- المادة85:" إذا وافق الموظف العمومي على هدايا أو منافع أو غير ذلك جزاء عما فعله من أمور من خصائص وظيفته، لكن لا يستدعي مقابلا عليها أو عما امتنع عن فعله وكان من الواجب عليه عدم القيام به، فتكون عقوبة جريمة الرشوة في تونس بالسجن لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها خمس آلاف دينار".

خص المشرع جريمة الإرشاء بأحكام جاءت بالمواد 91 و92 و93 (عقوبة جريمة الرشوة في تونس، 2022):

- المادة 91:" تنص على أن يكون عقوبة جريمة الرشوة في تونس بالسجن خمس أعوام وبغرامة خمس آلاف دينار على الموظف، ولو كان عمله لكن لا يستدعي مقابلا عليه أو لتسهيل أعمال أمر مرتبط بخصائص وظيفته، أو للامتناع عن أمر كان من الواجب القيام به وهذا العقاب يطبق على كل شخص توسط بين الراشي والمرتشي.

ويزيد عقوبة جريمة الرشوة في تونس إلى الضعف إذا تم إجبار الأفراد في النص 82 على القيام بالأفعال المذكورة تحت العنف أو التهديد عليهم أو على أسرتهم".

- المادة 92:" يكون عقوبة جريمة الرشوة في تونس بالحبس حِقْبَة عام وبغرامة قدرها ألف دينار إذا لم يتحقق فعلا الإرشاء.

ويكون عقوبة جريمة الرشوة في تونس بالسجن مدة عامين وبغرامة قدرها ألفا دينار إذا لم يحصل من محاولة الضرب أو التهديد على نتيجة".

- المادة 93:" لا يتم تنفيذ عقوبة جريمة الرشوة في تونس على الوسيط الذي يعترف بالارتشاء ويأتي بما يؤكد ذلك".

استنادا إلى النصوص القانونية السابقة نلاحظ تدرج المشرع التونسي في عقوبة جريمة الرشوة من الجنحة إلى الجناية على حسب الطرق المستخدمة فيها، إلاّ أنه في الوقت ذاته يهدي المرتشي أو الوسيط الذي يقر من تلقاء نفسه عن تلقي الموظف العام رشوة، ويقدم إثبات على ذلك بأن أعفاه من العقاب والهدف من ذلك هو تشجيع الاعتراف على ارتكاب هذه الجرائم قبل المحاكمة.

أما جريمة الارتشاء فقد خصّها المشرع بأحكام جاءت بها المواد 88 و89 و90 (عقوبة جريمة الرشوة في تونس، 2022):

- المادة 88:" تنص على عقوبة جريمة الرشوة في تونس بالحبس مدة عشرين عاما القاضي الذي يرتشي بموجب جريمة تقتضي عقوبة مرتكبها بالإعدام أو بالحبس مدى الحياة سواء كان الحصول على الرشوة لمصلحة المتهم أو للأضرار به".
- المادة 89:" إذا وقع بمقتضى ارتشاء القاضي تكون عقوبة جريمة الرشوة في تونس على الجاني بالحبس لمدة معينة بعقاب أشد، فنفس العقاب يحكم به على ذلك القاضي على ألّا يقل العقاب المحكوم به على هذا القاضي عن عشرة أعوام سجنا".
- المادة 90:" تنص على عقوبة جريمة الرشوة في تونس بالحبس مدة سنة كل قاض لم يجرح في نفسه فيما عدا الصور المذكورة بالمادة 83 وما بعده، من هذه النصوص بعد موافقته علانية أو خفية ممن هو طرفا في قضية معروضة لديه أشياء أو أي مبالغ مالية".

مما سبق يمكننا القول إن كلا الدولتين قامتا بتحديد مجموعة من القوانين لردع جرائم الرشوة والاختلاس، الا أن هذه القوانين لم تمنع الافراد الذين يجنحون لارتكاب هذه الجرائم والعمل على التحايل على القانون، وهذا التحايل على القانون لا يكون بإيجاد ثغرات فيه فقط، فوجود قضاة ممن لديهم ضعف تجاه الرشوة بجميع أنواعها (مال، نساء، دعم لتقلد مناصب عليا...وغيرها) أحد الاسباب التي تفسح المجال لانتشار جريمة الرشوة في القطاعات الاخرى.

باعتبار أن العدالة هي المحور الأساسي في التصدي لجريمة الرشوة يجب عليها حصرا أن تقوم بسد هذه الثغرة في النظام القضائي، ليتم محاربتها في القطاعات الأخرى، فبالرغم من غياب تصريحات واحصائيات حقيقية عن وجود قضاة مرتشين، الا أن عمليات العزل المباشر التي تحدث بين الفينة والأخرى، بالإضافة لتوعد الوزراء بمحاربة الفساد في المنظومة القضائية تشير إلى وجود خلل فيها فخلال سنة 2019 قام وزير العدل بلقاسم زغماتي بعزل ثلاث قضاة تبين أنهم متورطون في قضايا فساد، لكن لم يتم تحديد جريمة الفساد التي قاموا بها وتم التصريح بها على أنها سوء لاستغلال الوظيفة (جبريل، 2019)، وهذا يشبه كثيرا ما يحدث في تونس حيث اشار البرلمان التونسي في الجلسة التي قام بها في سنة 2018 بضرورة فتح تحقيق استعجالي، بسبب عدم القيام بحركة في السلك القضائي المتخصص في المجال المالي ومكافحة الارهاب في اشارة منه للفساد الذي يستشري في هاذين الاختصاصين، الامر الذي تسبب بإعفاء 24 قاضياً تعلقت بهم شبهات فساد، فضلاً عن "البث في 54 مطلباً لرفع الحصانة ورفض 16 مطلباً من بين 108 مطالب وردت على مجلس القضاء العدلي والاستجابة لـ4 مطالب استقالة (حسن، 2020).

إن مثل هذه الحالات التي توحي على انتشار ظاهرة الرشوة في السلطة الثالثة التي تضمن الاستقرار والتوازن بين السلطتين، وهذا يؤدي إلى الاخلال بالنظام السياسي واستقراره، بالإضافة لتغيب عنصر ثقة الشعب بالسلطة السياسية خاصة وان الرشوة تنخر في جل مؤسسات الدولة، وبذلك يكون الكل مشتبه به في قضايا الفساد طالما أن القضاء لا يقوم بدوره.

إن الخلل الذي تسببه الرشوة في المنظومة القضائية ينجر عنه عدوى تمس القطاعات الاخرى وعلى رأسها القطاعات التابعة لوزارات الداخلية والجماعات المحلية، حيث أن البلديات التي يغيب عنها عامل المراقبة والمتابعة القضائية بسبب جنوح بعض القضاة إلى الرشوة، تتحول إلى مافيا هدفها جمع

الأموال من المناقصات المشبوهة التي تحدث فيها، حيث أن البلديات في تونس حسب البيان الذي أصدره الائتلاف المدني لمكافحة الفساد يوم الاثنين 5 جوان 2017، حيث تم الاشارة فيه الا أن هناك الكثير من التجاوزات تم تسجيلها على مستوى الصفقات العمومية عبر انتهاك الشروط المتعلّقة بعروض الطلب، والإخلال بدفتر الشروط، كذلك ظاهرة اسناد الصفقات للولاءات الحزبية ولنفوذ رجال الأعمال بالإضافة لتورط البلديات في ملفّات الفساد التفويت في الأراضي البيضاء، أو في العقارات المبنية أو الفضاءات المهيّأة أو تسويغ المحلاّت التجارية وغيرها، لصالح أفراد لا تتوفر فيهم المعايير القانونية اللازمة، الأمر الذي ينجر عنه إهدار المال العامّ والإخلال بالشروط الدنيا للتصرّف في المال العام (ذويب، 2017).

للإشارة فنواب رئيس البلدية وأعوان المصالح الفنية وأعضاء اللّجان المختصّة يلعبون دورا أساسيا في تسهيل عمليات الفساد من خلال تقبلهم لعروض تقبع تحت دائرة الرشوة، بالإضافة إلى السلطات المركزية كالوزارات والمؤسسات الوطنية ذات الصبغة غير الإدارية التي تعمل على التغطية على تلك الانتهاكات، وذلك حتى يبقى المدراء في مراكزهم حتى وإن لم يستفيدوا من أي امتياز من جرائم الفساد (ذويب، 2017).

تمثّل قضية مارينا قمرت نموذج عن قضايا الفساد والرشوة في تونس حيث تورّطت بلدية المرسى وذلك في فترة رئاسة محمد كمال الصالحي، حيث تورط هو و أعضاء اللّجنة الفنية في الترخيص لشركة مارينا قمرت لبناء مجمع سكني سياحي ترفيهي، وقد تجاهلوا الاتفاق حول المساحة المتفق عليها وقاموا بتغيير صبغتها من الملك العمومي البحري ودمجها بملك الدولة الخاصّ. (ذويب، 2017)

وقضيت مارينا قمّرت ليست القضية الوحيدة التي تم التلاعب فيها، فالعديد من البلديات في تونس تورطت في قضايا مشابهة على غرار بلدية قربة، حيث تحوم شبهات حول وجود عمليات الرشوة في الصفقة العمومية المتعلقة بإنجاز فضاء ترفيهي يطلق عليه اسم "كيرديس" على مساحة 7132م ^{2} مقابل 5000 دينار في السنة، وهذا المبلغ لا يعبر عن اي قيمة مقابل ما يجنيه المستثمرون من استغلاله، وعليه تمت احالة هذا الملف إلى الهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد حتى يتسنى لها التحقيق في عملية التلاعب بعروض الطلب وعدم الالتزام بكرّاس الشروط، خاصة وأنه كان هناك مترشح وحيد ضمن الصفقة العمومية، خاصة وأن كل من الوكالة الوطنية لحماية الشريط الساحلي وبلدية قربة

لم تقم بمراقبة عملية انشاء هذا الفضاء والذي خصص له 160 متر مربع فقط، إلا أن المساحة التي تم استغلالها 1500 متر مربع، وعليه فالرشوة ستكون أول محطة يتم التحقيق فيها مع رئيس البلدية والوكالة الوطنية لحماية الشريط الساحلي (ذويب، 2017).

كذلك تعاني الجزائر كثيرا ظاهرة الرشوة على مستوى المشاريع التي تفوضها البلديات، وتعد القضية التي شهدتها بلدية تبسة حيث أحال وكيل الجمهورية لدى محكمة تبسة، ملف إبرام صفقات مشبوهة مخالفة للتشريع والتحايل، والمتورطين الذين شملهم تحقيق الفرقة الاقتصادية والمالية التابعة للشرطة القضائية لأمن ولاية تبسة، وهم 11 موظفا بينهم أعضاء في لجنة الصفقات العمومية وإطارات في التربية، إلى جانب تاجرين وشهود لغرفة التحقيق سنة 2016 في اطار إبرام صفقة بطريقة غير مشروعة ومخالفة للتشريع، وتخص عملية تموين ثانوية الحمامات في تبسة بمختلف المواد الاستهلاكية بأموال طائلة، بعد تكليف المفتشية العامة بالولاية بإجراء التحقيق الإداري والكشف عن المناقصة التي جرت بطريقة ملتوية، والتي منحت لأحد التجار الكبار على حساب تجار اخرين، وقد تسببت جريمة الرشوة في هذه الحالة بـ (لموشي، 2017):

- الاضرار بالخزينة العمومية وذلك من خلال عدم دفع حقوق دفتر الشروط
- تغييب المصداقية عن المناقصات بطمس ملف تاجرة وممونة قدمت ملف تفوق على التجار المرتشي.
- الاضرار بميزانية تسيير البلدية وبالتالي تتوقف مشاريع أخرى أو لن تأخذ حصتها كاملة

2.2.1.2: الاختلاس

يعرف الاختلاس على أنه أخذ المال العام للدولة بواسطة من كان مسئولًا عن حمايته، أو إصلاحه، عنوة وبقوة ودون وجه حق، لمجرد استغلال نفوذ وتسهيلات الوظيفة في سرقة الدولة، ويعني أيضًا أخذ الشيء وإخفائه سريعًا (عقوبة اختلاس المال العام في تونس، 2022).

ويقوم الاختلاس على أربعة أركان أساسية وهي كالاتي:

- صفة الجاني (ويقصد أن يكون عمله موظفًا حكوميًّا).
- الركن المادي للفعل، ويقصد به عملية الاختلاس نفسها.

- محور التهمة وهو المال الذي يتم اختلاسه أو الشيء الذي استولى عليه الجاني يكون هو المتحكم فيه وفقًا لوظيفته.
- الركن المعنوي؛ ويقصد به القصد الخالص والنية من الاستيلاء على المال وعدم رده نهائيًّا.

قام المشرع الجزائري بالنص على جريمة اختلاس الأموال العمومية وتجريمها مع بيان العقوبة المقررة لها، بحيث كان من قبل ينص عليها في قانون العقوبات الجزائري في المادة 11 الملغاة بالقانون رقم06-01 المؤرخ في2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث نص فيه على هذه الجريمة في المادة 29 منه على ما يلي: "يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة من200.000دج إلى 1.000.000دج كل موظف عمومي يختلس أو يتلف أو يبدد أو يحتجز عمدا وبدون وجه حق، أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر أية ممتلكات، أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم وظائفه، أو بسببها (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006).

ولكن المشرع لم يبق على هذه المادة وإنما قام بتعديلها بموجب قانون رقم14-11المؤرخ في2011، بحيث جاءت المادة29المعدلة بما يلي: "يعاقب بالحبس من سنتين (02) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من200.000دج إلى1.000.000دج، كل موظف يبدد عمدا أو يختلس أو يتلف أو يحتجز بدون وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان أخر، أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها آلية بحكم وظيفته أو سببه (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006).

تعد ظاهرة الاستيلاء على الأموال التي تخص الدولة أو بمعنى أدق التي تخص الأفراد والمواطنين جميعهم، وللأسف تفشت هذه الظاهرة بكثرة شديدة في المجتمع التونسي، وتتعدد الأسباب وراء ذلك ربما بسبب الرغبة في الثراء السريع، أو نتيجة تغير الأوضاع السياسية واضطراب أمن البلد في العشر سنوات الأخيرة، مما يدفع أصحاب النفوس المريضة معدومي الضمير إلى الاتجاه لاختلاس المال العام لدولتهم.

أما بالنسبة لعقوبة اختلاس المال العام في تونس فتتمثل فيما يلي (عقوبة اختلاس المال العام في تونس، 2022):

- ينص الفصل (95) من المجلة الجزائية على أن "كل موظف عمومي، أو كل شخص يعمل بالحكومة ومسئول عن أموال تحت يده، سواءً كان موظفًا أم مديرًا، أو عن صيانتها وجبايتها ويقبل أخذ هذا المال لنفسه أو يقبض شيئًا من المال مقابل تفريطه في المال المسئول عنه يعاقب بالسجن مدة 15 عامًا، مع دفع غرامة مالية (خطية) تساوي المبلغ المستولى عليه.
- ينص الفصل (97) على "كل شخص اختلس مالًا أو ربحًا لنفسه أو لغيره مستغلًا مسئوليته عنه أو مكلف بحمايته، أن يعاقب بالسجن مدة 5 سنوات، وغرامة مالية تساوي المال المختلس."
- الفصل (97) مكرر ينص على "كل موظف أو شخص تعمد سواءً في حالة المباشرة أم عدم المباشرة بحكم مهامه ووظيفته، أو كان مكلفًا بإبرام العقود معها بأخذ شيئًا من مالها بعقوبة السجن 3 سنوات وغرامة مالية تقدر بمبلغ 3 آلاف دينار."
- الفصل (98) ينص على "يحق للمحكمة في الحالات الواردة بالفصلين 95، 97 أن تحكم بجانب العقوبات الموجودة فيهم، بسداد المبلغ المختلس سواء بقي على صورته المأخوذ عليها، أم انتقل إلى صورة أخرى، ولا يستطيع مرتكبي هذه الجريمة التخلص منها، إلا في حال تقديم ما يثبت مصدر هذه الأموال."

مما تسبق ذكره نرى أن المشرع حاول ردع الراغبين في الجنوح إلى الفساد، من خلال نهب الخزينة العمومية باي طريقة كانت، الا أنه وبالرغم من ذلك يبقى الكشف عن قضايا الاختلاس صعب جدا لما تتميز به من تحايل على النظام الموضوع لمكافحة الفساد بشتى الوسائل، و تتجلى صعوبة الكشف عنه إذا ما كان المدراء الجهويين للبنك المركزي متواطئين في عملية الاختلاس، ومن بين القضايا التي تثبت ذلك القضية التي عالجتها محكمة الدار البيضاء والمتعلقة بجريمة نهب المال العام من خلال اختلاس أموال تحت غطاء قروض لصالح شركة تجارية تمت الإشارة اليها في الجريدة بالرمز "م.ع" حيث تورط في القضية 17 متهما من بينهم موثق معتمد أمضى على العقد التأسيسي للشركة، بعد تزوير وقائع تخفي حقيقة الوضعية المالية الحقيقية للشركة بغرض التحايل على بنك الجزائر للاستفادة من قروض مالية معتبرة، حيث أنهم استفدوا من قروض طيلة أربع سنوات مما اثر على الخزينة العمومية، وهذا كله يعود إلى تعيين ضعاف النفوس أمام الجاه و المال في مراكز حساسة.

بالنسبة لعمليات للاختلاس في تونس والتي تم التصريح عنها فقد كانت بالأساس مرتبطة بحاشية بن علي وعائلته (دهيمي، 2021)، حيث أن كل الاموال بجميع صفاتها تم الحجز عليها باعتبار أنها

اخذت بغير وجه حق واستنادا إلى نفوذ بن علي، فكانت الارقام التي حجز عليها خيالية حيث تم ضبط 80 مليون دولار أمريكي وطائرتين وقاربين، موزعة على أربعة دول هي: سويسرا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا. وبالنسبة للطائرتين فإحداهما كانت بفرنسا والأخرى بسويسرا، واليختين في إيطاليا وإسبانيا (جان بيار، 2014)

للإشارة فان عملية استرجاع الأموال المنهوبة تمت قبل انتهاء محاكمة بن علي وهذا يثبت أن الدولة من خلال علاقتها بإمكان استرجاع الأموال المنهوبة قبل انتهاء المحاكمة، وهذا بعكس ما يحدث في الجزائر فبالرغم من صدور الاحكام بإدانة وزراء ورجال اعمال سابقين، الا أن الأموال المنهوبة المتواجدة بالخارج لم يتم التصريح باسترجاعها، بالرغم من أن الرئيس عبد المجيد تبون صرح بانه يعلم اين هي وبإمكانه استرجاعها.

وبعد سنتين من بداية عملية استرجاع الأموال التونسية التي نهبتها حاشية بن علي تمكن من استرجاع ما يقارب 28,8 مليون دولار أمريكي من لبنان باسم حساب زوجة بن علي، واسترداد هذه الأموال كان استنادا إلى وساطة المحامي الخاص للأمم المتحدة والنائب العام القطري علي المري فضلاً عن مبادرة ستار، لتطوير اتصالات ثنائية بين الممارسين اللبنانيين والتونسيين.

وتبقى عملية استرداد الأموال المنهوبة سواء من الدولة الجزائرية أو التونسية أو التونسية رهينة النفوذ والعلاقات الثنائية، بالإضافة إلى تقديم بعض التنازلات من أجل استرجاع الأموال المتواجدة خارج الحدود الإقليمية للدولتين، وذلك يتطلب (جان بيار، 2014):

- الاستمرارية في إجراء تحقيقات مطولة للتوصل إلى أدلة ملموسة، تضمن التتبع السليم للأموال، وذلك بهدف الكشف عن الملاك الحقيقين للشركات، وإثبات هوية المالك المستفيدين للحسابات البنكية وغيرها من الأصول، وربطها بالمخالفات الجنائية.

-تعبئة في المراكز المالية حيث توجد أموال أو متهمون، فالسلطات لا يمكنها مواصلة النجاحات إلا إذا استجاب نظراؤهم بشكل فعال لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وفي بعض الأحيان، أظهروا مزيدًا من التعبئة للموارد والإرادة السياسية.

تعد جرائم الرشوة و الاختلاس من بين ابرز الظواهر التي تأثر على انتشار واتساع دائرة الفساد السياسي لما لها من تأثير كبير على السير السليم للمشاريع المسخرة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأنها تتسبب بسلب حقوق الافراد الذين لهم الحق في تقلد مناصب وظيفية تم تكوينهم من أجل أن يشغلوها، بالإضافة لعمل الاختلاس ونهب المال العام على تعطيل المشاريع التي برمجتها الحكومة خاصة وان الصفقات العمومية تقدم إلى المستثمرين على أساس الرشوة بهدف الاختلاس، خاصة وأن غالبية البلديات في فترات معينة تم التحقيق مع موظفيها بتهمة تبديد أموال الدولة.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن صور الفساد السياسي في السياسات العامة جد متنوعة، وقد أشرنا إلى بعضها فقط، كونها تشكل مع عناصر أخرى شبكية مؤسسية في بناء الدولة يتجلى من خلالها الفساد وتؤدي التقاطعات البينية بينها إلى حالة من السيطرة والهيمنة على مفاصل الدولة وأجهزتها، وهو ما يحول السياسات من عامة إلى خاصة، ويشل إرادة التغير السياسي، ويفتح المجال أمام صور أخرى قد تكون عنيفة تسعى إلى تغيير القواعد والأسس في اللعبة السياسية المختلة.

2.2 الأسباب الفعلية لانتشار ظاهرة الفساد السياسي

إن عملية حصر الأسباب المؤدية لانتشار الفساد السياسي تكاد تكون مستحيلة، لتعددها وتشابكها الا ان هذا لا يمنعنا من تحديد أبرز الأسباب التي تجعل من الفساد السياسي يطغى في المجتمع لدرجة تحوّله لنظام مسير للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما كان يحدث في الفترة السابقة لموجة الربيع العربي في تونس والحراك الشعبي في الجزائر، حيث أن الفساد أصبح يعتري النظام الحاكم مما أثر سلبا على التنمية، الذي ينعكس بالضرورة على عدد مناصب العمل التي تراجعت في كل القطاعات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البضائع والسلع لسوء التسيير، وتحول قطاعات أساسية كالتعليم والصحة إلى قطاعات هشة بسبب اللامبالاة وانعدام الرقابة ودعم الكفاءات، كل هذه النتائج سببها الفساد السياسي الذي يقوم على عدة أسباب سنعالجها في المطلبين التاليين.

1.2.2 الأسباب القانونية والاجتماعية

تتعد الأسباب التي تؤدي إلى الفساد إلى أن الأسباب القانونية والاجتماعية عادة ماتكون أساس وجود الفساد السياسي، فالقانون الذي لا يلم بكل الجوانب التي يمكن للفساد أن يتسلل منها مع وجود مجتمع يقبل بالممارسات الفاسدة يشكل تربة خصبة لانتشار الفساد السياسي.

1.1.2.2 الأسباب القانونية:

يعد أول سبب لانتشار الفساد السياسي ضعف الترسانة القانونية التي من شأنها أن تضبط موازين القوى داخل الدولة بين السلطات الثلاث من جهة، وبين التنظيمات الشعبية والسلطات الثالث من جهة أخرى، بالإضافة إلى التغيب القانوني الذي يحمي الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد.

بالرغم من وجود هيئة وطنية لمكافحة الفساد في كل من الجزائر وتونس بالإضافة للرقابة الداخلية التي تفرضها الإدارة العامة والمؤسسات الاقتصادية، إلا أن مؤشر مدركات الفساد يمنح تونس 44 نقطة والجزائر 36 نقطة من أصل 100 (منظمة الشفافية الدولية، 2020)، ويعقب هذا عدم رضى الشعبين عن سياسة الدولة في مكافحة الفساد، وهذا ما يطرح تساؤلا كبيرا حول وجود خلل في المنظومة القانونية

فالمسؤولون عن الفساد السياسي أو الذين تحوم حولهم شكوك في تورطهم في قضايا فساد لا يتم التحقيق معهم بحجة عدم وجود دليل، لكن الدليل يستلزم تحري متعدد المجالات لإيجاد المجال الذي تم فيه التجاوز القانوني، الإشكالية هنا مرتبطة بالمدة والقدرة، فالمدة الزمنية التي يكون فيها المسؤولون عن الفساد السياسي أصحاب قوة ونفوذ ، بالإضافة الى ان الازمات الاقتصادية التي تمس الشعب لم تصل إلى الذروة، وبذلك الجهات المسؤولة عن التحري عنهم سواء عن طريق منظمة مكافحة الفساد أو الادعاء العام لن تستطيع الاقتراب منهم، لأن الصلاحيات التي لديهم ستصطدم بالنفوذ التي يمتلكها القائمون على الفساد.

أما فيم يخص المدة القدرة المرتبطة بالقانون وتطبيقه على المسؤولين عن الفساد، فهو مرتبط بوصول الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الشعب للذروة، وبالتالي عند خروج الشعب للمظاهرات مطالبا بتوضيح عن تردي مستوى المعيشة، بالإضافة للمطالبة بالتحقيق مع المسؤولين عن ذلك، الأمر الذي يمنح قوة معنوية للمؤسسات والأفراد المسؤولين عن مكافحة الفساد، بالإضافة لتراجع نفوذ المسؤولين عن الفساد بسبب الخوف من الدخول في إطار المحاسبة.

هذا ما حدث بالضبط خلال موجة الربيع العربي التي مست تونس والحراك الشعبي في الجزائر، فالتحقيقات في عمليات الفساد السياسي كانت شبه منعدمة، وحدوثها في العادة يكون مقترنا إما بحدوث أزمة على مستوى السكن أو الصحة وتنتهي بإقالة من المنصب دون محاكمة في محاولة لإظهار أن للدولة هيبة وأنها تسعى للإصلاح، لكن هذه الاستراتيجية لم تكن لتقنع الشعبين لمدة طويلة خاصة وأن المسؤولين الذين يتم تعينهم يبتكرون أساليب جديدة للتحايل على المواطن وإقناعه أنهم سيوفرون له الأساسيات التي يحتاجها، ومع مرور فترة زمنية معتبرة وتشبع المواطنين من سياسة الوعود الجوفاء تبدأ المظاهرات والمطالبة بتغيرات جذرية، تتمثل في تغير حكومي أو كلي في هرم السلطة، وهنا تتحصن منظمات مكافحة الفساد والسلطة القضائية بالشعب، لتبدأ سلسلة محاكمة الضالعين في الفساد السياسي.

من بين الأسباب التي تجعل من القانون وسيلة لممارسة الفساد السياسي القرارات الإدارية والتصريحات الصحافية الاعتباطية، أو الخطابات الغير مدروسة التي تكون من جهة عليا في المؤسسة القضائية كوزير العدل، المجلس الأعلى للقضاء...وغيرها، ففي تونس قام وزير العدل نور الدين البحري بإقالة 82 قاضيا تحوم حولهم شبهات الفساد في سنة 2012 (عبد مولاه، 2014، صفحة 220)، أما

في الجزائر فقد قام نقيب القضاة يسعد مبروك بتصريح يتهم فيه المحامين بالسمسرة والتجارة بالقضايا، ففي الحالة الأولى وكما ذكرنا سابقا خلال سعي الدولة لاستعادة هيبتها تقوم الهيئات العليا باتخاذ قرارات دون مرجعية قانونية أو استشارية، مما ينجر عنه معارضة واسعة تزيد من أزمة الفجوة السياسية الموجودة بين الشعب والحكومة، فإقالة 82 قاضيا تحوم حولهم شبهة الفساد دون التحقيق معهم ومساءلتهم ودون العودة لاستشارة المجلس الأعلى للقضاء يعتبر انتهاكا للقوانين بحد ذاته، كما أن عدم المساءلة عن قضايا فساد القضاء يهدد استقلالية القضاء، فالثغرات القانونية التي يستند إليها القاضي في إصدار حكمه لتبرئة متهم بالفساد السياسي يجب أن تسد، وهذا غير معقول دون مساءلته.

فيما يخص التصريحات الصحفية التي قام بها نقيب القضاة الجزائري فهي تدخل ضمن التصريحات الجوفاء، والتي أشرنا اليها سابقا باعتبارها الدلالة الخفية لوجود فساد دخل المنظومة التي خرج منها التصريح، خاصة وأن اتهام المحامين من طرف قاضي دون وجود أدلة يعتبر في حد ذاته انتهاك للقانون، الأمر الذي أنجر عنه دخول المحامين في اضراب ومطالبة بفتح تحقيق في حقه للتجاوز الأخلاقي على المحامين.

كذلك يعتبر التعسف في استخدام السلطة من طرف وزير العدل الذي هو جزء من السلطة التنفيذية وتراجع المجلس الأعلى عن القيام بدوره، الذي وجد من أجله أحدد الأسباب المشجعة على انتشار الفساد السياسي، ففي الفصل السابع من الدستور التونسي إقرار صريح باستقلال القضاء حيث أنه حسب هذه المادة:" لا ينقل دون رضاه، ولا يعزل، كما لا يمكن إيقافه عن العمل أو إعفاؤه أو تسليط عقوبة تأديبية عليه إلا في الحالات وطبق الضمانات التي يضبطها القانون، وبموجب قرار معلل من المجلس الأعلى للقضاء." (جمهورية تونس الديمقراطية، الفصل 107، 2014)،وكذلك بالنسبة للدستور الجزائري حيث يقر بـ: " يقرر المجلس الأعلى للقضاء، طبقا للشروط التي يحددها القانون، تعيين القضاة، ونقلهم، وسير سلمهم الوظيفي (الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية ، 2016)."

وعليه فالمادتين تقران صراحة أن المجلس الأعلى للقضاء هو المسؤول الأول عن عملية نقل القضاة وترقيتهم في السلم الوظيفي، إلا أن واقع الممارسات القانونية ينافي ما جاء في الدستور، حيث قام كل من وزير العدل التونسي نذير بن عمو في سنة 2013 بنقل اثنين من كبار القضاة بدون مشاورتهما أو الحصول على موافقتهما (Human Rights Watch، تونس . أوجه قصور في قانون

المجلس الاعلي للقضاء، 2015)، وقام وزير القضاء الجزائري بنقل وانتداب 3 آلاف قاض دون أي مراعاة لأصول القانون معللا اجراءاته بدخولها في عملية مكافحة الفساد، الا أن كلا الوزيرين تغافلا عن مبدأ استقلالية القضاء المنصوص عليه في الدستور، بالإضافة إلى التعدي على وظيفة المجلس الأعلى للقضاء، مم يبرز عدم سيطرة سلطة القضاء على وقائع الحياة السياسية وبالتالي إضعاف قدراته و الحد منه في مواجهة الفساد السياسي، مما يفتح المجال لأصحاب النفوذ و المصالح الضالعين في الفساد بالتقرب من السلطة التنفيذية لأنها ستوفر لهم الحماية اللازمة من خلال سيطرتها على القضاء، بالطبع القضاة في الجزائر وتونس في سعي متواصل من أجل تحقيق الاستقلالية، إلا أن جهودهم لوحدها لن تكون كافية في ضل سيطرة السلطة التنفيذية، التي لا زالت تتأثر بضغط من الشعب في خروجه للمظاهرات الداعمة للقضاء، وهذا يتطلب حملات تحسيسية واسعة النطاق.

كذلك من الأسباب القانونية التي تضمن للفساد السياسي البقاء والانتشار، طمس ملفات الفساد وعدم التحقيق فيها من خلال تدخل السلطة التنفيذية في مهام المدعين العامين (النائب العام)، من خلال تقيد سلطتهم في مجال التحقيق في قضايا الفساد المالي والإداري.

فقد قام وزير العدل الجزائري بتقيد مهام النيابة العامة من خلال توجيهات تنص على أنه يتعين على المدعين العامين عدم الأمر بفتح أي تحقيقات ابتدائية، أو قضائية تخص التسيير والمساس بالرأي العام، قبل تقديم "تقرير مفصل" إلى المديرية المركزية للشؤون القانونية التابعة لوزارة العدل، وأخذ موافقتها (بوشاشي ، 2021).

وقال وزير العدل إن الموافقة المسبقة ضرورية قبل التحقيق في قضايا الفساد التي تتعلق بالمسؤولين، سواء كانوا لا يزالون في مناصبهم، أو تم إعفاؤهم منها، وهذا انتهاك صريح لمبدأ استقلالية القضاء ويمثل عرقلة لعمل القضاء ويحد من قدراته على مكافحة الفساد السياسي، خاصة وأن هناك قضايا فساد تتطلب السرية في التحقيق حتى لا يتم اتلاف الملفات التي تمثل دليل لإثبات التهمة على مرتكب جريمة الفساد، كذلك يمكن قراءة هذه التوجيهات على أنها تهدف إلى الانتقائية في المحاسبة حول الفساد السياسي، فتدخل السلطة التنفيذية في مجال القضاء يمثل واجهة لحماية الضالعين في الفساد والخاضعين والمتماشيين مع السياسة التي تنتهجها السلطة التنفيذية.

بالنسبة لدولة تونس فالتدخل صريح في مهام المدعي العام وذلك استنادا إلى الفصل 15 من الدستور التونسي، حيث أقر بان: النيابة العمومية جزء من القضاء العدلي وتشملها الضمانات المكفولة له بالدستور ويمارس قضاه النيابة العمومية مهامهم المقررة بالقانون، وفي إطار السياسة الجزائية للدولة طبق الاجراءات التي يضبطها القانون (جمهورية تونس الديمقراطية، الفصل 107، 2014).

وفق الفصلين 22 و23 من قانون الإجراءات الجزائية المورثة عن التجربة الفرنسية فإن وزير العدل هو رئيس النيابة العمومية وله أن يبلغ إلى الوكيل العام الجرائم التي يحصل له العلم بها، وأن يأذنه بإجراء التتبعات سواء بنفسه او بواسطة من يكلفه، أو بأن يقدم إلى المحكمة المختصة الملحوظات الكتابية التي يرى وزير العدل من المناسب تقديمها، من صلاحيات الاذن بعدم التتبع أو التدخل في المسار الوظيفي للقضاة الادعاء العام (العزيزي، 2019).

تمثل هذه القوانين سيطرة واضحة من السلطة التنفيذية على مسار السير القضاء وعليه تنفي عنه صفة الاستقلالية عنه، فكل من يعارض الحكومة تفتح في حقه تحقيقات البحث عن أي خطأ سابق قام به بهدف اظهاره للراي العام، على أنه من رؤوس الفساد المهددة لاستقرار الوطن.

كذلك من الأسباب القانونية التي تؤدي للسيطرة على النظام القضائي خاصية العفو التشريعي وهو اجراء يتم بالاستناد له ازالت الصفة الإجرامية عن الفعل الاجرامي المرتكب ليصبح مباحا، وهذه الخاصية من صلاحيات رئيس الجمهورية، حيث يخفض العقوبات أو يستبدلها وذلك بالنسبة للعقوبات التي صدر فيها حكم حائز على قوه الشيء المقضي به في حق شخص معين.

وهذه الخاصية يقرها كل من الدستور الجزائري والدستور التونسي، ففي المادة 77 من الدستور الجزائري الفقرة 9:" له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008) "، وفي الباب السابع الفصل 372 من مجلة الإجراءات الجزائية التي تصدر عن وزارة العدل التونسية: " حق العفو الخاص يمارسه رئيس الجمهورية بناء على تقرير من كاتب الدولة للعدل بعد أخذ راي لجنة العفو."

هذه السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية تلغي دور القاضي في مكافحة الجريمة في أي مجال كانت، خاصة وأن الجاني بسبب هذه الخاصية يصبح لديه دافع آخر لارتكاب الجريمة طالما أن العفو يمكن أن يشمله في فترة من الفترات.

كذلك دور مجلس القضاء في مجال العفو الرئاسي شبه ملغي، لأنه لا يملك سلطة المراقبة على إجراءات العفو، وتعديلها أو استبدال العقوبات وهذا يدخل في إجراءات الطعن في قرارات السلطة التنفيذية في مجال العفو.

هذا بالإضافة لخروج بعض أعمال السلطة التنفيذية من الرقابة القضائية وهذه الأعمال تتمثل فيم يلي:

- **أعمال السيادة:** هي مجموعة من الأعمال أو القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية، تتمتع بحصانة ضد رقابة القضاء، بجميع صورها أو مظاهرها، سواء كانت هذه الرقابة متمثلة في الإلغاء أو التعويض أو فحص المشروعية (واصل، 2006، صفحة 383).

وبالرغم من عدم وجود أي نص صريح في دستور الدولتين الجزائرية والتونسية يحدد الأعمال السيادية بنوعها وعددها، إلا أن القضاء أقر بوجودها بموجب بعض القرارات الصادرة عن المحكمة العليا (امقران، 2002، الصفحات 78-77) التي طالها تدخل السلطة التنفيذية، المتمثلة في وزير العدل ورئيس الجمهورية، ومن تلك الاعمال نذكر:

- الأعمال المنظمة للعلاقات الموجودة بين البرلمان والحكومة، الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالائتمان والمالية، مثل سحب عملة معينة من التداول.

فعدم ممارسة القضاء للرقابة على مثل هذه الإجراءات الاقتصادية يمكن أن يؤثر بالسلب على المجتمع، خاصة في حالة تأكيد من الباحثين الخبراء في مجال الاقتصاد على أن القرارات المتخذة من طرف السلطة التنفيذية، ستأثر على العجلة الاقتصادية ويجب عدم المباشرة في تنفيذ هذه القرارات.

- **أعمال الضبط الإداري:** تخل أعمال الرقابة القضائية على الضبط الإداري ضمن نطاق الرقابة اللاحقة، وهذه الرقابة لا يمكن تفعيلها الا في حالة رفع دعوى قضائية من متضرر من تلك

الإجراءات، الا أن المتضرر من هذه الإجراءات لا يحصل على تعويض بسبب حصر سلطة القاضي إلغاء القرار كونه غير مشروع لوجود أضرار مترتبة عنه، وبذلك فإجراءات الضبط الإداري غير كافية لحماية حقوق وحريات الافراد (زنكنة و سلام عبد الحميد محمد، 2008، صفحة 42).

تبقى الأسباب التي تجعل من القانون عاملا مساعدا على انتشار الفساد السياسي متعددة ولا يمكن حصرها، وبالتالي فهي تحتاج لدراسات مفصلة ومتعددة من طرف مختصين في القانون لغلق الثغرات التي يستغلها الضالعون في الفساد السياسي.

2.1.2.2 الأسباب الاجتماعية

مهما كانت قوة القوانين التي تملكها السلطة التشريعية في مراقبة السلطة التنفيذية، ومهما امتلك الادعاء العام سلطات قوية في مجال فتح التحقيقات، سيبقى رهن دعم المجتمع، فالمجتمع من خلال الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية باستخدام الشارع ووسائل الاعلام، المتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي سيدعم القضاء على صعيدين، الأول متمثل في معارضة القوانين المقيدة للسلطة القضائية والثاني في دعم القضاء للكشف عن قضايا الفساد، لكن إن برزت مجموعة من الظواهر داخل المجتمع فسيتحول من عنصر داعم للقضاء، لعنصر داعم للفساد السياسي حتى و إن كان بشكل غير مباشر.

وهذه العناصر تتمثل فيما يلي:

- **تراجع القيم الدينية والأخلاقية:**

بالرغم من إقرار الدولة التونسية والجزائرية بأن الدين الإسلامي هو دين الدولة، إلا أننا نرى تراجع كبير في تعلق المواطنين بالأسس الدينية، فظواهر شرب الخمر وتعاطي المهلوسات والتجارة بها مثلا تؤدي بصاحبها لإغفال كل ما هو متعلق بالحياة، والاتجاه للسعي لتحقيق الشهوة المتعلقة بإشباع رغبة فقدان الوعي والسعادة الوهمية التي توفرها هذه المهلوسات، بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن المدمن لا يعارض أي سياسة طالما أن مصالحه لا يتم التضيق عليها.

وسبب التركيز على ظاهرة شرب الخمر وتعاطي المهلوسات كدليل على تراجع القيم الدينية في كلا الدولتين يعود لسببين، الأول لأنها ام الخبائث والثاني متمثل في الجدولين التالي:

الجدول (03): جدول يوضح قيمة استهلاك الخمور والنسب المحجوزة

من المهلوسات وقيمة التجارة به

الدولة / نوع التجارة والاستهلاك	الجزائر	تونس
معدل استهلاك الخمور للفرد	10.9 لتر	26.2 لتر
محجوزات الكوكايين	3.85 قنطار (سنة2019)	1.452 قنطار (سنة 2015)
القنب الهندي	88 طن (سنة 2020)	7.669 طن (سنة 2015)
المهلوسات المهربة	471.758 قرص (سنة 2019)	64.183 قرص (سنة2015)
قيمة استيراد الخمور	61.73 مليون دينار (سنة 2018)	/

من انجاز الطالب وفقا للبينات التالية: (العربية Cnn، 2014، الصباح نيوز، 2022، جريدة النصر، 2016)

يشير الجدول الأول إلى المعدل المرتفع لاستهلاك الخمور في كلا البلدين، بالإضافة للربح الذي توفره للدولتين خاصة الجزائر حيث صرح عبد الحميد مقراوي ان صادرات الخمور تحتل المركز الثاني بعد البترول (خريس، 2019).

كذلك الحصيلة السنوية التي تسيطر عليها المؤسسات المسؤولة عن مكافحة تهريب المخدرات والتجارة بها، تشير إلى أن ما يتم إدخاله من الحبوب المهلوسة يعادل أضعاف مما تم مصادرته، خاصة وأن العدد المصادر يمثل سعره ميزانية لبعض الدول، وعليه طالما أن الدولة لا تضيق منافذ اشباع الشهوات المتعلقة بهذا الجانب لن يتحول المدمنون والموزعون لتنظيم مسلح على شكل عصابات تهدد القائمين على الفساد السياسي.

الجدول (04): جدول يوضح نسبة المطالعة للكتب والجرائد في الجزائر وتونس

المطالعة / الدولة	عدد الصحف	عدد النسخ التي تباع يوميا	نسبة مقروئية الكتب
الجزائر	21 صحيفة	2 مليون و 360 ألف (سنة 2015)	%6.8 (سنة2018)
تونس	50 جريدة	100.000(نسخة يوميا)	%12 (سنة2019)

من أنجاز: الطالب وفقا للبيانات التالية: (رضوان ، 2018، صفحة 8، الصحافة المكتوبة, 2016)

من خلال البيانات الموجودة يمكننا معرفة التراجع الكبير في مستوى المطالعة فبالرغم من تعدد الصحف ووجود مؤلفات لا بأس بها يبقى مستوى المطالعة متدني جدا.

من خلال الجدولين التاليين يمكننا معرفة ميول الشباب، فالسعي وراء اشباع الشهوات والابتعاد عن القراءة والمطالعة، حول علاقته بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أحد الأسباب الرئيسية لتوسع انتشار ظاهرة الفساد السياسي.

- ضعف الدور التربوي للأسرة: بسبب ارتفاع الأسعار الذي يمس كل الجوانب الأساسية للمعيشة، وخروج المرأة للعمل لمساعدة الرجل وذلك لتحقيق الأساسيات فقط، عرف المجتمع تراجعا كبيرا

في المجال التربوي، بحيث يكون الطفل بعيد عن أسرته سواء عند أقاربه أو الفضاءات الرسمية للعناية بالأطفال، وكلها لن توفر جو الأسرة المبني على التربية السليمة القائمة على الألفة الترغيب والترهيب.

كذلك التفكك الأسري المبني على العلاقة غير السليمة بين الطرفين سواء من الجانب التعليمي أو الاجتماعي، فالزواج بين طرفين بينهما فارق شاسع في المستوى التعليمي تكون نسبة فشله عالية وإن لم تصل للطلاق، خاصة أن طريق الانفاق والتربية ستكون مختلفة بالنسبة للطرفية وهذا ينطبق كذلك على الزواج من طبقة اجتماعية مختلفة (فقير وغنية او العكس)، بالإضافة للطلاق الذي يهدم الاسرة وبالتالي يلغى الدور التربوي لها.

الجدول (05): جدول يبين تزايد خروج المرأة للعمل في الجزائر وتونس

العدد والنسبة / الدولة	العدد الإجمالي للنساء العاملات	نسبة العاملات المطلقات	نسبة العاملات العازبات	نسبة العاملات المتزوجات
الجزائر	2.288000(سنة2016)	% 32	% 18	% 11
تونس	235200 (سنة 2016)	/	/	/

من أنجاز: الطالب وفقا للبيانات التالية (جريدة الشروق، 2016)

الجدول (06): جدول يبين نسبة الطلاق في الجزائر وتونس

النسبة / الدولة	نسبة الطلاق سنويا
الجزائر	68000(سنة 2017)
تونس	17000(سنة 2018)

من إنجاز: الطالب وفقا للبيانات التالية (بنصوف، 2019، الفصلة، 2018)

من خلال الجدولين التالين نستنتج أن الدور التربوي للأسرة في تراجع داخل الدولتين وذلك بسبب ارتفاع نسب الطلاق، وخروج المرأة المطلقة للعمل من اجل توفير الحاجيات الأساسية، وهذا سيقود بالضرورة إلى إنتاج فرد غير مبالي بالقوانين لأنه لم ينشأ في ظل أسرة سليمة تدله على ما يجب القيام به، خاصة وان المرأة المطلقة ألقي على عاتقها دور الاعالة ودور التربية المنزلية ومن المنطقي انها لن تستطيع القيام بدورين مع بعض، الامر الذي ينجر عنه انتاج فرد غير مؤهل ليقوم بدور في المجتمع وبذلك سيكون عرضة لقيامه بعمليات فساد.

للإشارة فإن فساد الأفراد الذين ينشؤون في أسرة شبه متفككة أو متفككة تكون درجة الفساد فيهم متفاوتة وذلك بحسب البيئة التي يعيشون فيها.

- ضعف التوجيه والتربية وعدم ترشيد وسائل الإعلام: يتمثل هذا الضعف في تراجع دور المؤسسة التربوية عن القيام بدورها التأديبي، مع اغفال التركيز على التعليم الأخلاقي والديني من خلال إضعاف معامل مواد التربية الإسلامية والتربية المدنية، بالإضافة لإلغاء العقوبات التأديبية المتعلقة بتأديب التلميذ عن طريق ضربه ضرب غير مبرح، كل هذه العوامل أدت إلى تطاول التلاميذ على القانون الداخلي للمؤسسة التربوية، وفي بعض الحالات الاعتداء على الأساتذة، كذلك عرف الوسط التربوي بسبب ما ذكرناه سابقا دخول التلاميذ للفصول الدراسية في حالة تعاطي للمهلوسات.

هذا بالإضافة لعدم الرقابة على استخدام وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي التي لا تفرض أي قيود على محتوياتها، بالإضافة لإغفالها لدورها التربوي التعليمي، فالبرامج التثقيفية والتربوية والأفلام الوثائقية شبه منعدمة على القنوات الجزائرية والتونسية، أما فيما يخص وسائل التواصل الاجتماعي خاصة فيسبوك فعدم المراقبة يمكن أن يسبب كارثة في تنمية وتوعية الافال خاصة وأن محتويات الرسائل وعناوين الصفحات غير خاضعة لخاصية الحجب على أساس السن.

الجدول (07): جدول يوضح حالات تجاوزات التلاميذ على القانون الداخلي للمؤسسة

الحالة / النسبة / الدولة	نسبة العنف في المدارس	حلات الاعتداء على الاساتذة	حالات تعاطي المخدرات في المدارس
الجزائر	60% من التلاميذ	5 ألاف حالة (سنة 2013)	8% من تلاميذ المتوسط 19 % من تلاميذ الثانوي
تونس	52% من التلاميذ	19 ألف حالة سنة (2013)	50% من التلاميذ

من إنجاز: الطالب وفقا للبيانات التالية (داودي، 2017، الناصري، 2014)

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن نسبة جنوح المتمدرسين إلى العنف مرتفعة جدا وهذا الارتفاع دليل على أن نظام العقوبات المدرسية إما غير جدير بكبح جموح التلاميذ، أو أنه غير مفعل خاصة وأن المعاملات اللاأخلاقية لم تبق في دائرة العنف فقط بل تعدت ذلك إلى الاعتداء الجسدي على الأساتذة، خاصة في تونس فحالة الاعتداء وصلت إلى مستوى قياسي مقارنة بعدد المتمدرسين، بالإضافة إلى التوجه نحو الإدمان في سن مبكرة، فحسب النظرية اللامعيارية والتي حددناها سابقا فان الفرد يتدرج في ارتكابه للجرائم فكلما تهرب أو وجد فرصة للهروب من العقاب كلما تقدم في طريقه نحو الاجرام، وهذا الجدول يبين خطورة الوضع خاصة وأن العقوبات يتم تجميدها في إطار المؤسسة إما لوساطة أو خوف على مستقبل التلميذ في حال خروجه للشارع في سن هو غير قادر فيه على تحمل مسؤولية نفسه.

2.2.2 الاسباب الاقتصادية والإدارية

1.2.2.2 الأسباب الاقتصادية:

يمثل الاقتصاد إحدى أبرز العوامل المساعدة على انتشار الفساد السياسي في حالة عدم خضوعه لمعايير وأسس تتماشى مع ثقافة المجتمع، والامكانيات والموارد الموجودة داخل الدولة، فالثقافة الاسلامية للمجتمع التونسي والجزائري لا تتماشى مع النظام الراس مالي.

فالمعاملات الربوية التي تعد من خصائص الراس مالية والتي تعتمدها الكثير من البنوك الموجودة في الدولتين، تعد محرمة لدى عامة الشعب، وبالتالي وجودها سيأثر سلبا على القيم الدينية والاخلاقية لأفراد المجتمع، لكن في ضل وجود فئة من الشعب يتم استغلالها من طرف هذه البنوك تمت زعزعة قيم جزء كبير من أفراد المجتمع بدعوة أنهم مضطهدون اجتماعيا و اقتصاديا، إلا أن الهدف من القروض و المشاريع التي يقومون بها هدفها تحقيق الرفاه ورغد العيش، بعكس الفئة المستغلة التي تهدف لتحقيق أساسيات الحياة المتمثلة في إقامة مشروع صغير يضمن لها دخلا متوسطا، سكن، انشاء إسرة وغيرها.

دخول مثل هذه البنوك حيز الخدمة داخل الجزائر وتونس يعود لعدة أسباب نذكر منها:

- الاتفاقيات التي قامت بها مع البنك الدولي والتي تفرض وجود هذه الصيغ من القروض
- غياب الاكتفاء الذاتي المتعلق بالإنتاج الزراعي والصناعي والتكنولوجي الذي يرهق الخزينة العمومية، وبالتالي دخول الدولتين في اتفاقيات مع البنك الدولي كطرف ضعيف.
- غياب استراتيجية فعلية للتوظيف والاسكان، مما يجعل المواطن فريسة سهلة لهذه البنوك

يساعد وجود هذ البنوك على الفساد السياسي من خلال اعتماد المسؤولين عليها في تمويل المواطن لإيجاد حلول تكفل له تحقيق أساسيات العيش، وهذا يؤدي بالمسؤولين عن التوظيف، السكن، الانتاج الزراعي والصناعي، إلى التراجع عن القيام بدورهم الأساسي وهو توفير البيئة السليمة للمواطن بأقل تكلفة.

كذلك من الاسباب الاقتصادية التي تظهر أن هناك فسادا سياسيا، الأولوية في توزيع الميزانيات على الوزارات، بالإضافة إلى وجود وزارات غير مجدية لاستنزافها خزينة الدولة دون تقديم اي انتاج، وهذا ما سنبرزه من خلال تحليل الجدول التالي:

الجدول (08): جدول يوضح الوزارات وميزانياتها في تونس والجزائر

الدوائر الوزارية / الميزانية			التونسية مليار دينار ت	الجزائرية مليار دينار ج
	تونس	الجزائر	/	/
1	الدفاع الوطني	الدفاع الوطني	3.9	1230
2	وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	الخارجية	0.330	40
3	وزارة الداخلية	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	5.7	581
4	وزارة العدل	وزارة العدل	0.990	82
5	وزارة المالية	وزارة المالية	1.1	88
6	الصناعة والمناجم والطاقة	الطاقة والمناجم	5.9	64
7	وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقارية	الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	0.82	0.268
8	رئاسة الحكومة	المجاهدين وذوي الحقوق	0.253	235
9	وزارة الشؤون الدينية	الشؤون الدينية والاوقاف	0.178	27
10	التربية	التربية الوطنية	7.7	824
11	التعليم العالي والبحث العلمي	التعليم العالي والبحث العلمي	2.2	373
12		التكوين والتعليم المهنيين		51
13	وزارة الشؤون الثقافية	الثقافة والفنون	/	15
14	الشباب والرياضة	الشباب والرياضة	/	38
15	وزارة الاقتصاد والتخطيط	الرقمنة والاحصائيات	0.930	0.770

16	وزارة التشغيل والتكوين المهني	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	0.990	2.228
17	وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرآة	/	132
18	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	الصناعة	2.9	4.536
19	وزارة التجهيز والإسكان	سكن والعمران والمدينة	/	17.484
20	التجارة وتنمية الصادرات	التجارة	2.6	16.224
21	وزارة تكنولوجيات الاتصال	الاتصال	0.319	18.964
22	وزارة النقل	الاشغال العمومية والنقل	/	24.315
23	وزارة البيئة	الموارد المائية	/	13.929
24	وزارة السياحة	السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	0.174	3.244
25	الصحة	الصحة والسكن واصلاح المستشفيات	3.6	473
26	وزارة الشؤون الاجتماعية	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	3.2	163
27		العلاقات مع البرلمان		0.232
28		البيئة		2.426
29		الصناعة الصيدلانية		0.527
30		الفلاحة والتنمية الريفية		224
31		الصيد البحري والمنتجات الصيدية		2.331

من إنجاز: الطالب وفقا للبيانات التالية (الجريدة الرسمية 2021، الحكومة التونسية، 2019)

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- عدد الوزارات كبير جدا مقارنة بالمساحة وعدد السكان الموجود في الدولتين، حيث أن دول متقدمة كالصين والولايات المتحدة الامريكية وغيرها ممن يتفوقون على الجزائر وتونس في عدد السكان والمساحة، لا يملكون عدد وزارات مثلهما، وهذا العدد لا يقصد به التخصص والابتعاد عن اقامة وزارات كبرى تشمل عدة قطاعات صغرى، إنما يدل على عدم القدرة على ضبط ومراقبة الادارة، بالإضافة إلى خلق مناصب عمل ادارية وهمية.

- اقامة وزارات كان من المفروض أن تكون فرع من وزارة شامة، ففي الدوائر الوزارية الجزائرية، نجد مثلا البريد والموصلات السلكية واللاسلكية، الاتصال، الرقمنة والاحصائيات تشترك في خاصية نقل المعلومات وتوثيقها إلكترونيا، وبذلك يمكن دمجها في وزارة واحدة وبالنسبة للرقمنة والاحصائيات فهي تحصيل حاصل لابد لكل قطاع القيام بها، من أجل ضمان التسيير السليم للموارد بأقل جهد وتكلفة، وعليه كان من الأفضل تكوين ودمج الكوادر التي تملك الكفاءة اللازمة في تطوير النظام الالكتروني لكل قطاع .

- غياب استقلالية قطاع الصناعة الذي يعتبر قطاع حساس جدا يمكن من خلاله الخروج من التبعية الاقتصادية، وإيجاد مناصب شغل حقيقية.

- غياب التوزيع السليم للميزانيات على الدوائر الوزارية، خاصة فيم يتعلق بالبحث العلمي فالميزانية المخصصة في كلا البلدين لا تدل على أي نية في تعديل الوضع المعيشي، فالإنتاج العلمي هو أساس تطوير أي قطاع، وعدم وضع الميزانية اللائقة التي تهيئ البيئة اللازمة للإنتاج العلمي ستوقف عجلة التطور العلمي والاقتصادي والصناعي، وبذلك تكون كل الوعود المقدمة للشعبين جوفاء، تدل على تأصل الفساد السياسي.

يعتبر كذلك الاستثمار المتعلق بإقامة البنى التحتية والتطوير الصناعي وغيرها من الاستثمارات الكبرى القائم على المحاباة السياسية، تحت غطاء العروبة أو دعم دول الجوار، وحتى عدم قدرة الدولة على تصنيع المنتج بسبب غلاء سعر تصنيعه، أو عدم امتلاك عنصر أساسي لتصنيعه داخل الدولة وغيرها من الحجج الواهية لإقناع الشعب بضرورة التوجه نحو جلب الاستثمار الأجنبي، هذا النوع من الاستثمار بمثابة دليل على وجود عدة أفراد ممن يشغلون مناصب عليا لهم علاقة بالفساد السياسي، هذا النوع ينتشر بكثرة في كلا الدولتين وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (09): جدول يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال سنة 2010

الدولة / القيمة	القطاع							
	الزراعة	الصناعة	الطاقة	السياحة	مالية	عقار	اتصالات	أخرى
تونس 1513مليون دولار (سنة 2010)	0.8%	33.9%	54.1%	4.1%	%2,0	_	7.5	0.9
الجزائر 2264 مليون دولار (سنة 2010)	1.4%	37.9%	36.2%	1.13%	%0,04	1.5	13.8	8.3%

من إنجاز: الطالب وفقا للبيانات التالية: (بيري و زرقين، 2014))

يشير الجدول عموما إلى قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس في بعض القطاعات الأساسية، وحسب الجدول يتركز الاستثمار الأجنبي في تونس بنسبة 33,9 والجزائر بنسبة 37,9 في قطاع الصناعة، وهذا يدل على انعدام الخطط الاستراتيجية اللازمة لتطوير هذا القطاع خاصة وأن المدة الزمنية التي مضت على الاستقلال التام تجاوزت الستين سنة، وبذلك تكون فكرة استقطاب التكنولوجيا الصناعية عن طريق فتح مجال الاستثمار الأجنبي، غطاء لجرائم الفساد في قطاع الصناعة كذلك بالرغم من تأميم المحروقات في الجزائر لازالت الشركات الأجنبية تستثمر بقوة في الجزائر، حيث وصلت نسبة الاستثمار في القطاع إلى 36,2%، وبذلك فالشركات الأجنبية تأخذ حصة الأسد في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز والفحم الأحفوري، بالإضافة لجزء من عمليات التكرير التي تتم في الخارج، فبالرغم من إقامة الشركة الوطنية سوناطراك من أجل البحث والتنقيب، إلا أنها إلى يومنا هذا لا زالت تعمل عن طريق الشراكة مع الشركات الأجنبية في المشاريع الداخلية عن طريق اعتماد نسبة 51% و49% للشركة الأجنبية، كذلك تعاني الشركة الوطنية من عجز آخر وهو هجرة الكفاءات حيث أن غالبية الموظفين يهاجرون للعمل في بلدان الخليج، نظرا للأجر الزهيد الذي يتقاضونه في الجزائر مقارنة بالعروض المقدمة لهم من خارج البلاد.

بالطبع لا يمكننا إنكار فوائد الاستثمار الأجنبي، إلا أن تواجده في قطاعات أساسية كالصناعة والطاقة التي بإمكان الشركات الوطنية العمل على تطويرها بتكلفة حتى لو كانت مرتفعة نسبيا عما تقدمه الشركات المستثمرة، الا أن هذا يبرز عزيمة الدولة على الاصلاح تطوير المنظومة الاقتصادية بجهود داخلية، كذلك يمثل هذا التوجه إلغاء وكشف من كانت لهم علاقة بفتح المجال أمام الاستثمارات التي لا ترقى إلى تحقيق مكاسب متوازنة مع الشركات الوطنية.

كذلك يشكل غياب البنية الاقتصادية الصلبة القائمة على الزراعة والصناعة أحد الأبواب المفتوحة لانتشار الفساد السياسي، بحيث يتم استغلال ضعف قدرات وامكانيات من طرف أصحاب النفوذ من أجل إقامة علاقات تجارية تخدم مصالحهم الشخصية، خاصة وأن بعض الصادرات توجه إلى غير محلها وأن بعض الواردات يمكن تصنيعها هنا أو يمكن شراؤها من دول بسعر أقل وجودة مقبولة.

مثل هذه الممارسات تضر بالتنمية وتعطل العجلة الاقتصادية وبالتالي جزء كبير من المشاريع التي يعد بها كل رئيس في حملته الانتخابية لا يتم انجازها، لأن هناك مسؤولين ضالعين في الفساد يقدمون تقارير وخطط واستراتيجيات لا تتوافق مع الواقع المعاش، كذلك عدم وضع خطة حقيقية من طرف المسؤولين عن التنمية الاقتصادية من أجل انتاج وتوفير الاكتفاء الذاتي في المواد الاستهلاكية الاساسية سواء المتعلق منها بالغذاء أو الطاقة او الصناعة، يجعل منها تدخل دائرة الفساد السياسي خاصة وأنها لا تصرح بعجزها عن إيجاد حلول وطلب المساندة من مراكز البحث أو التنظيمات الاجتماعية لبحث سبل التطوير الاقتصادي.

الجدول (10): جدول يوضح قائمة الوعود الاقتصادية من الدولة (الوزراء أو الرئيسين) التونسي والجزائري

الدولة / الوعود	التونسية		الجزائرية	
	هل حققت؟	التعليل	هل حققت؟	التعليل
الاصلاح الاقتصادي الشامل	لا	عجز الميزان التجاري بقيمة 2.38 مليار دولار	لا	عجز الميزان التجاري بقيمة 1.3 مليار دولار
تحسين القدرة الشرائية	لا	قيمة السلع في ارتفاع وأجور العمال لا ترتفع	لا	قيمة السلع في ارتفاع وأجور العمال لا ترتفع

ضبط السوق الداخلية	نعم	تنقل الهيئات الرقابية والصحافة في الاسواق يوميا	لا	عدم احترام المواد المدعمة بالاضافة لعدم السيطرة على السلع المهربة
الرفع من قيمة العملة	لا	تراجع قيمة العملة بسبب حل البرلمان التونسي واقالة حكومة الرئيس قيس سعيد	لا	غياب خطة واضحة معلن عنها للرفع من قيمة العملة
المواصلة في دعم المواد الاساسية	نعم	/	لا	إرتفاع مس سعر الطحين الزيت، الخبز...
التقليص من معدل التضخم	لا	معدل التضخم 6.40 %	لا	معدل التضخم 4.12 %

من انجاز: الطالب

من الجدول التالي نستنتج أن الوعود الاقتصادية التي أقرتها الدولتين سواء من خلال خطابات رئيسي الجمهورية أو الوزراء لم تحقق إلى يومنا هذا، فبالرغم من الخرجات الرقابية للوزراء أو حتى الرئيس التونسي قيس سعيد لطمأنة المواطنين، بأن الأشغال جارية لضبط السوق الداخلية من محاربة احتكار وغش بالإضافة لدعم السلع الأساسية للمواطن، إلا أن الواقع يفند كل تلك الوعود خاصة في الجزائر التي فقدت السيطرة تماما على السوق الداخلية خاصة خلال جائحة كورونا، حيث شهدة أسعار الطحين والزيت ارتفاع خيالي في كل ربوع الوطن، مما أدى بالوزير الجزائري بالطلب من المواطنين بالتدخل ورفع شكاوي بالتجار المخالفين للتسعيرة المفروضة عليهم.

وعليه يمكننا القول:" إن الفساد السياسي لازال متفشي" وذلك بسبب:

-وعود جوفاء

- غياب استراتيجية سليمة
- اقالة البرلمان دون تقديم أي خطة للشعب
- غياب إدارة متخصصة للتدخل وقت الازمات

الجدول (11): جدول يبين الصادرات الجزائرية

الدولة	الجزائر				
المنتوج	الاسمدة المعدنية	الحديد والصلب	مواد كيميائية	سكر عسل نحل	مصنوعات معدنية
القيمة / سنة مليون/دولار/2021	1410	107.35	651.9	461	190.81

من انجاز: الطالب وفقا للبيانات التالية (الجزيرة نت، 2021)

الجدول (12): جدول يبين الصادرات التونسية وتوجهاتها

الدولة	تـــــونــس			
المنتوج	مواد غذائية	مواد أولية ونصف مصنعة	مواد تجهيز	مواد إستهلاكية
القيمة / سنة مليون/دولار/2021	1698,39	4016.00	2734,77	12383.7

من انجاز: الطالب وفقا للبيانات التالية (احصائيات تونس ، 2021)

من خلال الجدول التالي يمكننا القول بأن صادرات كلا الدولتين لا زالت ضعيفة خاصة وأن قيمة هذه الصادرات لا تتجاوز نسبة 12.3% خارج إطار المحروقات، بالنسبة للجزائر وهذا يدل على غياب استراتيجية سليمة لتطوير هذه القطاعات، وهذا ما ينطبق على الدولة التونسية التي تعتمد على أربعة عناصر أساسية في قائمة الصادرات والتي يغيب عنها التنويع في التجارة الخارجية.

وللإشارة فإن الازمة الصحية العالمية التي مر بها العالم والتي أجبرت الدول على اتخاذ اجراءات الحجر الصحي، لم تؤثر على قيمة الصادرات وأدت إلى انخفاضها بصورة كبيرة، وعليه فإن المسؤولين لا يمكنهم استخدام هذه الأزمة كحجة لضعف قيمة الصادرات.

بالطبع لا يمكننا تعميم هذا الحكم على ضعف قيمة الصادرات وغياب استراتيجية فعلية لتطوير عملية الانتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم المرور لعملية التصدير، دون التعرض لقائمة الواردات بالنسبة للدولتين ومعرفة نقاط الضعف فيها، وهذا بالمقارنة مع الامكانيات والموارد الطبيعية التي تحتويها كلا الدولتين.

الجدول (13): جدول يبين قائمة الواردات المتعلقة بالمنتجات الاستهلاكية الاساسية لتونس والجزائر

الدولة نوع المنتج المستورد	تونس	الجزائر
الحبوب	3.8 مليون طن (غياب القيمة الفعلية)	7 مليون طن (غياب القيمة الفعلية)
الحليب ومشتقاته	اكتفاء ذاتي	بقيمة 363،96 مليون دولار
السكر	715 ألف طن (340 مليون دولار)	2 مليون طن (871 مليون دولار)
اللحوم الحمراء	/	بقيمة 213 مليون دولار
الهواتف النقالة	بقيمة 63 مليون دولار	بقيمة 1 مليار دولار
الحواسيب	ممنوحة للقطاع الخاص	ممنوحة للقطاع الخاص
المنتجات الكهرو منزلية	ممنوحة للقطاع الخاص	ممنوحة للقطاع الخاص

من انجاز الطالب وفقا للبيانات التالية (الجزيرة ، 2022، reuters، 2020)

للإشارة فالإحصائيات التي ذكرناها تم جلبها من تصريحات للوزراء أو أحد المسؤولين التابعين للقطاع، وعليه فان عنصر الرقمنة مغيب في الجانب الاقتصادي، خاصة وأن المواقع التي فتحتها الوزارات المكلفة في كلا البلدين لا تقدم المعلومات الكافية، واللازمة و إن وجدت تقدم كنسبة مئوية غير مرتبطة بمرجعية ذات قيمة يمكننا تحديدها، وباعتبار أن الرقمنة تمنح شفافية أكثر وتحد من عمليات الفساد، فغيابها بحد ذاتها يشكل أحد أبرز العوامل التي تؤدي للفساد السياسي، خاصة وأن المسؤول عن

إبرام الصفقات المتعلقة هي مؤسسة من مؤسسات الدول الدولة (استيراد الحبوب في الجزائر يكون عن طريق الديوان الوطني للحبوب، ديوان تربية الماشية...)

إن غياب الشفافية عن عملية إبرام الصفقات وعن تقديم الاحصائيات الرسمية للقيم عبر المواقع والقنوات الرسمية يعبر في حد ذاته عن وجود عمليات فساد حتى وإن لم يتم تحديدها، الأمر الذي ساهم في هروب المستثمرين لعدم قدرتهم على معرفة الارقام الحقيقية من المصدر الرسمي، بالإضافة لعدم وجود نية واضحة لتطوير القطاع الزراعي وهذا يعود للكمية الهائلة التي يتم استيرادها.

عملية توريد الهواتف النقالة واخضاعها لضريبة مع فرق العملة يزيد من قيمتها مما يجعل المواطن يعزف عن اقتنائها ويتوجه للسوق السوداء، التي توفر هواتف مهربة مسروقة تضمن سعر أقل لمقتنييها الا أن توجه المواطنين للسوق السوداء، يفتح المجال أما الفساد لزيادة انتشاره خاصة وأن عمليات التهريب لن تمر دون وجود فاسدين سواء من الجمارك، أو عن طريق الوساطة والمحاباة.

هذا ما سينجر عنه بالضرورة تعطل عجلة التنمية وزيادة نسبة البطالة وخاصة وأن عجلة التنمية لا تسير بالتكافؤ مع الزيادة السكانية.

وعلى العموم فالجدول يشير إلى عدم وجود خطة حقيقية للإقلاع بالنظام الاقتصادي، خاصة وأن معظم الوزراء الذين يتولون هذا القطاع في البلدين يعدون دون تنفيذ، وهذا لعدم وجود ارتباط بين الوزارة الوصية ومراكز البحث من جهة وبين الوزارة ومتطلبات السوق من جهة أخرى، فكل وزير يترأس القطاع ليس له مرجعية فكرية والتي تكون مستوحاة بالضرورة من خيرة الاساتذة التي تم تكوينهم في الجامعة الجزائرية، بالإضافة إلى ضرورة وجود هيئة عملها التقصي وجمع البينات من كل الجوانب التي يمكنها أن تعرقل عملية لتنمية الاقتصادية.

2.2.2.2 الأسباب الإدارية

يعتبر العنصر الإداري أحد أبرز الاسباب المؤدية للفساد السياسي إذا لم يكن ذو فعالية وديناميكية تتماشى مع الواقع الذي يعيشه المواطن، فكثير من القوانين التي توضع لضمان التسيير الحسن لا تتماشى مع التغيرات السريعة التي تحدث داخل المجتمع، وبذلك تشكل عراقيل للمواطن بصفة عامة والمستثمر الداخلي أو الخارجي بصفة خاصة، كذلك العقلية الإدارية و المتمثلة في نمط تفكير الإداريين

والبيروقراطيين الكبار تشكل أكبر هاجس أمام المواطن، خاصة إذا ما كان البيروقراطيين الكبار لا يمتلكون بعض الشروط الأساسية التي تضمن عدم دخولهم في دائرة الفساد السياسي.

وباعتبار أن الإدارة هي المسؤول الأول عن تسيير المخططات الإدارية فكل خلل فيها في أصغر جزء منها وهو البلدية سيؤثر بشكل رهيب على نظرة المواطن لوجود فساد سياسي من عدمه، وبذلك تكون أول نقطة سيتم النظر فيها في كلا الدولتين هي البلدية ومدى استجابتها لتطلعات المواطن.

الجدول (14): جدول يوضح قضايا الفساد في البلديات ومجالاتها في كلا الدولتين

القضايا / الدولة	عدد قضايا الفساد على مستوى البلديات	عدد قضايا الفساد على مستوى الدوائر	عدد قضايا الفساد على مستوى الولايات
الجزائر	1100(رؤساء البلديات)	10 (رؤساء دوائر 2015)	08 (2019)
تونس	459	/	/

من انجاز الطالب

يشير الجدول التالي إلى الخلل الكبير الموجود على مستوى مراكز تسيير المشاريع المقترحة من طرف حكومة كلا البلدين، فوجود 1100 قضية فساد في حق رؤساء البلديات من أصل1541 (مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي، 2020)، وهذا ما تعاني منه تونس كذلك فوجود 459 قضية فساد (دهويب، 2017)، في دولة ذات مساحة صغيرة كتونس يدل على وجود عراقيل كبيرة أمام تحقيق تنمية مستدامة وانجاز المشاريع التي أقرتها الحكومة المتعلقة بالسكن، المشاريع الاستثمارية المتعلقة بإنجاز صفقات مع القطاع الخاص... وغيرها، وباعتبار النسبة العالية لقضايا الفساد المفتوحة فهذا كذلك يدل على أن معايير اختيار الموظفين و رؤساء البلديات غير سليمة، فقضايا الفساد المفتوحة في حق رؤساء البلديات ومعاونيهم تكون إما لجهل بشبكة القوانين المترابطة ببعضها، وذلك لتدني المستوى التعليم و الثقافي لأغلبيتهم، خاصة وأن الترشح لرئاسة البلدية لي يشترط فيه وجود مستوى تعليمي عال مرتبط بتحصيل تقدير حسن أو جيد.

وما يثبت إلزام وجود مثل هذه الشروط في ترشح رؤساء البلديات هو تدني مستوى الفساد في المستويات الأعلى الأخرى، فعدد قضايا الفساد التي تم اكتشافها على مستوى الدوائر والولايات أقل بكثير منها في البلديات، وهذا يعود أساس إلى التكوين الذي خضعوا له قبل تعيينهم في تلك المراكز، لكن هذا لا ينفي أن الفساد الذي يكون في المستويات الأعلى من البلدية يكون ذو تأثير أكبر، خاصة وأنه لديهم القدرة والنفوذ على اخفاء الادلة التي تدينهم، والتأثير الكبير يعود للعلاقات التي ينشئها الولاة مع البيروقراطيين الكبار والأمر يتعلق هنا بالعلاقة مع المدراء الجهويين للضرائب، الجمارك، الادعاء العام... وغيرهم فخلال سعي الولاة لإنجاز بعض المشاريع سيحتكون بالضرورة مع اطارت سامية فالدولة من أجل تسيير المشاريع التي كلفوا بها، وتطور العلاقة بينهم وبين بعض البيروقراطيين لتخرج عن إطار العمل سيفتح الباب أمام الفساد المتعلق بالرشوة، والتي تكون في شكل تقديم هدايا، كذلك تسهيل إجراءات معينة بمقابل تقديم خدمة في حالة الاحتياج... إلى أن تصل إلى تكوين شبكة مسؤولة عن جرائم فساد تعرقل سير الكثير من المشاريع.

كذلك تمثل المديريات الجهوية إحدى المراكز التي من خلالها يمكن عرقلة سير المشاريع التي أقرتها الحكومة وصادق عليها البرلمان، وذلك بعدم ممارستها للمهام التالية (المديرية الجهوية للتجارة بالجزائر، 2016):

تنشيط وتأطير وتنسيق وتقييم نشاطات المديريات الولائية والمصالح الخارجية للهيئات التابعة للقطاع.

- إعداد برامج الرقابة بالتنسيق مع الادارة المركزية والمديريات الولائية والسهر على تنفيذها.
- برمجة وتنظيم وتنسيق عمليات الرقابة والتفتيش ما بين الولايات.
- إجراء عند الضرورة وفي مجال اختصاصها الإقليمي كل التحقيقات المتخصصة
- المبادرة بكل تدبير في ميدان اختصاصها يهدف إلى عصرنة نشاط المرفق العمومي لاسيما عن طريق تحسين طرق التسيير وتنفيذ التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- إنجاز كل دراسة وتحليل أو مذكرة ظرفية لها علاقة بميدان اختصاصها.
- المبادرة بمهام تفتيش مصالح المديريات الولائية التابعة لاختصاصها الاقليمي.

ينجر عن عدم القيام بهذه المهام خلل كبير فلو أخذنا على سبيل المثال الزيادة في أسعار السلع و البضائع المنتجة داخل تونس والجزائر، والأمر متعلق هنا بسلع المواد الغذائية بالدرجة الأولى، فالزيادة في الضرائب، و النقل وغيرها من إجراءات إعداد السلع للاستهلاك بقيت على حالها إلى أن الأسعار ارتفعت، وهذا ما أقره المدراء الجهويين وحتى الوزراء، وأثر هذه الارتفاعات وعدم قدرة الجهات المعنية على السيطرة على السوق بالرغم من تدخل كل من وزارة التجارة والداخلية والعدل، إلا أنها لم تحد من هذه الأزمة، بالطبع عدم القدرة على السيطرة على السوق سيتم تأويله إما إلى ضعف الكوادر التي تم تسخيرها أو إلى ارتباط هذه الزيادات بسياسيين يلعبون تحت الطاولة بالأحداث لصبها في صالحهم.

وعلى العموم هذا المثال يبرز لنا أن للإدارة تأثير كبير على ظاهرة الفساد السياسي فغياب الرقابة القبلية للسوق ومتطلبات المواطن، ففرض الرقابة والعقوبة بعد انتشار الظاهرة يكون حلا على المستوى البعيد، والحلول متوسطة وبعيدة المدى لا تكون فالأساسيات التي يحتاجها المواطن من الحكومة كالغذاء العمل والسكن، وبالتالي الخلل الذي يكون على مستوى المديريات الجهوية في فرض رقابتها على المديريات الولائية، لتقوم بمهامها لتضمن السير الحسن للمشاريع سواء المتعلقة بالبنية التحتية أو تطوير المنشآت الاقتصادية، السيطرة على السوق الداخلية، تتبع نسبة انجاز المشاريع... وغيرها، سيؤدي إلى انتشار الفساد وهذا يؤثر بشكل أو بآخر على نسبة نجاح المشاريع التي أقرتها الحكومة وصادق عليها البرلمان.

باعتبار أن الحكومة أو هيئة الوزراء هي الهيئة التنفيذية الأولى لمخطط الرئيس فهي المسؤول الأول عن التسيير الإداري الخاص بالقطاع الذي يشغله كل وزير، وبذلك كل الأخطاء الإدارية التي تكون بمخالفة إحدى مواد الدستور أو القوانين والتعليمات السابقة بقصد أو غير قصد، تدخل في إطار الفساد السياسي، بالإضافة إلى زيادة الأملاك له أو لأحد أفراد عائلته من قريب أو بعيد بعد تقلد منصب الوزير إحدى أشكال الفساد السياسي، المتعلق باستخدام السلطة لتوسيع النفوذ دون وجه حق.

في العادة يكون الكشف عن فساد الوزراء في دول كالجزائر و تونس أمر جد صعب، نظرا للقوانين التي تمنع الادعاء العام من مباشرة أي تحقيق في حق الوزراء دون أخذ موافقة من وزير العدل في حد ذاته، وبذلك كل محاولة لفتح تحقيق ستبوء بالفشل لأن الأدلة ستخفى وذلك بسبب إلغاء عنصر السرية

في عملية التحقيق، وللإشارة فإن أي تحقيق يجب أن ينطلق من المؤسسة العسكرية باعتبار أن أي عمل خارج عن القانون يقوم به الوزير يشكل تهديد مباشر للدولة، فهو بفساده يفتح ثغرة أمام المتربصين من الخارج في حال وصولهم لأدلة تدينه عن طريقة شبكات مخابراتهم.

لذلك ففساد الوزراء من أكثر أنواع الفساد تهديدا لاستقرار الدولة خاصة وأنه لا يكشف في بدايته وذلك لأن الفساد سيتم ربطه بالطبقات الدنيا للإدارة ثم التي تليها تدريجيا، وباعتبار أن الإدارة متشعبة ومرتبطة ومتشابكة فمن الصعب جدا الوصول إلى رأس الفساد إذا ما كان وزيرا، وعليه وفق هذه المعطيات سيكون كشف فساد الوزراء عن طريق المؤسسة العسكرية، أو عن طريق تمرير ملف فساده إلى الإعلام من أي جهة تكون لها فائدة من ذلك، وفي حال انتشر الفساد ليمس أكثر من وزارة وحتى رئيس الجمهورية يكون الحشد الشعبي هو الحل الوحيد، بالرغم من أنه سلاح ذو حدين، يبقى أحد الحلول التي تمنح القضاء القدرة على التدخل لمحاسبة الفاسدين .

3.2.2 الاسباب التي تؤدي لفشل مخططات مكافحة الفساد

بالرغم من المخططات التي تطرحها دول العالم جميعا على غرار الجزائر وتونس لمكافحة الفساد السياسي إلى أنها لم تقض عليه نهائيا وهذا يؤدي إلى التساؤل حول إذا ما هناك تفسير لسبب ذلك.

في هذا الإطار برزت أربع نظريات تفسر السبب وراء انتشار الفساد بالرغم من الخطط والقوانين التي وضعت لمكافحة الفساد وهي كالتالي:

- **نظرية علاقة الوكيل بالموكل**

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها: أن السعي إلى تحقيق المكسب الشخصي السبب الرئيسي للفساد في القطاع العام.

تنص النظرية على أن علاقة بين الوكلاء وهم الموظفين العموميين والموكل فرد من الشعب أو من يمثله علاقة حماية، حيث أن الوكيل يحمي حق الموكل من الضياع، وللإشارة فمصالح الوكيل تكون مغايرة لمصالح الموكل الذي يسعى للحصول على الخدمات بأسرع طريقة كانت، وعليه ستفشل مخططات الدولة في عملية مكافحة الفساد، فطالما أن الموكل بحاجة إلى الخدمات الوكيل بسرعة حتى وان كانت

من غير حقه، فالموكل سيستغل هذا الأمر لتحقيق منافع شخصية (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021) .

فبالرغم من أن النظرية تدعوا إلى تبني فكرة تحديد برامج وحوافز مسبقة للموكلين من أجل حصر حالات الإساءة المحتملة، إلا أن اختيار الوكلاء المتورطين في أعمال فساد يبقى أمر غير متوقع حدوثه فجنوح الفرد إلى الفساد تسيطر عليه الكثير من العوامل. (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021)

- **نظرية العمل الجماعي**

تعتمد كثير من الدول على نظام الذي تتبناه نظرية الوكيل والموكل من بينها تونس التي تدعم المعترفين بوقوعهم في جرائم الفساد، إلا أنها تبقى محدودة نسبيا.

لذلك ترى نظرية العمل الجماعي ان استمرار الفساد بالرغم من مخططات مكافحته مبني على أن الأشخاص يفسرون قيامهم بالجنوح إلى الفساد، بالاستناد إلى ما قد يقوم به الآخرون لو كانوا في الوضع نفسه، وبتحول الفساد إلى معيار اجتماعي يصبح من الصعب مجابهته، بالرغم من معرفة الأفراد التداعيات السلبية له، الا أن مشاركته في الفساد تبنى كذلك على معيار آخر وهو أنه لا معنى أن يكون هو الفرد النزيه في نظام ينجح فيه الفاسدون فقط. (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021)

وبفشل مخططات مكافحة الفساد عن طريق القنوات الرسمية ترى نظرية العمل الاجتماعي على ضرورة تبني مقاربات جماعية منسّقة، مثل ائتلافات الإصلاح أو التحالفات الناشطة للمنظمات المتشابهة في التفكير (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021).

- **النظرية المؤسسية**

تربط النظرية المؤسسية استمرار الفساد السياسي بالرغم من المخططات التي توضع لمكافحته بشكل المؤسسة، بمعنى طريقة ادارتها والقوانين المنظمة لها بعض المؤسسات تفتح ثغرات

لارتكاب الفساد السياسي (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021).

وهذا لا يعني إلغاء النزعة أن النزعة الفردية للفساد، الا أن المؤسسة إذا ما حصنت نفسها ضد الفساد فسيكون من الصعب للراغبين فيه أن يصلوا له، وتستشهد النظرية المؤسسية بالنظام الرئاسي كنموذج يسهل انتشار الفساد السياسي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى تونس في المرحلة الجديدة لتعديل الدستور سنة 2022، فمن خصائص النظام الرأسي المتمثل في النموذج الأمريكي عدم اقراره بمصادر التمويل في الحملات الانتخابية (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021).

حيث يسمح للمترشحين للانتخابات بتلقي الدعم من أي مصدر كان داخلي أم خارجي دون فرض قيود على ذلك، وعليه يتطور الفساد السياسي لأنه سيكون ذو طابع قانوني مرتبط بالمنتخب المدعوم من طرف الشركات الخاصة، التي يسعى لتحقيق مصالحها وعلى رأسها إنقاذ نظام يرمي إلى الحد من الضغط الضريبي ضمن المجال الذي تنشط فيه هذه الشركة، وعليه يكون نظام الانتخابات الديمقراطية مدعم لانتشار الفساد السياسي لأن عملية تقديم الأموال الخاصة بالحملات الانتخابية تجعل الانتخابات الديمقراطية تعتمد على التأثير الاعتباطي للصلاحيات المالية" (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021).

- **نظرية الألعاب**

تقوم هذه النظرية على معضلة السجين التي تفترض أن الفساد يستمر في الانتشار بالرغم من مخططات مكافحته، وذلك لأن الفرد يدخل في نزاع بين منطقه (توجهه الفكري ومبادئه) ومنطق المجموعة" (كون، 2019). حيث أن الفرد يدخل في دوامة الخوف من تضرره أو تلفيق تهمة له إذا لم يشارك في الفساد مع المجموعة حصول ضرر ما إن رفض المشاركة في ممارسات الفساد (مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2021).

3.2 السياسة العامة والفساد السياسي

تعتبر عملية صنع السياسة العامة مجال حكومي مغلق بمعنى أن عملية صناعة القرار لا يشارك فيه الا المسؤولين عن المؤسسات الرسمية فقط، وتعبر السياسة العامة عن تدخل الدولة من أجل التسيير والإصلاح في الشأن العام، وفي هذه العملية يمكن للدولة الاستعانة بالمؤسسات الغير رسمية في تنفيذ

هذه القرارات وهي القاعدة التي تستند إليها أغلب الأنظمة المغلقة الهجينة والسلطوية، وهنا يبرز الخلل الموجود في هذه الطريقة والتي تعتمد عليها كل من الجزائر وتونس فعدم ادخال المؤسسات الغير رسمية كفاعل في صنع القرار، لاحتوائها على أكبر كم من المعلومات الحقيقية عن الحالة الاجتماعية التي يعيشها المواطن، فالتقارير التي تصعد من رؤساء المجالس الشعبية البلدية والولائية ورؤساء الدوائر والولاة وهذا في ما يخص وزارة الداخلية وينطبق على الوزارات الأخرى حسب هرمها التنظيمي، لا يمد بأي صلة عن الواقع المعاش وهذه التقارير تكون بشكل مغالط لسببين : الخوف من زوال المنصب أو أنهم لا ينتمون للحزب الحاكم ولديهم ولاء لحزبهم أكبر من ولاء لخدمة وطنهم، وهنا تكون معضلة حقيقية بحيث يكون الهدف هو عرقلة السياسات العامة المبنية على التقارير التي تصعد من الهيئات الرسمية فقط وبالتالي، فليس غريبا أن يزدهر الفساد بشكله المطلق تحت هذه الخيمة التي ترعى الاستبداد.

وهذا لا يعني أن الاعتماد على المجال المفتوح في صناعة السياسة العامة سيكفل لنا مكافحة تامة للفساد السياسي وحتى الإداري والاقتصادي، لأن المنظمات غير رسمية من جمعيات وهيئات ونقابات ...الخ تحتوي هي الأخرى على أفراد لديهم ميول إلى الفساد، والاعتماد عليهم للمشاركة في صنع السياسات العامة يؤدي إلى انتشار أوسع للفساد، وسبب ذلك أن الدولة لا تعرف شكلا واحدا ومستقر من الفساد السياسي فالظاهرة في حد ذاتها تتحول وتتطور وتتعدد لأنها مرتبطة بنمط وتفكير الأفراد وأخلاقهم بالأساس، وهو الذي يعبر عن الفساد السياسي البسيط لكنه سرعان ما يتطور إلى فساد مؤسساتي فيشمل أغلب مؤسسات الدولة، ليتحول مع مرور الوقت إلى فساد نسقي، حيث ينتشر في كافة المستويات.

1.3.2 فساد القمة وفساد الأجهزة التنفيذية :

وهو الفساد الرئاسي حيث يمثل رئيس الجمهورية قمة السلطة السياسي، و في حال ان لديه ميول نحو الفساد، ستختل السياسات العامة باعتبارها موضوعة للوصل إلى الأهداف التي يسعى إليها الرئيس، ففي تونس وفي عهد بن علي عانى الشعب التونسي من السياسات العامة التي تم انتهاجها، فالبرغم من وجود معالم سياحية تعمل على جذب الاستثمار والسياح الأجانب فهي لم تكن تراعي الوازع الديني والثقافي التونسي من جهة، ولم تكن تستخدم العائدات منها في تطوير البنية التحتية للبلاد، المستوى المعيشي للمواطن...وغيرها، حيث أن الاحصائيات التقارير التي ذكرتها

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة "سنة 2011 بتونس، أفادت بان تونس كانت تعاني من فساد مؤسس مبني من القمة إلى أدنى المستويات، حيث أن فساد القمة في تونس ابتدأ بسيطرة بن علي على مؤسستي الرقابة والقضاء بهدف تحقيق منافع له ولحاشيته، فأساس سيطرته على مؤسسة القضاء كان مبنيا على ترأسه للمجلس الأعلى للقضاء، لتصبح المؤسسة خاضعة لسلطته السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى فساد السلطة التنفيذية نظرا لعدم وجود رقابة قضائية عليها، كذلك هذه الخاصية أدت به إلى التعسف في التعديل الدستوري وخاصة في العدد الأقصى لعهدات الرئيس المنتخب، بحيث عدل المادة الخاصة بذلك وجعل للرئيس القدرة على الحكم مدى الحياة بفتح المجال أماه للترشح لعدد عهدات غير محدود في دستور 1959 (جمهورية تونس الديمقراطية، 2004، صفحة 9).

اما في المرحلة الثانية فقد سعى إلى بسط سلطته على سلك المحاماة، حيث تحصلت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حو الفساد والرشوة على مجموعة من الوثائق بالقصر الرئاسي، تدل تجاوزات الرئيس في مجال تعيين المحامين للترافع عن المتهمين، بحيث قام بتقسيمهم من خلال لجنة عينها لدراسة ملفات المحامين، إلى: المحامون التجمعيون، المحامون المتحمسون، المحامون العاديون، وهؤلاء المحامين تم اعتبارهم موالين لنظام بن علي، لذلك يجب التعامل معهم من طرف المؤسسات العمومية وشركات الإنشاء، أما فيما يخص الفئة الأخيرة وهي فئة المحامون السيئون، والتي تم وضعها في القائمة السوداء للمحامين الذين لا يجب التعامل معهم لمعارضتهم للنظام الحاكم (اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، 2011، الصفحات 249-255).

كذلك انتشر فساد القمة في تونس ليشمل الجانب الاقتصادي حيث استفاد الرئيس بن علي من المال العام بغير وجه حق من خلال (اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، 2011) :

- تحمل المستشفى العسكري كل المصاريف المتعلقة بعلاج أقارب الرئيس منذ سنة 2001،
- تخصيص يخت للرئيس من ميزانية المؤسسة العسكرية الذي كلفها 910.000 جنيه إسترليني، بالإضافة إلى نفقات الصيانة التي امتدت منذ سنة 1998،
- حجز مبالغ مالية قدرت بـ 40 مليون دينار بقصر سيدي الظريف، خاصة بالرئيس وحاشيته
- تحديد 622 مؤسسة تمتلكها عائلة بن علي تمت مصادرتها في بداية الجهود لمكافحة الفساد.

كذلك عانت الجزائر من فساد القمة في العهدتين الأخيرتين لعبد العزيز بوتفليقة حيث أن تدهور صحة الرئيس، وإقناع المقربين منه له بان البلاد تسير على أحسن ما يرام وان الشعب في تمام الرضى عنه، حيث أن مجموعة من الوزراء والحاشية استغلوا ثقة الرئيس بهم لينتهزوا الفرصة في ادخال البلاد في مشاريع وهمية تضر البلد أكثر مما تنفعه وذلك بهدف تحقيق منافع شخصية.

حيث نه لا توجد تصريحات من المؤسسات الرسمية عن القيمة المالية التي أحدثها الفساد السياسي في العهدتين الأخيرتين لبوتفليقة، لكن التصريحات التي قدمها عبد القادر بن قرينة بصفته نقابي وسياسي ووزير سابق للسياحة والصناعة التقليدية، ونائب لرئيس البرلمان ورئيس لحزب حركة البناء الوطني أن قيمة الأموال المنهوبة تجاوزت ال 100 مليار دولار، وهذا دون احتساب الأموال التي استفدت منها الشركات المستثمرة، جراء التنازلات التي قام بها الوزراء الفاسدون وحاشية بوتفليقة (حسان، 2021).

وباعتبار ان النظام السياسي يتمحور حول القمة وهي رئيس الجمهورية في جل الأنظمة العربية فان الفساد السياسي لن يكون له رادع إذا ما انتشر منها، فكل من الجزائر وتونس لازالت تعاني من مخلفات الفساد السياسي في العهد السابق، فكلا المدتين المرتبطة بمحاربة فساد القمة ومخلفاته تحتاج إلى مخطط طويل الأمد، من أجل ذلك فبالرغم من أنه تم انشاء لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد في تونس، والوكالة الوطنية المكلفة بتسيير الأموال المجمدة والمحجوزة أو المصادرة الناتجة عن الفساد في الجزائر، الا أن الأموال المسترجعة في كلا البلدين لم تتجاوز العشرين بالمئة مما تم نهبه.

وهذه الخطورة تنبع من السيطرة على المراكز الاقتصادية الحساسة من خلال الخروج عن حكم القانون والسعي لتحقيق المنفعة الشخصية المطلقة لتحقيق ثروات طائلة، وهذا ما يعرف بفساد القمة المكثف، حيث يتحول النظام السياسي للعمل على أساس آلية تعرف بإطار "الرئيس–العملاء"التي تتعامل القمة من خلاله لجني ريع الفساد.

باعتبار أن الجهاز التنفيذي يضطلع بجل مجال صنع وتنفيذ السياسة العامة، فهو ثاني مسؤول عن الفساد السياسي بعد رؤساء الجمهوريات حيث يتقاضى بعض الوزراء وكبار الإداريين رشاوى وعمولات، كما يعمل بعضهم على اختلاس المال العام، وهذا ما يعرف الفساد الذاتي القائم على استغلال المناصب استغلالا مباشرا، لغرض تحقيق المصالح الخاصة.

وقد عانت تونس والجزائر من فساد الوزراء في كثير من التشكيلات الحكومية، الا أن وجود بارونات في الحكومات، أدى إلى عرقلة عمل القضاء بسبب وجود قضاة متواطئين، كما ان التعتيم الإعلامي بسبب اختراق هذا الأخير عن طريق أموال الوزراء، أدى إلى إخفاء الكثير من الأسماء عن واجهة الفساد، فالبرغم من أن ثورة الربيع العربي في تونس والحراك في الجزائر اخرج بعض الأسماء الوزارية التي كانت ترعى عمليات الفساد السياسي، إلى ان هناك أسماء كثيرة غيبت عن المتابعة القضائية.

2.3.2 الفساد الحزبي والانتخابي:

يعد الفساد السياسي المتعلق بفساد الأحزاب السياسية والمتمثل في الاعتماد على مصادر تمويل لا يقرها القانون، بالإضافة إلى السعي لإيجاد ثغرات من أجل التزوير في الانتخابات وشراء الأصوات حيث يعتبر من أخطر أنواع الفساد السياسي، وارتباط هذا الفساد بالسياسة العامة، كون الأحزاب السياسية هي أساس تشكل الحكومات، فاذا كان الحزب وصل إلى الحكم عن طريق الفساد فحكمه سيكون فساد بالضرورة، فمخالفة معايير النزاهة والديمقراطية والشفافية لن يكون على مستوى القمة فقط بل سيمس كل القطاعات الحساسة.

ان لفساد الأحزاب والانتخابات عدة مظاهر متعددة وتتمثل فيما يلي:

- الانسحاب من الانتخابات في وقت متأخر، بحيث يقوم المترشحين من أحزاب أخرى والمترشحين الاحرار، خاصة بالانسحاب لصالح مرشح الحزب الحاكم، حيث يعملون على حشد الأصوات وتحويلها على أساس تشابه الأهداف ومصلحة الوطن في الاتفاق على شخص واحد، وهذا يكون بمثابة تلميع جديد لصورة مرشح الحزب الحاكم، وكل هذا يكون بمقابل مادي أو امتيازات في مجال معين.
- التمويلات الخارجية التي تمنحها الشركات لمرشحي الأحزاب التي لديها مصالح تريد حمايتها أو مشاريع تريد الهيمنة عليها، وعليه تكون حصيلة هذا الدعم المادي لهذه القوى السياسية فساد ذمم المترشحين، كما أن الأحزاب المعارضة للحزب الحاكم يمكن ان تبيع ذممها مقابل المصالح الشخصية، تتمثل في مناصب وزارية أو صفقات في مجالات معينة.

- شراء أصوات الناخبين، ويعتبر هذا المظهر من ابشع مظاهر الفساد السياسي القائم على استغلال حاجة الناس وافتقارهم للحاجة من أجل شراء أصواتهم وذممهم، وعملية شراء الأصوات عقبة لم يمكن تجاوزها لارتباطها بالأموال الغير قانونية الهادفة لتمويل الحملة الانتخابية، فرؤساء الأحزاب ليسوا اغبياء لدرجة استعمال الأموال الغير رسمية فتمويل الحملة الانتخابية المتعلقة بإنشاء مكاتب للتعريف بالحزب، ونشر الملصقات وعقد التجمعات...وغيرها أنما يتم استعمال الأموال الغير قانونية في سلوك غير قانوني، وهو شراء الأصوات حيث انه إذا ما تم التحقيق في الأموال الرسمية تكون النفقات سلمية ولم تخرج لشراء الأصوات.

هذه المظاهر برزت في الانتخابات الرئاسية وفي رئاسة المجالس المحلية والولائية المنتخبة في تونس والجزائر البلدين، حيث سعى بعض المترشحين في انتخابات المجالس المحلية لشراء الأصوات عن طريق تقديم وعود لمجموع من الأشخاص بتقديم السكنات الاجتماعية، والسعي لدعم المستثمرات الفلاحية لأخرين، حتى أنها وصلت للترويج إلى المهلوسات فوصل سعر الصوت إلى حبتي مهلوس.

كما عرفت الجزائر وتونس في عهد بوتفليقة وزين العبيدين بن علي دعم الأحزاب السياسية للمثل الحزب الحاكم في كثير من العهدات وهذا يتنافى مع فكرة التعددية الحزبية، فخروج بعض الكوادر من الحزب الحاكم وانشائهم لأحزاب خاصة بهم تحت مسما التضارب في الآراء، ثم العودة بعد ذلك لدعم مرشح الحزب الحاكم ما هو الا لعبة سياسية من أجل إضفاء الديمقراطية على الانتخابات.

حثى انه ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي تم تدوين الكثير من الانتهاكات الحزبية خلال الانتخابات، ففي تونس على سبيل المثال وثق أحد المواطنين محاولة لشراء أصوات عن طريق أعضاء حزب معين تم التحفظ على اسمه، حيث ان هؤلاء الأعضاء كانوا على علم باسم المواطن ومكان سكنه ومستواه التعليمي وظروفه العائلية، وقد حالوا استغلال عدم حصوله على وظيفة وضعف مستوى عائلته المعيشي في طلبهم، حيث طلبوا منه تولي امر الحي من أجل الترويج لحزبهم والتصويت لهم مقابل اعطائه وظيفة وسكن جديد (بسمة، 2019).

ان مثل هذه المقاطع متوفرة على مواقع التواصل الاجتماعي والتي توثق كل الانتهاكات التي تقوم بها الأحزاب خلال العملية الانتخابية، لكن الشكوى التي تقدم ليس لها أي تأثير لعدم وجود أي دليل

يربط أفعال المنتسبين للحزب برئيسهم وفق اوامر موثقة تفيد بقيامهم لأفعال تنافي القانون من أجل كسب الأصوات.

4.2 الاثار المترتبة عن الفساد السياسي

يمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية. فهو على الصعيد السياسي يطمس الديمقراطية والحكومة وذلك بتغيير مسار العملية الرسمية للممارسة السياسية الديمقراطية، والفساد السياسي الذي يكون في الانتخابات والهيئات التشريعية سيؤدي إلى أضعاف المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، أما في الجانب القضائي فإنه يعرض سيادة القانون للخطر والفساد في الإدارة العامة ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات .

وبمعنى شامل وأدق الفساد السياسي يحد من القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فبسببه تباع المناصب الرسمية وتشترى (رشوة) لمن يدفع أكثر ولمن يملك القدرة على رد الخدمة مرة أخرى (المحسوبية المتبادلة)، كما يؤدي الفساد إلى تقويض شرعية الحكومية وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح.

يؤدي الفساد السياسي كذلك إلى اضعاف وتيرة التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة، كما ويؤدي انتشار الفساد السياسي في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري، من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها وكذلك لازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين.

بالرغم من أن الفساد السياسي في بعض الحالات يؤدي إلى تقليل الإجراءات الروتينية لأصحاب الحقوق المشروعة، إلا أن الفعل الغير المشروع المستند إلى الضرورة القصوى يسبب مضرة تتمثل في قيام المسؤولين باستحداث تعليمات وحالات تأخير جديدة في إنجاز المعاملات، مما يؤدي إلى تعطيل المصالح للأفراد الآخرين

كذلك يتسبب الفساد السياسي بزيادة تضخم النفقات التجارية فتتشوه المنافسة التجارية، حيث يتم حماية الشركات التي لديها وساطات من الحكومة من المنافسة، ما يعني بالنتيجة استمرار وجود شركات ذات كفاءة محدودة

بالإضافة إلى أن الفساد يخلق تشوهات اقتصادية في القطاع العام الذي يتحول إلى سوق تجارية قائمة على الرشوة، حيث يقوم المسؤولون بزيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام للمستثمرين ذوي المبادئ والاخلاق السليمة في المعاملات التجارية وتسهيلها لما دون ذلك،

يؤدي الفساد السياسي كذلك إلى إهمال الالتزام بالمحافظة على البيئة خلال انجاز المشاريع، حيث أن اغلبية الرجال يهملون هذه الجزئية والتي تلقى فيما بعد على عاتق الحكومة، والتي بدورها تضطر فيما بعد إلى تخصيص ميزانية أو مشروع من أجل تنظيف المخلفات التي تركتها الشركات، سواء المتعلقة منها بالبناء أو إعادة الرسكلة .... وغيرها.

وللإشارة فان الخبراء الاقتصاديين يؤكدون على أن الفساد السياسي لا يتسبب بالضرورة في عرقلة عجلة التنمية، خاصة وأن البلدان الأسيوية التي عرفت قضايا فساد سياسي كانت قادرة على النهوض باقتصادها في فترة وجيزة بعكس البلدان الافريقية، والسبب في ذلك هو أن إيرادات الفساد السياسي في البلدان الاسيوية بقية داخل الدول ولم يتم اخرجاها إلى الخارج، كما يحدث في الجزائر وتونس فكل الأموال تهرب إلى البنوك السويسرية وغيرها من البنوك التي لا تهتم بمصادر الأموال.

وعليه تعاني الجزائر وتونس من تخلف كبير في جانب التنمية وأبرز العوامل في ذلك عدم الاستقرار السياسي، فالحكومات تتغير بانقلابات عسكرية أو بثورات شعبية الامر الذي يتسبب بمصادرة أرصدة الحكومات السابقة التي حصلت عليها عن طريق الفساد، وهذا ما يجعل جل المسؤولين حتى الذين لا يجنحون إلى الفساد يقومون بتخزين أموالهم خارج البلاد لكيلا تطالها قرارات التجميد في إطار التحقيق أو المصادرة في المستقبل.

1.4.2 الاثار على التنمية المستدامة :

تعتبر التنمية المستدامة من أبرز النقاط التي يأثر عليها الفساد السياسي باعتبار أن عدم تحقيقها سيؤدي بالضرورة إلى إيقاف العجلة الاقتصادية وبالتالي تدني مستوى المعيشة وانتشار البطالة... وغيرها من مظاهر السلبية التي تأثر على المجتمع.

تعرف التنمية المستدامة على أنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي

إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية الدينية واللغوية للأشخاص ودون رهن لمستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياته (رزيق، 2002، صفحة 3).

وتعرف على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية، وكذلك على تلبية الحاجيات الأساسية وعلى الأفراد والمناطق وعلى والشعوب منعدمة الموارد، والتي تعاني ومن التهميش (العايب ، 2010، صفحة 12).

وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية " بأنها التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع، لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية، التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول (غنيم و أبو زنط، 2008، صفحة 176)

أولا: خصائص التنمية المستدامة:

من خلال التعاريف السابقة التي تم التطرق إليها يمكننا استنتاج أهم خصائص التنمية المستدامة، وهي كالتالي (عدلي علي، 2003، الصفحات 151-150):

- من أبرز مميزاتها أنها طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أسسا لها، لأنها تتخذ في الحسبان مصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- تمحورها على القوة البشرية وحسن استغلالها، من خلال وتنميتها وتلبية حاجاتها ومتطلباتها الأساسية.
- الحرص على السعي للوصول إلى تنمية المستدامة دولية تهدف إلى تكييف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة.
- مراعاة حق الأجيال القادمة والمساواة بينها وبين الجيل الحالي في الموارد الطبيعية
- القيام على عنصرين أساسيين هما التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى
- سعيها إلى تطوير الجانب الثقافي دون المساس بالخصوصية الحضارية للمجتمعات

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة: ونذكر منها (بشير الدويبي، 2005، صفحة 23):

- التركيز على الجوانب النوعية للتنمية وليس الكمية
- إقامة علاقة تكامل وانسجام بين البيئة الطبيعية والصناعية
- تنمية حس المواطن بالمسؤولية نحو البيئة من خلال حمالات تحسيسية تحثهم على المشاركة الفاعلة في ايجاد حلول مناسبة للحفاظ على البيئة.
- تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية، والتعامل معها على أنها محدودة.
- ربط التكنولوجيات المتطورة بالأهداف التي يرجوها المواطن وتوظيفها في خدمة مصالحه دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار سلبية على البيئة.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والسيطرة على مشكلات البيئة.

ثالثا: تأثير الفساد السياسي على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي:

حسب ما تقر به النظرية الاقتصادية فالفساد السياسي عموما يمثل عائقا كبيرا أمام تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة وأن أصحاب المشاريع لا يحققون العائد اللازم لتطوير مشاريعهم بذلك لن تكون هناك ابتكار لأي تكنولوجيا جديدة تسهل حياة المواطن وتحافظ على بيئته، وبذلك يهدد الفساد استقرار البيئة الاستثمارية وتسبب في ارتفاع تكلفة المشاريع الايجابي كحوافز الاستثمار.

تمثل العقبات البيروقراطية خاصة منها التي تحتاج إلى الرشاوي لتجاوزها إحدى أكبر العقبات أما المستثمرين، فبسببها يقومون بالتوجه لنوع محدد من الاستثمار وبالتالي الغاء فكرة تعدد الاستثمارات وتوسعها، ففي الجزائر يجب على المستثمرين الذين يريدون إقامة أي مشروع، إبلاغ "المجلس الوطني للاستثمار" إذا كان المشروع في القطاع الخاص، وإذا كان المشروع بالشراكة مع القطاع العام، يجب على المستثمرين إبلاغ "مجلس مساهمات الدولة"، وكل هذا المسار يترتب عليه ملف يفوق محتواه 100 ورقة و5 خبرات تقنية وبنكية، وهذا ما يشكل هاجس نفسي للمستثمر الذي سيضيع وقته وجده بين الإدارات.

كما أن التحليل الكلي لأثر للفساد السياسي على ارتفاع نسبة الاستثمار وتوسعه بالإضافة لكفاءة المؤسسات والنمو الاقتصادي، يشير إلى أن التكاليف الإضافية التي يدفعها المستثمرون والامر هنا متعلق بالرشوة أو زيادة الوقت اللازم للحصول على الخدمة، تمثل زيادة في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة، بالإضافة إلى تراجع الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية، كل هذا سيؤثر بالضرورة على المستهلك الذي سيدفع سعر عالي، مقارنة بالتكلفة والفائدة المرجوة من السلعة أو الخدمة التي يحتاجها والتي يضطر لدفعها كلما زادت درجات الفساد (بن علي، 2002، الصفحات 9-7).

وعليه يتضح بأن الفساد يتسبب في تدني كفاءة الاستثمارات ويضعف مستوى جودة البنية التحتية وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها بالإضافة إلى تدخل الوساطة، في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش مما يؤدي إلى تدني نوعية المنشآت العامة (العيد، 2004، صفحة 224).

هذا كله ينجر عنه التأثير بالسلب على مناخ الاستثمار، وذلك بسبب تخوف المستثمرين المحليين والأجانب من الاستثمار في بيئة يسودها الفساد، ولا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين وتشريعات واضحة وشفافة تأثير الفساد الاقتصادي على الإيرادات والنفقات الحكومية: يتسبب الفساد في تبديد الإيرادات الحكومية من خلال:

- تؤدي الرشوة في مجال المشتريات الحكومية خسارة كبيرة في ايرادات الدولة وبالتالي عجز الموازنة العامة، الأمر الذي يجبر الدولة للجوء إلى الاستدانة أو تحميل المواطن أعباء الفساد عن طريق فرض أشكال من جديدة من الرسوم والضرائب.
- رشوة موظفي الدولة من أجل اعداد قائمة الضرائب تحتوي على جزء محدد من النشاطات الاقتصادية، وهذا ما يؤدي تراجع العائدات الضريبية التي تمثل أبرز شرايين الايرادات بالنسبة للدولة، مما يترتب عنه آثارا سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية (الشرقاوي، 2006، صفحة 155).
- يتسبب التهرب من الرسوم الجمركية المفروضة على بنود الواردات في خسارة كبيرة لإيرادات الدولة، نتيجة لضياع نسبة كبيرة من حصيلة هذه الضرائب (الهواتف، الحواسيب، التجارة على الانترنيت...) (اندراوس، 2005، صفحة 166).

- يؤدي الفساد إلى تبديد الأموال العامة ويكون من خلال إنفاق المال العام على الحفلات والمهرجانات الثقافية، حيث أنه من الأفضل استغلالها في مشاريع تنموية خاصة وأن العائد من تلك الحفلات لا يغطي ربع تكلفة اقامتها.
- ويؤثر الفساد السياسي على عملية توجيه النفقات الحكومية حيث تشير جل الدراسات أن الحكومات التي ينتشر فيها الفساد تعمل على توجيه نفقاتها إلى المشروعات، يصعب فيها تحديد سعر منتجاتها وخدماتها، وبالتالي تكون جريمة الرشوة فيها سهلة ومحصنة، ومن بين المشاريع التي يتم فيها التلاعب و الرشوة وغيرها من الممارسات المخلة بالقانون، عقود الأسلحة العسكرية حيث أشارت منظمة الاتلاف الدولي إلا أن 80 بالمئة من دول العالم تعاني من الفساد في القطاع العسكري، بالإضافة إلى استيراد المعدات الطبية والآلات المتطورة (الخليفة، 2002).

رابعا: تأثير الفساد السياسي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يؤدي الفساد السياسي إلى تراجع معدلات الاستثمار، فكل الاستثمارات التي تقوم إما أنها ستكون واجهة لعمليات تبيض الأموال، وبالتالي سيكون هناك تضخم، أو أنها قائمة بهدف نهب المال العام في ظل تعتيم من القوى السياسية التي لديها مصلحة من ذلك.

من خلال عدم العدالة في توزيع الدخل (الحد الأدنى للأجور لا يتوافق مع متطلبات السوق والعرض والطلب على السلع) فالأجور غير موزعة توزيعا عادلا، فعلى سبيل المثال الاساتذة الذين يقومون بتكوين الإداريين والاطارات السامية وحتى قيادات الجيش ... وغيرهم لا يتقاضون نصف أجرهم وعليه سيحيد الأستاذ عن الهدف السامي، وهو انتاج فرد ذو كفاءة علمية عالية وذلك من خلال سعيه لزيادة دخله من مصادر أخرى، وبذلك لن يملك الوقت الكافي لتحضير ما سيقدمه للتلاميذ، خاصة وأن التعب النفسي والجسدي من جراء العمل الاضافي سيحد من قدرته في تلقين التلاميذ ،الذين يمثل محور التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة لا تكون إلا بوجود أفراد مؤهلين فكريا وأخلاقيا لممارسة وظائفهم في المستقبل، وعليه فالعدالة في توزيع الدخل يجب أن تكون متوافقة مع ما يعيشه الفرد فالدخل يجب أن يرتفع مع ارتفاع كلفة الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم .

زيادة كلفة التعليم وذلك من خلال توجه الاسر نحو الدروس الخصوصية، التي أصبحت ضرورية جدا لتحصيل تعليم جيد في ظل عدم قدرة تقديم الأستاذ لكل المعلومات وضمان استيعابها، وهذا ما يقلل

من حجم الاستفادة من هذه الخدمة المجانية وجودتها في مؤسسات الدولة، مما ينعكس سلبا على الفئات الفقيرة.

الفساد السياسي يؤدي إلى تبديد الدعم والمساعدات الإنسانية الموجهة إلى الفقراء، فالمشاريع التي توضع من أجل تدعيم العائلات المعوزة، في الدخول المدرسي أو خلال دخول شهر رمضان " قفة رمضان" دائما ما تحدث فيها عمليات نهب، وتزوير حتى يستفيد منها من ليس له حق فيها، كما يتسبب في الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية مما ينتج عنه التفاوت الطبقي والصراعات الاجتماعية.

يعتبر الفساد في قطاع التعليم من أخطر أنواع الفساد فهو يعرف بجريمة سرقة المستقبل لأنه لا يؤثر فقط على حجم الخدمات التعليمية وجودتها فقط، بل يؤثر أيضا على العدالة في التعليم وثقة المجتمع في نظام التعليم ككل، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على باقي القطاعات الأخرى من خلال مخرجاته التي لا ترقى إلى الجودة والكفاءة المطلوبة.

أما تأثير الفساد على الرعاية الصحية تعد أهم المؤشرات تأثيرا على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والتي تقوم على عنصري الجودة والعدالة فالجودة تعني توفير نظام صحي يستجيب بشكل جيد لاحتياجات المرضى، أما العدالة تعني استجابته على قدم المساواة لكل المرضى بدون تمييز.

فالفساد في مجال الخدمات الصحية تمس حياة الإنسان مباشرة ويعيق سعادته ورفاهيته ولا يقتصر الفساد في الصحة على حرمان الإنسان من سهولة الحصول على الرعاية الصحية، بل يمتد أيضا إلى عمليات التزوير كذلك حرمان الناس من سهولة الوصول للرعاية الصحية المرغوبة، ويمكن أن يؤدي للقيام بتوجيه علاجات لا تخدم المصلحة العامة، والتي قد تتسبب في فقدان الكثير من الأرواح ولهذا يعرف الفساد في قطاع الصحة بجريمة سرقة الحياة.

وعلى العموم فالدراسات الاستشرافية المتعلقة بتحديد ما يمكن إنجازه بقيمة الاموال المبددة جراء جرائم الفساد هي التي تحدد التأثير الحقيقي على التنمية المستدامة، وهذا ما سنبرزه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15): جدول يبين المشاريع التي تحتوي على جرائم فساد في الجزائر وقيمتها

المشروع / الحادثة أو الجريمة	السنة	القيمة الحقيقية (الأولية)	القيمة النهائية	فارق القيمة
الطريق السيار شرق غرب	2006	*11 مليار دولار*	13 مليار دولار	2مليار دولار
ملعب 5 جويلية	1975	/	أزيد من 2 مليار دولار	/
مشروع دنيا بارك	2010	5.2 مليار دولار	مجمد	مجمد

من انجاز الطالب

يشير الجدول التالي إلى جزء من مخلفات جرائم الفساد السياسي، حيث أن الخسارة التي تعرضت لها خزينة الدولة بسبب هذه المشاريع والمشاريع المشابهة لها كان سببها القرارات السياسية الاعتباطية التي فتحت المجال لبعض الوزراء والبيروقراطيين الكبار لتقاضي رشاوي من أجل تقدم بعض الامتيازات غير الضرورية والتي كلفت الدولة مليارات الدولارات.

من انجاز الطالب وفقا للبيانات التالية (قاضي: التكلفة الإجمالية لمشروع الطريق السيار شرق–غرب بلغت 13 مليار دولار، 2014)، (أكثر من 300 مليار.. 8 سنوات.. لتحويل ملعب 5 جويلية إلى خردة، 2009)، (مشروع "دنيا بارك" الإماراتي في الجزائر.. فساد وابتزاز وخسائر بالمليارات، 2020)

تعتبر المشاريع الثلاثة السابقة مجرد عينة لجرائم الفساد السياسي التي ارتكبت في فترة حكم رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة من طرف بعض الوزراء حيث أن:

- مشروع دنيا بارك الذي اوكل إلى شركت " إعمار" الإمارتية والمعروف أن مالكيها تربطهم صداقة مع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وأخيه السعيد، حيث تم استغلال هذه الصداقة، لتتسلّم الشركة عديد المشاريع أهمّها مشروع "دنيا بارك".

- تسبب عقد الامتياز الممنوح للشركة الامارتية بتماطل الشركة عن انجاز المشروع، حيث بقي لمدة 6 سنوات في مرحلته الأولى، وعند تدخل الدولة الجزائرية لإيقاف إنجازات معمارية لا تتوافق مع المخطط الأولي، قامت الشركة الإماراتية باللجوء القضاء الدولي للمطالبة بتعويضات خيالية.

- تسبب مشروع دنيا بارك وحده بخسارة مالية تتجاوز 6 مليار دولار، فبالرغم من أن وزارة المالية نفت دفعها لهذا المبلغ، إلا أن ما تم منه للشركة بالإضافة لتكاليف القضية الدولية والتعويضات وتأخر المشروع وبقائه حيز التجميد، كل هذه المعطيات تشير إلى أن مبلغ 6 مليار دولار قيمة يسيرة مع ما تم خسارته فعليا من هذا المشروع.

- فيما يخص ملعب 5 جويلية الذي نجز خلال فترة الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1975 فالفساد فيه متعلق بتمرير العديد من مشاريع إعادة التهيئة، والتي كلها بائت بالفشل حيث أن تكلفتها فاقت ال 2 مليار دولار.

- فتح تحقيقات موسعة إلا أنها لم تأت بنتيجة توقف موجة الفساد التي مست ملعب 5 جويلية.

- أما بالنسبة للطريق السيار شرق غرب كذلك من بين المشاريع التي ينخر فيها الفساد السياسي، فالبرغم من أن المناقصة تمت بمناقصة تكتسي طابع الشفافية، الا أن الفساد بدأ ينخر في هذا المشروع عند تعيين الشركة الفرنسية " ستيورات ".

- حيث أن العملية جاءت اختيارية من الوزارة ولم تشمل شركة أخرى لضمان حتى جو المنافسة، وبالتالي تم فتح ثغرة للتلاعب بالعملية الرقابية، وعملية تسيير المشروع، الامر الذي أنجر عنه خسارة بمقدار 2 مليار دولار حسب المصادر الرسمية، الا أن المعلومات التي لم يصرح بها تشير إلى أن الخسارة تجاوزت ال 8 مليار دولار، وذلك بسبب إعادة تهيئة الاهتراءات والانزلاقات على الطريق بسبب الاخلال بعملية الإنجاز.

- يتجلى الفساد السياسي في مشروع الطريق السيار شق غرب في منح الوزارة الوصية لعملية الرقابة بالاستناد إلى المحسوبية والعلاقات المشبوهة مع الشركة الفرنسية، تقاضي رشاوي

من قبل الوزراء وبعض البيروقراطيين حسب ما اقرت المحكمة خلال تحقيقاتها مع الوزير السابق عمار غول.

مثل هذه الجرائم تعاني منها دولة تونس كما تعاني منها الجزائر حيث أن تونس مرت عليها جرائم فساد سياسي، تسببت في تراجع مؤشر التنمية ارتفاع في نسب البطالة وغيرها من تداعيات الفساد السياسي على الاقتصاد والمجتمع، نذكر منها:

الجدول رقم (16): جدول يبين المشاريع التي تحتوي على جرائم فساد في تونس وقيمتها

المشروع / الحادثة أو الجريمة	السنة	القيمة الحقيقية	القيمة النهائية	الفرق
الاسهام في البنك الفرنسي التونسي	1983	5 مليار دولار	12 مليار دولار	7مليار دولار
مشاريع متعددة	/	/	/	3 مليار دولار

من انجاز الطالب وفقا للبيانات التالية (ترجمان، 2020)

البنك الفرنسي التونسي يمثل إحدى الستائر التي اعتمدت من أجل نهب المال العام التونسي حيث أن مجمل خسائر الدولة التونسية مست 7 مليار دولار، بسبب مشاكل مع الشركاء والمتعاملين حيث أن هذه المشاكل مفتعلة وعلى رأسها اطلاق صراح رئيس الشركة الإنجليزية للاستثمار، عبد المجيد بودن الذي ساهم بقيمة 5 مليار دولار في البنك التونسي الفرنسي، من السجن التونسي من طرف الرئيس السابق بن علي، ومقصوده الاضرار بالبنك ومن ثمة الدولة التونسية.

كذلك مس الفساد السياسي مجموعة من المشاريع المتعلقة بالاستيراد، حيث شهد تقديم الرخص للمتنافسين من القطاع الخاص تجاوزات أدت إلى الحاق خسائر معتبرة للخزينة العمومية، بالإضافة إلى عمليات توريد مواد أساسية فاسدة من طرف الادارات العمومية، واخرها كانت عملية توريد قمح.

تمثل الثلاث أمثلة السابقة جزءا يسيرا من المشاريع التي نخر فيها الفساد السياسي الذي تسبب بخسارة تجاوزت ال 10 مليار دولار لخزينة الدولة، والتي كان بالإمكان استغلالها في انشاء مشاريع

تنموية سياحية أو خدماتية أو صناعية تمتص البطالة وتدفع بالعجلة الاقتصادية، بمبلغ هائل كهذا بإمكان الدولة انشاء:

- انشاء ملعب رياضي بمواصفات عالمية قيمة الملعب الواحد 880 مليون دولار أمريكي.
- انشاء مستشفى بحجم أكبر مستشفى في العلم (تشانغ جونج التذكاري بتايوان) بقيمة 660 مليون دولار امريكي
- تطوير البنية التحتية في الأرياف والبلديات المنعزلة.

وتبقى القائمة طويلة لما يمكن إنجازه بقيمة 10 مليار دولار، بحيث يمكن دفع عجلة التنمية المستدامة، إلى درجة خفض نسبة البطالة إلى 0.00 بالمئة، والرفع من قيمة الدخل الفردي وبالتالي اخراج جل العائلات من حالة الفقر.

2.4.2 الأثار على الدخل وسعر الصرف:

يتسبب الفساد السياسي بالكثير من الاثار على الجانب الاقتصادي خاصة في الجانب المتعلق بالممارسات الاقتصادية اليومية التي تهم المواطن الجزائري والتونسي، وبالاستناد إلى أن الدولتين تدخلان في إطار الدول النامية بالإضافة إلى أن الغالبية المطلقة للشعبين مسلمة، وهذا ما يجعل الاهتمام منصبا نحو الدخل وسعر الصرف، فمصاريف علاج الأمراض المستعصية والتجارة الخارجية واقامة شعيرة الحج ... وغيرها ستكون مستندة إلى الدخل الجيد وسعر صرف العملة، وباعتبار أن الفساد السياسي معرقل لعجلة التنمية فسيأثر بشدة على هاذين العنصرين كالاتي :

- يؤدي الفساد السياسي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا ما يؤدي إلى خلق الطبقية الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فالفراغ الذي يشهده دخل المواطن مقارنة مع سوق السلع والبضائع والخدمات في الجزائر وتونس وسع الفجوة بين الطبقة المتوسطة والغنية، مما أدى إلى بروز بوادر سقوط الطبقة الوسطى خاصة وأن أصحاب الدخل المتوسط، الذين كانوا في غنى عن اللجوء إلى الدين في المعاملات التجارية البسيطة، هذا دون ذكر الكم والنوع فاقتناء البضائع والسلع.

- يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي وهذا ما يساعد على تراجع المستوى المعيشية، خاصة وأن جل المشاريع ستغلق بسبب المعاملات البيروقراطية التي تحتاج إلى الرشوة، وهذا ما أثر بشدة على سوق العمل في الجزائر وتونس حيث أصبحت مناصب العمل شحيحة جدا ولا تتماشى مع واقع النمو الديمغرافي.
- التهرب الضريبي القائم على المحسوبية والرشوة من شأنه أن يسبب عجزا في ميزانية الدول، بالإضافة على فتح المجال أمام مؤسسات معينة، ليتعاظم ربحها وتكتسح السوق بكل قوتها الامر الذي يتسبب بالضرورة إلى افلاس المؤسسات (الشركات) المنافسة ... وغيرها.

أما في جانب تحديد سعر الصرف فمن المتعارف عليه أن الدول النامية تقوم بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى بنسبة أقل بهدف جذب الاستثمار الأجنبي بهدف التقليل من نسبة البطالة تكوين اليد العاملة المحلية اكتساب الخيارات وغيرها، إلا أنها عند تخفيض قيمة عملتها تسعى للحفاظ على مستوى الانخفاض حتى لا ينهار نهائيا، بالرغم من أن الدولة التونسية وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد إلا أنها حافظة على قيمة الدينار.

جدول رقم (17): جدول يوضح قيمة الدينار التونسي مع اليورو والدولار الأمريكي منذ سنة 2016 حتى 2022

العملة / السنة	الدينار التونسي	اليورو	الدولار الامريكي
2016	01	0.41	0.47
2017	01	0.36	0.41
2018	01	0.32	0.38
2019	01	0.29	0.33
2020	01	0.31	0.35
2021	01	0.30	0.36
2022	01	0.30	0.33

من انجاز الطالب وفقا للبيانات التالية: (Google , 2022)

وبالمقارنة مع الجزائر فالجدول التالي يبين الفرق بينهما

جدول رقم 18: جدول يوضح قيمة الدينار الجزائري مع اليورو والدولار الأمريكي منذ سنة 2016 حتى 2022

العملة / السنة	الدينار الجزائري	اليورو	الدولار الامريكي
2016	01	0.0080	0.0091
2017	01	0.0082	0.0092
2018	01	0.0074	0.0086
2019	01	0.0074	0.0084
2020	01	0.0069	0.0078
2021	01	0.0062	0.0075
2022	01	0.0064	0.0069

من انجاز الطالب وفقا للبيانات التالية (Google Finance, 2022)

إن السيطرة على سوق التبادل تمنح الدولة القدرة على إجراء الإصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، لكن الممارسات الفاسدة من تهريب للعملة الصعبة خارج الوطن أو صبها في السوق السوداء، وفي كلتا الحالتين ستشهد السوق الرسمية ندرة في الصرف مما يأثر سلبا على المواطن بالدرجة الأولى فكل المعاملات التي يقوم بها والتي تستند على العملة الصعبة ستصبح صعبة ومكلفة جدا، خاصة وأن الدولة في ظل ندرة العملة الأجنبية ستعمل على تقييد الصرف وتحديده بمبلغ معين فقط في السنة، مما يجعل المواطن يتوجه إلى السوق السوداء لسد حاجيته، وللإشارة فمن الوعود التي أقرها الرئيس عبد المجيد تبون رفع الحاجز عن صرف العملة الصعبة لأنها لا تتوافق مع متطلبات التنقل خارج البلاد، إلا أنه لم يقم بأي إجراء حتى الان وهذا ما يدخل في إطار الوعود الجوفاء، حيث أن سعر الصرف لا زال لا يتعدى 115 يورو فالسنة للفرد الواحد.

وبالمقارنة مع الدولة التونسية فهي تمنح مبلغا معتبرا من العملة الصعبة سنويا تحت إطار المنحة السياحية والمقدرة بـ 6000 آلاف دينار تونسي حسب سعر الصرف في ذلك الحين أي حوالي 1800 يورو.

وبالرغم من الاختلاف في عملية توزيع العملة الأجنبية خلال السنة بين الدولتين إلا أن الندرة في سوق الصرف في تزايد، وذلك بسبب ارتفاع الطلب عليها، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاعها في السوق السوداء، وبذلك يتوجه كل من له سلطة ونفوذ داخل البنك المركزي لتمويل السوق السوداء حتى يحقق مكاسبا وأرباحا خيالة، خاصة وأن السوق السوداء تتميز بالحركة والنشاط في شراء الغرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة محظورة سواء كانت غير قانونية كالمخدرات أو التجارة بالأعضاء أو الرق...، أو الأنشطة المجمدة مؤقتا و التي تراها الدولة مضرة بالاقتصاد الوطني و كل هذا يؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات.

كذلك يأثر الفساد السياسي على زيادة نسبة التضخم وذلك من خلال:

- ارتفاع حدة الفقر وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات والسلع، ولتي يكون السبب الرئيسي في ارتفاعها تعويض ما يدفع من رشاوي للفاسدين، ونتيجة لارتفاع معدلات إنفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيرها وليس نتيجة لتكلفتها الإنتاجية. (حمدي ، 2008، صفحة 72).
- انتشار ظاهرة تهريب السلع والبضائع إلى الدول المجاورة وهذا ما يحدث بين الحدود الجزائرية التونسية وحتى الليبية، حيث أن المازوت والسلع الالكترونية الجزائرية التي تستوردها يتم تهريبها إلى تونس لتباع هناك حتى يستفيد البائع من فرق سعر العملة، وهذا ما يتسبب في ندرتها في السوق المحلية وارتفاع أسعارها وحدوث التضخم.
- يتسبب الفساد في انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الدولية، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الواردات مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدل التضخم.
- بالإضافة إلى ما سبق يتسبب بانخفاض نمو الإيرادات العامة والجمركية نتيجة التهرب لدفعها في عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة الضريبية من أجل تغطية هذا العجز قد تلجأ الدولة إلى التوسع النقدي وهذا يتسبب في ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

بعد كل ما تطرقنا إليه من محاور نصل إلى الخلاصة التالية:

إن ظاهرة الفساد السياسي في الفترات السابقة انتشرت بقوة في الجزائر وتونس حيث أن كل الأرقام والاحصائيات تشير إلى وجود انتشار مجموعة كبيرة من الآفات الاجتماعية، بسبب تفشي الفساد السياسي، وهذا ما يؤدي الى التفكير بان هناك مخططات تهدف إلى نشر الفساد على المستوى الاجتماعي، هذا الفساد مرتبط بنشر السلوكات اللاأخلاقية التي من شأنها أن توقع بالعقول الشبانية، في شباك المخدرات والمهلوسات والخمور وغيرها بهدف إبعاد الشباب عن التفكير في كل ما هو مرتبط بمستقبله ومستقبل بلده.

الفساد السياسي استشرى حتى طال المنظومة الاقتصادية في كلا البلدين حيث أن الخزينة العمومية عانت من متقلدي السلطة في كثير من المناسبات، الامر الذي كلفها خسائر بمليارات الدولارات، الفساد السياسي في كلا البلدين تسبب بإبقائها في صنف الدول السائرة في طريق النمو، بالرغم من أن الدولة تزخر بإمكانيات سواء من الجانب الجغرافي أو المادي وحتى البشري، تمكنها من الدخول إلى التصنيع وإقامة شركات متعددة في المجالات التي تكسبها قوة حقيقية على المستوى الإقليمي والعالمي.

الفصل الثالث: العمل الميداني لمنظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد السياسي

الفصل الثالث: العمل الميداني لمنظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد السياسي

تمهيد

تعمل منظمات المجتمع المدني في العديد من المجالات، خاصة منها ما هو متعلق بالنشاط الاجتماعي الذي يمثل أصل نشأتها، إلا أنها في الآونة الأخيرة اكتست أهمية بالغة بسبب النشاطات التي تقوم بها، مما منحها مجموعة من الامتيازات على رأسها سلطة الرقابة وهذا وفق ما أقره القانون الجزائري والقانون التونسي.

وعليه تحاول منظمات المجتمع المدني السعي لإثبات نفسها في هذا المجال من خلال المحافظة على السير السليم للعملية الانتخابية، وهذا باعتمادها على مشاريع القوانين التي أعطتها مجالا للولوج إلى السلطة الرقابية لتصبح جزءا منها، كما تحاول جاهدة ضمان إنجاز المشاريع التنموية والترقوية المسطرة في برنامج الحكومة، وذلك من خلال مراقبة الجهات المعنية التي يسهر على تنفيذها وعلى رأسهم الولاة ورؤساء الدوائر والمجالس الشعبية البلدية بالاشتراك مع مؤسسات أخرى، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني برفع تقارير وشكاوى حسب الحاجة وحسب النطاق الذي عرف انتهاك أو تجاوز في استخدام السلطة الممنوحة.

1.3 رقابة منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس على العملية الديمقراطية

تعمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس وفق مجموعة من القوانين التي تمنحها سلطة المراقبة في البلديات الدوائر وحتى الولايات، حيث أقرت الجزائر من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 54 على ضرورة ترقية القانون المتعلق بالجمعيات إلى قانون عضوي، كما تم دسترة الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني من خلال المادة 194، وكذلك نصت المادة بعضويتها في اللجان المستقلة لمراقبة الانتخابات، كما أقرت الدولة التونسية كذلك في المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والذي أقر حصرا، بتحرر الجمعيات من القيود المجحفة التي وضعها النظام القديم ، وجاء في المادة الأولى منه : "حرية تأسيس الجمعيات والانضمام اليها والنشاط في إطارها و.. تدعيم دور منظمات المجتمع المدني، وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها."

كذلك قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، بسن مجموعة من التعليمات التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في العمليات التطوعية، التي تقوم بها البلدية لدعم ذوي الدخل المحدود ومنعدمي الدخل، وذلك بمراقبة العملية التوزيعية لها، بالإضافة إلى إعطائها المجال لمراقبة عملية توزيع السكنات الاجتماعية، وغيرها من الوظائف التي تأثر بشدة على السياسة العامة الموجهة لخدمة المواطن مباشرة.

1.1.3 رقابة منظمات المجتمع المدني الجزائرية على الانتخابات

إن عملية تحديد الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني على الانتخابات، يكون من خلال تحديد العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والدولة، سنقوم بتحديد تداعيات تلك العلاقة على دور منظمات المجتمع المدني الجزائري والتونسي في الانتخابات، ثم تحديد أثر ذلك على العملية الانتخابية.

يمكن تحديد نجاعة العملية الرقابية لمنظمات المجتمع المدني على الانتخابات، عبر مراجعة الدور الذي قام به خلال الانتخابات السابقة، والتي سبقت الحراك الشعبي من جهة، ونمط العلاقة بينها من جهة أخرى، واستنادا إلى هذين العاملين فالعملية الرقابية التي من المفروض أن تكون بموضوعية خلال الانتخابات السابقة، تتنافى مع الدور الفعلي لمنظمات المجتمع المدني، فقد لوحظ عليها قيامها بالتعبئة لصالح مرشح السلطة، أي المرشح من طرف حزب جبهة التحرير الديمقراطية، وهذا في ما

يخص الانتخابات الرئاسية، حيث قامت عديد الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية بتسخير كل امكانيتها وعلاقتها الاجتماعية، من أجل تعبئة المواطنين وتحسيسهم بضرورة الانتخابات، وبضرورة التصويت وبالرغم من أن هذا من الأعمال التي تقوم بها الجمعيات لتضمن وجود انتخابات شفافة، إلا أن حيادها عن حث المواطنين للانتخاب بحرية تامة، واختيار مرشح يوافق طموحاتهم وآفاقهم المرجوة جعلتها تحيد عن مسارها وموضعيتها ودورها المفترض في نظام سياسي ديمقراطي، فالأصل في منظمات المجتمع المدني المراقبة من أجل الحفاظ على النزاهة والديمقراطية والمصداقية، في فرز الصناديق، إلا أنها خلال الحملات الانتخابية للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة أصبحت تشكل تحالفات لدعمه، ومساندته خاصة في انتخابات 2004 (منير ، 2011، صفحة 420)، نذكر منها:

-المركزية النقابية للمنظمة العامة للعمال الجزائريين.

-تحالف جمعيات الوسط.

وخروج منظمات المجتمع المدني الجزائرية عن حيادها وإقامتها لهذه التحالفات، جعل الانتخابات تحسم قبل موعد الانتخاب، وهذا ما أثر على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات وتحوله إلى موال للسلطة وليس طرفا مراقبا يهدف إلى ضمان سير العملية الانتخابية بنزاهة، مما ينجر عنه اختلال في التوازنات بين الأحزاب وحيازة حزب واحد على السلطة (منير ، 2011، صفحة 421).

بسبب ما سبق ذكره من موالاة المجتمع المدني للسلطة تأثرت العملية الانتخابية وتراجعت مصداقيتها وذلك بسبب (منير ، 2011، الصفحات 422-421):

-القضاء على عامل التنافسية التي تميز الانتخابات الديمقراطية، حيث أن الانتخابات أصبحت تحسم ميدانيا بسبب التفوق المادي، والمعنوي لمرشح حزب جبهة التحرير الوطني.

-الانسحاب التدريجي للمترشحين والمنافسين ولجوئهم إلى دعم مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، مما أنشأ مصطلح جديد على الساحة السياسية وهو "التطبيع"، حيث تحوت ظاهرة التطبيع لمتغير أساسي يساهم في افشال العملية الديمقراطية، خاصة وأن العهدات الأربع التي سبقت رئاسة عبد المجيد تبون شهدت انسحاب العديد من الأحزاب ودعمها للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة.

-تراجع المقبلين على الانتخاب، بسبب المرجعية الفكرية للمواطن، التي تقوم على أن الانتخابات محسومة فلماذا انتخب؟، وهذا النظرة التي أدت إلى العزوف يتم تبريرها من طرف المواطنين بأنها وسيلة لكيلا يمنح الرئيس الفائز الشرعية التامة، وهذا ما سيجعل الرئيس المنتخب يسعى لإرضائهم وحتى وإن كانت مشاريعه المخطط لها وهمية تستنزف الخزينة العمومية، من أجل كسب رضا المعارضين واقدامهم على دعمه في العهدة الموالية.

وبذلك تكون رقابة المجتمع المدني في الانتخابات الرئاسية، رقابة لا تمد بصلة إلى المحايدة فالهدف منها إضفاء الشرعية المزعومة على الانتخابات لا غير، وعليه بظهور منظمات المجتمع المدني كطرف في الانتخابات، أصبح التلاعب في الانتخابات لا يحتاج إلى التلاعب بالنسب في عملية التصويت أو في فرز الأصوات، فيكفي أن تروج منظمات المجتمع المدني لمرشح معين على أنه يليق بمنصب الرئيس وستحسم النتيجة لصالحه (منير ، 2011، صفحة 423).

أما فيما يخص انتخابات 2019 فهي لم تختلف كثيرا عن الانتخابات السابقة فقد قام حزب جبهة التحرير بتشكيل حزام سياسي، مكون من جمعيات ومنظمات مجتمع مدني، فبالرغم من تحرك المجتمع المدني ضد السلطة قبل الانتخابات وقيامه بواجبه إلا أنه حاد عنه مجددا، حيث شهدت الانتخابات توجه منظمات المجتمع المدني لخدمة الأجندات السياسية والتضييق على الأحزاب السياسية المعارضة لحزب جبهة التحرير الوطني، ونتج عن هذا إنشاء تكتل لمنظمات المجتمع المدني بمساعي الرئيس أطلق عليه اسم نداء الوطن، وذلك من أجل إضفاء الشرعية على فوز مرشح حزب جبهة التحرير الوطني (لحياني ، 2021).

وأثارت هذه الحركة استياء الكثير من الأحزاب وعلى رأسها حزب حركة مجتمع السلم والذي أكد على لسان رئيسه، بأن عملية تسخير السياسي لمنظمات المجتمع المدني أصبحت ظاهرة يجب التصدي لها، لأنها أصبحت تشكل قوة في يد السلطة من أجل الاستمرار في الحكم، وهذا الأسلوب تم العمل به في السابق والنتيجة كانت إلحاق الأضرار بتحقيق تنمية مستدامة في كل القطاعات (لحياني ، 2021).

وعليه أصبح من الضروري وضع بنود قانونية تكفل إيقاف الاستغلال السياسي للمجتمع المدني وابعاده عن الممارسة السياسية التي لا تتعلق بالرقابة، فالممارسات التي يقوم بها حاليا تمثل وجها من أوجه الفساد السياسي والمتمثلة في تظليل الرأي العام، فقيام هذه المنظمات بالرقابة التي تكفلها القوانين

الدولية تنبع من احتوائها على خاصية التعاون الرسمي وغير الرسمي مع المؤسسات والمواطنين عن طريق نفوذ أفرادها من أجل اظهار الحقيقة لعامة الشعب.

للإشارة فإن عملية الاستغلال السياسي للمجتمع المدني كانت في السابق تتم بشكل غير رسمي أما حاليا وخلال فترة حكم الرئيس عبد المجيد تبون فقد اكتست طابعا رسميا حسب راي بعض المحللين، وذلك من خلال تصريح الرئيس دعا فيه إلى إنشاء تكتل "نداء الوطن"، الذي سيقوم بضم جمعيات وتنظيمات مدنية مختلفة، تحت رعاية الرئيس الجمهورية، هذا بالإضافة إلى الإعلان عن إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني.

وعليه سيعمل التكتل والمرصد لدعم أفكار وتوجهات السلطة ودعم خطط التي تهدف إلى تشكيل حزام سياسي وشعبي يشمل كل مكونات المجتمع المدني، وكانت بوادر ضم المجتمع المدني وتسييره ليكون تحت يد السطلة، وذلك منذ اعلان الترشح للرئاسة باسم المجتمع المدني، كما قام رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتعيين نزيه رمضان مستشارا مكلفا بالمجتمع المدني وأمره بعقد مجموعة من اللقاءات مع رؤساء منظمات المجتمع المدني وذلك من أجل تشكيل فدراليات ولائية وجمعها لاحقاً في تكتل مركزي. (لحياني ، 2021).

الا أن الرئيس نفى جملة وتفصيلا هذه الإشارات لسعي السلطة للسيطرة على المجتمع المدني، خاصة وان أساس انشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني هو مناقضة السياسة العامة مع كل فئات المجتمع، خاصة وان القرارات الأخيرة له تبرز سعيه لإرضاء كافة افراد المجتمع.

2.1.3 رقابة منظمات المجتمع المدني التونسية على الانتخابات

أما فيم يخص الدولة التونسية فمنظمات المجتمع المدني تعمل على رقابة الانتخابات من خلال تحديد الملامح التشريعية المؤطرة للمسار الانتخابي، حيث عملت منظمات المجتمع المدني على تحسيس المواطنين بضرورة التوجه لصناديق الاقتراع، بعد سقوط نظام بن علي وذلك من أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي، فقد قامت الجمعية التونسية للقانون الدستوري خلال فترة التحضير للانتخابات، بتبسيط المصطلحات القانونية وتفسير طبيعة الانتخابات التأسيسية لدى عموم المواطنين.

بسبب الانتهاكات التي عرفها الدستور التونسي في عهد بن علي، والتي أدت إلى اضعاف النظام التشريعي تدخلت منظمات المجتمع المدني في تونس، خلال فترة انتخابات أكتوبر 2011 لمراقبة التجاوزات وتحديد الاختلالات والثغرات القانونية الموجودة في المرسوم، الذي نظم انتخابات 2011 وفي المرسوم الذي حدد مهام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وقد خرجت الجمعيات من هذه الانتخابات بتوصيات عملية للمجلس الوطني التأسيسي الذي كلف بإعداد قانون انتخابي جديد، وقانون للهيئة الجديدة المكلفة بإدارة العملية الانتخابية.

لم يقتصر عمل منظمات المجتمع المدني على الجانب النظري فقط، والمتمثل في تقديم آراء وتوجيهات للسلطة، بل تعدى ذلك للنزول إلى الميدان من أجل مراقبة التطبيق الفعلي للإدارة التونسية ابتداء من عملية تسجيل الناخبين، وعملية المراقبة استندت إلى الملاحظة من أجل رصد وجمع كل المعلومات المتعلقة بطريقة سير العملية الانتخابية، بكامل حلقاتها لغرض تقييمها من حيث مدى التزامها بالإطار القانوني للانتخابات، ومدى استجابتها لمعايير الانتخابات الديمقراطية.

وخلال عملية مراقبة الانتخابات في تونس قامت جمعية عتيد بتكوين 1200 ملاحظ للانتخابات تم توزيعهم على أغلبية مكاتب التصويت في تونس، فبالرغم من أن الملاحظين الدوليين أقروا بنزاهة وشفافية الانتخابات التونسية فقد كان للمنظمات التونسية بعض الانتقادات خاصة في مجال تقديم المعلومات آنيا عن عدد ونسبة التصويت، إلا أنه كان هناك اجماع تام بحرية التصويت بالإضافة إلى حيادية منظمات المجتمع المدني وعدم دخولها كطرف داعم لمرشح على حساب الآخرين.

إن قدرت المجتمع المدني التونسي على الولوج إلى الرقابة، من أجل مكافحة الفساد السياسي في الجانب المتعلق بالتزوير في الانتخابات، سببها الاستيعاب الفعلي للحكومة التونسية لضرورة اشراك منظمات المجتمع المدني، خاصة لقدرته على حشد أكبر عدد من الداعمين لمكافحة الفساد السياسي وهذا ما أنجر عنه وضع قوانين جديدة، تكفل اشراك المجتمع المدني في العملية الرقابية للانتخابات وذلك من خلال (العشي، 2014):

-الفصل 121 الذي خول "الملاحظين من منظمات مجتمع المدني" إلى جانب ممثلي المرشحين، "تدوين ملحوظاتهم حول سير الاقتراع ضمن مذكرة تُرفق وجوباً بمحضر عملية الاقتراع".

-الفصل 132 والذي أكد على ضرورة حضورهم خلال عملية فرز الأصوات.

من مميزات القانون الجديد منحه صلاحية الرقابة المدونة لمنظمات المجتمع المدني، حيث أن هذه الخاصية تضمن وصول الشكوى حول الانتخابات بشكل رسمي وقانوني، مما يفرض على السلطة القانونية والتشريعية والتنفيذية التدخل من أجل معاقبة المجرمين الذي يسعون لتدليس الانتخابات.

للإشارة سابقا كان من الممنوع على منظمات المجتمع المدني تدوين ملاحظات ورفع التقارير فدورها كان يقتصر على الحضور فقط دون ابداء أي رأي، الا أن القانون الجديد من قدرة الولوج إلى النظام الانتخابي وطرح كل البدائل التي تكفل نجاح العملية الانتخابية.

وعليه كونت منظمات المجتمع الجمعيات آلاف الملاحظين أغلبهم من الشباب المتطوع، هذا التكوين يمنح الدولة التونسية فرصة كبيرة، في إنشاء جيل يعي مفهوم العمل المدني والمواطنة، وهو ما سيمنع دخول المواطن في صراع مع السلطة طالما أنه يستطيع التغيير عن طريق الولوج إلى منظمات المجتمع المدني، وهذه الفكرة تستند إلى عدد الملاحظين المتطوعين الذين تجاوزوا حاجز العشرة الاف ملاحظ مكون متطوع للعمل في الانتخابات (العشي، 2014).

وعلى العموم فالانتخابات التشريعية كما أبرزت مواطن القوة في المجتمع المدني التونسي فقد أبرزت بعض النقائص التي يجب تداركها، والعمل على إصلاحها خاصة منها التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، فمن الضروري أن تكون هناك رابطة تجمع رؤساء منظمات المجتمع المدني ليتم وضع خطط تشاركية تضمن الانفصال التام عن الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تدارس السبل حول إيجاد بدائل للتمويل الأجنبي التي تحضا به منظمات المجتمع المدني التونسي، فبالرغم من أن القوانين التونسية تقر صراحة بإمكانية حصول المنظمات على تمويل أجنبي، إلا أنه يشكك في نزاهتها من جهة ويمثل نقطة ضعف يمكن للسلطة أن تستغله ضدها ،في حال وصل تضارب المصالح إلى نقطة الانسداد (العشي، 2014).

تبقى النقطة الأخيرة والمتعلقة بتمويل منظمات المجتمع المدني التونسي مثيرة للجدل، فعملية تكوين آلاف الملاحظين، بالإضافة إلى توفير المأكل والمشرب والمسكن والتنقل تحتاج إلى ميزانية لا تتوافق مع تمويل داخلي من الأعضاء الأساسين والمداخيل من دفع حقوق الاشتراك وغيرها، وهذا يؤدي

إلى طرح تساؤل من أين تأتي منظمات المجتمع المدني التونسي مثل منظمة عتيد ومرصد شاهد لمراقبة الانتخابات وأنا يقظ.

إن مجريات الحديث عن رقابة المجتمع المدني للانتخابات تضطرنا للتوقف عند نقط العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، فالمعطيات السابقة تشير إلى أن العلاقة بينهما في الجزائر وتونس تختلف اختلاف كلي، حيث أن العلاقة بينهما في الجزائر تتسم بالدمج والاستيعاب، ويظهر ذلك من خلال (بوحنينة، 2014):

- ادماج منظمات المجتمع المدني والتي تجاوزت 120 ألف جمعية في السياق العام للخطاب السياسي غير المؤسس الداعم للسلطة، والذي لا يحتوي على برنامج فعلي للنهوض بالاقتصاد الأمر الذي أدى إلى دخلوها تحت لواء الكثير من الأحزاب السياسية، مما يجعلها أداة لتسويق الأحزاب السياسية من أجل التعبئة السياسية في مناسبات عديدة.
- استخدام أسلوب التبني، بحيث تقوم الأحزاب السياسية في خطاب مسؤوليها بالدعوة إلى تبني أفكار منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى خدمة المجتمع لا غير، وبذلك يتوجه عمل منظمات المجتمع المدني إلى وضع خطط للأحزاب السياسية.

للإشارة فإن منظمات المجتمع المدني تعتبر سابقا محطة لإنتاج الكوادر، التي يجب أن تأخذا مكانا في السلطة، سواء في البرلمان أو التعينات الوزارية إلا أنه ومؤخرا وبسبب السياسة الممنهجة لتحييد منظمات المجتمع المدني عن طريقها، تحولت إلى ابواق للتطبيع.

وحسب رأي رشيد معلاوي وهو رئيس النقابة المستقلة للعمال في الجزائر أن السلطة خلقت منظمات مجتمع مدني، على شكل مؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية وأكثر قوة من منظمات المجتمع المدني الحقيقية، مما أدى بالمنظمات الحقيقية إلى التراجع وعدم القدرة على ممارسة نشاطها، الذي وجدت من أجله، وعلل ذلك بمثال عن إقامة هيئة ما بين النقابات والتي أصبحت تهاجم عبر وسائل الإعلام رئيس النقابة الوطنية للعمال، وبذلك فالهيئة الجديدة تسعى لإصدار ميثاق أخلاقي تمضي عليه جميع النقابات التي تقبع تحت لوائها، حتى لا تخرج هذه النقابات مستقبلاً عما يتم تبنيه من سياسات أو احتجاجات مهددًا بالعمل على رحيل السلطة (بوحنينة، 2014).

كل هذه الإشارات والعلامات تدل على وجود نظام زبائني بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وهذه العلاقة تقوم على منفعة متبادلة فالأول يسعى لزيادة النفوذ والشهرة والثاني يسعى إلى السلطة والمال، وهذا ما يخلق شكلا جديدا من أشكال الفساد السياسي.

فالزبائنية والتي تصنف كشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي والتي تكون متواجدة بكثرة في الدول التي تبنت النظام الديمقراطي كالجزائر وتونس وغيرها، والزبائنية عبارة عن نمط من العلاقات يظهر في مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الجزائرية، وقد تم استعمال هذه العلاقات للاستحواذ على المجتمع المدني بمعنى دولنته، من طرف الدولة بجعله متغيرًا تابعًا للعمل الحكومي السلطوي.

وعليه فمنظمات المجتمع المدني الجزائري، لا تؤثر بالقوة المطلوبة على الفساد السياسي، خاصة وأن أرباب النقابات وأصحاب رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا عن المسار الذي أوجدوا من أجله هذه المنظمات، بحيث تحولا إلى جسر ينقل الأحزاب وبمعنى أدق المرشحين إلى الثراء والثروة والسلطة، الأمر الذي زاد من تأزم وضعية الفساد السياسي في الجزائر.

إن تفشي ظاهرة الفساد السياسي عن طريق الزبائنية يعود إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي لهؤلاء الأفراد، خاصة وأن العلاقات التقليدية تشكل هاجسا فكريا مرتبطا بالرجولة لدى هؤلاء الأفراد، ففي نظرهم رد طلب لقريب أو صديق مقرب أشد جرما من ارتكاب معاصي دينية أو كسر لوائح قانونية، إلا أنه لا يمكننا الانكار بوجود بوادر منظمات مجتمع مدني لها قوة حقيقية للتأثير على السلطة، خاصة وأنه هناك منظمات تحتوي على عناصر تشكل محور قوة، وهي كالآتي (بوحنينة، 2014):

- دمج المرأة والشباب خاصة الحاصل منهم على الشهادات في هذه المنظمات ودفعهم إلى تقلد أدوار حقيقية داخل المجتمع.
- وضع النخب العلمية في مواقع قيادية داخل منظمات المجتمع المدني.
- استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمنتسبين إليها.

بالمقارنة مع ما تقوم به منظمات المجتمع المدني في تونس، فهناك فارق واضح جدا بينها وبين نظيرتها الجزائرية، فمنظمات المجتمع المدني التونسي وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل في

صدام دائم مع السلطة، من أجل مصالح المواطن التونسي، فهو لا يتوانى في الضغط على السلطة من أجل توفير مناخ مادي ومعنوي من أجل تطوير مستوى العمل داخل تونس.

إن سلوك منظمات المجتمع المدني في تونس، أدى بالسلطة إلى محاولة التضيق عليها من خلال تحديد مواردها المالية، حيث أنه بدأت المناقشات داخل حكومة قيس سعيد حول إلغاء التمويل الأجنبي والتعديل فطريقة إنشاء المنظمات والجمعيات والنقابات، الأمر الذي أدى ب13 منظمة إلى توقيع بيان رفض هذه المنظمات لأي قانون يحد من عملها ويضيق عليها صلاحيتها، التي اكتسبتاها بعد الثورة وقد استغلت هذه المنظمات قرار الرئيس قيس سعيد بتجميد البرلمان حيث بدأت بعملية تعبئة الجماهير كإجراء احترازي، وذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي تحت عنوان ضربة جديدة سيوجهها قيس سعيد لضمانات حقوق الانسان، خاصة وأن مشروع قانون تنظيم منظمات المجتمع المدني الذي يتم التشاور فيه يتدخل في كل التفاصيل منها : التمويل، الوظائف وحتى عملية التعبير من شأنه أن يمنح السلطات صلاحيات واسعة وسلطة تقديرية للتدخل في طريقة تكوين الجمعيات ووظائفها، وأعمالها، وتمويلها، وقدرتها على التحدث علنا عن عملها والتعبير عن آرائها." (منظمات تطالب السلطات التونسية بوقف فرض قيود على المجتمع المدني، 2022)

وبالنظر إلى الخدمات التي توفرها منظمات المجتمع المدني في تونس فإن القانون الذي تم طرحه للتشاور، سيضر بالمجتمع التونسي خاصة في جانب تقديم إعانات من أجل دعم الأسر ذات الدخل المحدود، هذا ما بادرت "هيومن رايتس ووتش" بالتصريح له بقولها إن المنظمات غير الحكومية في تونس لعبت دورا حاسما في توفير الخدمات الأساسية لعامة الشعب ومحاسبة الحكومة، لذلك ينبغي أن يكون بتعزيز عملها وحمايته وليس تهديده." (منظمات تطالب السلطات التونسية بوقف فرض قيود على المجتمع المدني، 2022)

بعد كل ما قامت به منظمات المجتمع المدني، واستغلالها لكامل لنفوذها، صدرت عن الحكومة التونسية تصريحات تنفي فيها سعيها لتقييد عمل الجمعيات والنقابات، وغيرها من التنظيمات الاجتماعية وأن ما تم تداوله دعايات مغرضة تهدف لزعزعة الاستقرار في البلاد.

وبذلك تكون منظمات المجتمع المدني في تونس ذات تأثير كبير على الحكومة التونسية بعكس ما يكون في الجزائر، فمنظمات المجتمع المدني أداة من الأدوات التي تستخدم في امتصاص غضب الشعب بل وحتى إرضائه بالواقع الذي يعيشه.

2.3 رقابة منظمات المجتمع المدني على السياسات العامة في مجالها الأدنى (البلديات والدوائر، الولايات)

تعتبر العملية الرقابية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني على البلديات في الجزائر وتونس، إحدى أهم التطورات السياسية التي تمنح للمواطن حق المشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أقرت الدولة التونسية وفقا للمرسوم عدد 88-2011:" يجوز للتونسيين والمقيمين الأجانب تكوين منظمات المجتمع المدني بحرّية، والقيام بمجموعة واسعة من الأنشطة، والضغط على السلطات فيما يتعلّق بالقوانين والسياسات، والتحدث علنا عن عملها وآرائها، والحصول على تمويلات أجنبيّة دون ترخيص من الحكومة.

1.2.3 رقابة منظمات المجتمع المدني على المستوى البلدي والولائي في تونس

يقر الدستور التونسي صراحة في الفصل 139منه، باب السلطة المحلية على إدراج منظمات المجتمع المدني كعضو أساسي في الاجتماعات التي تخص التنمية المحلية، من أجل ضمان وجود ديمقراطية تشاركية، وقد عبر عن ذلك بـ:" تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية وأساسيات الحوكمة، حتى تسنى لها ضمان أوسع لإسهامات للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية، ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون".

و بعد أن تم التصويت بالإيجاب على القانون الأساسي الخاص بالجماعات المحلية، والذي مكنها من صلاحيات وامتيازات على رأسها سلطة التدبير الحر لتحقيق التنمية المستدامة، وبالرغم من قلة المصوتين في الانتخابات البلدية في تونس، إلا أن منظمات المجتمع المدني دفعت ببعض نشطائها في القوائم الحرة للانتخابات، وهناك من تحصل منهم على المرتبة الأولى وطنيا من حيث عدد الأصوات والمقاعد، وعليه فإن دور المجتمع المدني لن يقتصر على مجال الدعم الاجتماعي فقط بل سيتعدى إلى المشاركة في وضع أسس جديدة للتنمية المحلية، ومراقبة مختلف أعمال المجالس (القوصري، 2018).

وعليه سيكون الدور الذي يعلبه المجتمع المدني بمثابة سلطة سطلة جديدة، تعمل على وضع اقتراحات للسلطة المنتخبة وهو الدور التشاركي من جهة، ومعارضتها إذا ما كان لها قرارات مجحفة من

جهة أخرى وهو الدور الرقابي، وهذا لا يعني أن تدخل معها في عداء سياسي ولكن لا تجاملها أبدا (القوصري، 2018).

أ- **الدور التشاركي**

حيث نص القانون الأساسي على الدور التشاركي لمنظمات المجتمع المدني في العمل البلدي وأعطى القانون لهم بمقتضى الفصل (216) الحقوق التالية (العشي، 2014):

1- الحق في الحضور وتقديم المقترحات في الجلسات التمهيدية للمجلس البلدي

تنعقد هذه الجلسات قبل شهر على الاقل من جلسة المجلس البلدي، والمقترحات التي طرحت تجمع وتدرس وجوبا من طرف اللجان المختصة المنبثقة عن المجلس البلدي، التي تقوم بعرض المقترحات التي ستأثر فعليا على المجلس وعمله في الجلسة العادية للمجلس (القوصري، 2018).

2- المشاركة في أعمال اللجان البلدية

واللجان البلدية تقسم إلى قسمين قار وغير قار:

-اللّجان القارة: ويتكون من الأعضاء الأساسيين للمجلس البلدي وتعقد اللجنة باجتماع أربع أشخاص فما فوق

-اللّجان غير القارة: وتعقد على حسب الحاجة.

وهذي اللجان وظيفتها تقديم مقترحات وحلول للإشكالات ودراسة المشاريع، لكنها لا تملك السلطة التقريرية، كما تمتلك هذه اللجان سلطة اشراك أي شخص أو تنظيم يمكن أن يفيد البلدية برأيه أو خبرته (القوصري، 2018).

ب – الدور الرقابي

تعتبر القوانين السابقة دليلا صريحا على إشراك منظمات المجتمع المدني كعضو مراقب ومساهم في كل الأعمال التي تقوم بها البلديات، والمتعلقة منها بمنح المشاريع من أجل التنمية المحلية للبلديات خاصة وأن هياكل المجتمع المدني تتداخل في الشأن المحلي، وذلك عن طريق المساهمة في العملية

التنموية وذلك بتنمية المهارات الفردية والجماعية من خلال توفير فرص التدريب في المجالات التي تمكن الأفراد من شرح أفكاره التنموية، بشكل يضمن دراستها، والعمليات التدريبية عادة ما تكون في التخطيط الإستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وسبل تنزيلها، وبذلك يمكن ضمان ديمقراطية تشاركية من خلال إدماج كل المتدخلين من مؤسسات الدولة والإدارات الجهوية، وممثلي المجالس البلدية وممثلين عن المجتمع المدني.

إن نجاح منظمات المجتمع المدني التونسي في العملية الرقابية ودعمه للتنمية المحليّة يرتبط أساسا بتكوين قاعدة بيانات، تحتوي على آراء المواطنين في الحكم المحلي أي في من يسير بلدياتهم وللإشارة فقاعدة البيانات تبنى على المؤشرات الخاصة، وعليه يجب أن تحتوي على سوابق المسؤولين ومستوى أخلاقهم، التزامهم الديني ... وغيرها، وهذا حتى تكون الرقابة فاعلة ومُرَكزَة أكثر على من لديهم نقاط ضعف، الأمر الذي يجعل عملية مكافحة الفساد السياسي على مستوى البلديات تبدو أسهل وأسرع وأنجع، كذلك يسهل من عملية تحديد المشاريع ذات الأولوية، ويزيد من احتمالية اتخاذ القرارات المناسبة بطريقة تشاركية من خلال انصهار المواطنين في السيرورة التنموية.

ونأخذ منظمة الياسمين كعينة لمنظمات المجتمع المدني، الفاعلة في تونس على مستوى البلديات والتي تسعى إلى دعم التنمية المحلية وتعزيز ثقافة المشاركة الديمقراطية الفعالة، حيث تعمل المؤسسة على تنظيم ورشات عمل تشاركية تجمع الفاعلين على المستوى المحلي، من أفراد وممثلي جمعيات وأعضاء وموظفين في البلديات، حتى يتم إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف بهدف صياغة رؤى مشتركة وحلول ناجعة تعزز التنمية المحلية، والحوكمة التشاركية في الشأن العام المحلي والوطني (بن عيسى).

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف قامت منظمة الياسمين بتطوير، برامج تدريبية من أجل تحديد أدق وأولويات الاحتياجات التي تخص المساهمين في التنمية المحلية، حتى تستطيع تأطير مشاركتهم بشكل فعال وتستطيع معرفة دوافعهم ومستوى طموحهم، أسلوب الحوار، مستوى الثقافة وغيرها من المعلومات التي يتم تحديد مستوى الفرد الثقافي والأخلاقي والعلمي، بهدف وضع برنامج يوائم المستوى المطلوب، وعليه تقوم بتدريب الشباب والنساء والباحثين الشبان ورجال الأعمال، حول المواضيع الأساسية التي من خلالها يعي المتدرب سواء كان مستشار في البلدية او رجل أعمال يهدف إلى الفوز بمناقصة

أو مزايدة، وظيفته الأساسية، حقوقه، واجباته، صلاحيات عمله على المستوى المحلي، العقوبات القانونية التي يتعرض لها في حاله اخلاله بوظيفته (بن عيسى)

قامت كذلك منظمة ياسمين بإنجاز مشروع "مسار" والذي يقوم على أساس دعم اللامركزية والتنمية المحلية" الذي تنفذه مؤسسة الياسمين بالشراكة مع الصندوق الوطني للديمقراطية.NED ، وهذا المشروع يحسب لمنظمات المجتمع المدني التونسي كعمل حقيقي يبرز قوته كفاعل مؤثر في عملية مكافحة الفساد السياسي، يساهم هذا المشروع في اصلاح اللامركزية في عملية التنمية المحلية وذلك عن طريق دراسة الأرشيف المحلي للبلدية، وتحديد العوائق والثغرات الموجودة في الخدمات التي قامت بها البلدية في السابق، وهذه العملية تكون عن طريق تقييم تشاركي لمختلف محاور المسار ومراحله وذلك عبر إدماج وتشريك مختلف الفاعلين، وتعزيز انخراطهم في الديمقراطية التشاركية بهدف تحقيق للتنمية المحلية، وهذا المشروع عملت به كل من بلدية بنزرت وتونس الكبرى ونابل (بن عيسى).

وقد اشتغل وعمل هذا المشروع على اجراء لقاءات مع رؤساء البلديات بهدف وضع تقييم للامركزية كما تم عقد مجموعة من الدورات التدريبية، لصالح أعضاء المجالس البلديّة حول إعداد المؤشرات التشاركية لتقييم التشريعات، كذلك قامت منظمة ياسمين في هذا المشروع بإجراء 5 مسوحات ميدانية حول تقييم جودة الخدمات البلدية، بهدف معرفة رأي المواطن البسيط في الخدمات التي يتم تقديمه من طرف البلدية، كذلك تحديد الأساسيات الحقيقية التي يريدها المواطن من البلدية في أقرب الآجال، لتقوم بعد ذلك بتنظيم ورشات تشاركية مع مختلف المتدخلين، من أجل إعداد استراتيجية تنمية مدينة بنزرت (بن عيسى)

وعليه فإن منظمات المجتمع المدني تجاوزت المستوى الرقابي على مستوى البلديات وتعدت ذلك للوصول إلى مستوى الشراكة مع البلديات، فهي تقوم بعملية تكوين لرؤساء المجالس وتدريبهم على القيام بواجباتهم على الشكل الذي يجب أن يكون، كما أنها تقوم بطرح حلول لكثير من المشاكل والأزمات التي تواجه البلديات، فقد قامت البلديات خلال الأزمة الاقتصادية الحالية التي تعصف بتونس بعد جائحة كوفيد19 بطلب يد العون من منظمات المجتمع المدني، لتساند البلديات في تقديم يد العون للفئات الهشة حتى لا تتضرر جراء الركود الاقتصادي الذي تشهده تونس، وهذه العملية ستكون بالضرورة تشاركية بين البلدية والمنظمات، وللإشارة فإن هذا الطلب كان عن طريق قرار من وزارة الشؤون المحلية والبيئة

وهذا يشير إلى الدور الذي تلعبه هذه المنظمات على المستوى المحلي (دعوة لتقديم مقترحات موجهة إلى منظمات المجتمع المدني بتونس لتقديم مساعدات للفئات الهشة على المستوى المحلي، 2020)

2.2.3 رقابة منظمات المجتمع المدني على المستوى البلدي والولائي الجزائري

تنشط منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بقوة، لأهميتها البارزة في إدارة وتسيير الشأن المحلي، فمنظمات المجتمع المدني تعتبر أحد الفواعل الأساسية التي تثبت وجود نظام ديمقراطي تشاركي.

إن عمل منظمات المجتمع المدني الجزائرية في المستوى البلدي يكون على نطاقين أساسيين الأول يكون في الجانب التنموي للمجالس المحلية، والثاني في مكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

أولا: الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني الجزائري

قبل أن نشير إلى دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجالس المحلية سنحدد القوانين التي تسمح بذلك:

- قانون البلدية 11/10، قانون الولاية رقم 7/12 حيث يقر هذين القانونين صراحة على الدور الضروري لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز دور المجالس المنتخبة في مجال التنمية المحلية وترسيخ مبادئ الديمقراطية.
- قانون البلدية رقم 10/11 المادة 11 إلى 14: تعزيز دور المواطن في إدارة شؤون البلدية.
- قانون الولاية 7/12 المادتان 97 و98: حيث تقر صراحة بضرورة ترقية الهياكل القاعدية وحماية التراث الثقافي بالتشاور مع الجمعيات المختصة في هذه المجالات (الجريدة الرسمية، 2012).

يتجلى دور المجتمع المدني على المستوى البلدي في:

- تشجيع وتطوير المبادرات الذاتية، الهادفة لتطوير المخططات والبرامج التي تصاغ على المستوى البلدي، والتي تصاغ عادة دون مراعاة للمتطلبات الحقيقية للسكان.
- تنظيم وتطوير ثقافة المواطنين في ممارسة الرقابة على أعمال البلدية، بحيث يتم رفع الشكاوى عن طريق هذه المنظمات، دون الدخول في صراع كلامي مع المنتخبين أو غيرهم.

وعليه تدخل منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار، سيسمح بتحقيق إرضاء أوسع للمواطنين من جهة، وممارسة الرقابة التصحيحية على البلدية من جهة أخرى، وذلك لتجنب الصدامات بين المواطنين والبلدية، والتي من شأنها أن تعرقل إنشاء المشاريع في موعدها.

بالرغم من أن المشرع الجزائري، حدد مجالات مبادرات منظمات المجتمع المدني، وقد أعطاها صلاحيات واسعة، إلا أن العمل الذي تقوم به ليس كافيا، خاصة وأن بعض رؤساء المنظمات يتغافلون عن رفع الشكاوى والتقارير، لكسب امتيازات لدى المجلس الشعبي البلدي وحتى لدى رئيس الدائرة، ومن بين المبادرات التي قدمت لمنظمات المجتمع المدني:

- المبادرات المحلية: وقد تم تحديدها في المادة 12 من قانون البلدية 10/11، حيث أنه يأمر صراحة المجلس الشعبي البلدي، بتحديد كل السبل اللازمة من أجل المبادرات المحلية، إلا أنه لم يحدد الأطراف ولا المجالات التي ستتم المبادرات فيها، إلا أن هذا لا يمنع منظمات المجتمع المدني والأفراد، وحتى القطاع الخاص من القيام بمبادرات من أجل تفعيل عمل المجالس الشعبية البلدية، وبالتالي المساهمة في تسيير الشؤون العامة المحلية تعتبر مبادرة محلية.
- الاستشارة المحلية: حيث تم الإشارة إلى هذا العنصر في المادة 13 من قانون البلدية، والذي يقر بإمكانية استشارة الخبراء والشخصيات المحلية، وممثلي الجمعيات في وذلك قصد الوصول إلى الإحاطة بموضوع معين أو وضع قرار نهائي، مبني على رأي خبير في ذلك المجال، وهذا ما أكد عليه قانون الولاية كذلك في المادة 91 منه، قانون 07/12 والذي أكد على ضرورة أخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير اللازمة لاستشارة المواطنين، حول الخيارات المقترحة من أجل التهيئة والتنمية.

تعتبر هذه القوانين دفعة حقيقية لعملية اتخاذ القرار، خاصة وأنها تفتح مجالات لأفكار جديدة بإمكانها تطوير المشاريع، وانجازها في أقل فترة وفي الحيز الجغرافي الفعلي لها، خاصة وأن آراء منظمات المجتمع المدني التي ليس لها ولاء حزبي، وإنما تضع مصلحة المواطن فوق كل اعتبار، وآراء هذه المنظمات وحتى المواطنين والمؤسسات الخاصة، في العادة ما تكون حلا مرضيا للأحزاب المتشاركة في تسيير المجلس الشعبي البلدي، ففي حالة انسداد سياسي الذي يعرقل مسار التنمية ويعطل العجلة الاقتصادية للبلدية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني التدخل لإرضاء كل الأطراف.

ثانيا: الدور الرقابي

كفل المشرع الجزائري الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني، وحدد لها مجموعة من الوسائل لتتمكن من القيام بدورها الرقابي، كما يجب فبالإضافة إلى القانونين السابقين للبلدية والولاية، نجد كذلك المرسوم التنفيذي 190/16 و105/13 والمرسوم التنفيذي 217/13 والذين يتضمن النظام الداخلي للمجلس الشعبي البلدي والولائي، والذي يسمح لمنظمات المجتمع المدني بـ:

- حضور جلسات المجالس المحلية المنتخبة: حيث أن حضور جلسات المجالس المحلية وحضور المناقصات، يمنح منظمات المجتمع المدني قدرة الاطلاع على طريقة التسيير ومعرفة إذا ماكان هناك تلاعبات في الصفقات المبرمة، وحتى يتسنى لمنظمات المجتمع المدني البحث في خبايا الصفقات وغيرها، أقر المشرع الجزائري في المواد 08 و09 من المرسوم رقم 131/88 بضرورة إعلام المواطنين عن طريق نشر الإعلان المتضمن تاريخ الجلسات، وإلصاق مشروع جدول أعمال الجلسات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور.
- الاطلاع على المداولات في المجالس المنتخبة: في إطار الرقابة البعدية تم منح منظمات المجتمع المدني، وحتى المواطنين الحق في الحصول على نسخ من محاضر المداولات على نفقته، وهذا ما أقر به قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12.

حيث أن هذه القوانين تمكن منظمات المجتمع المدني والمواطنين، من معرفة القرارات النهائية للبلدية وهل تم أخذ اقتراحاتهم وتطلعاتهم من خلال هذه القرارات.

3.3 دور منظمات المجتمع المدني في توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي

تعتبر العملية التوجيهية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني إحدى الأعمال التي يجب أن تقوم بها، باعتبارها من المصادر الموثوقة للمعلومات، وللإشارة فإن مصطلح التوجيه في معجم المعاني الجامع معناه: الارشاد والنصح والبيان (تعريف و معنى توجيه في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، بلا تاريخ).

وعليه فعملية التوجيه هنا تكون عن طرق الإرشاد والنصح والبيان، ليست فرضا على الحكومة باعتبارها المتقلدة لوظيفة إعداد السياسة العامة للدولة وتوجيهها، كما أن توجيه منظمات المجتمع المدني للسياسة العامة أمر ضروري وهذا استنادا للتعريفات التالية للسياسة العامة:

حيث يعرفها كل من "مارك ليند نبريك M. Lindenberg" و"بنيامين كروسبي B. Grosby" بأنها عملية تخضع لعمليات الأخذ والمساومات، باعتبارها عملية نظامية تحضا بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن: ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه (الفهداوي ، 2001، صفحة 32).

بالرغم من أن هذه النظرة البرغماتية، إلا أنها تقر بوجود مبدأ المساومة وهذا يعني أن هناك أطارف يجب أن تتم مساومتها حتى تمرر المشاريع التي تقرها السياسة العامة، وعدم تحديد جهة معينة بعينها يدل على وجود عدة أطراف بإمكانهم التأثير على السياسة العامة في أي بلد.

في حين يرى "دافيد استون David Easton" أن السياسة العامة يمكن فهمها كمحصلة نهائية للتفاعلات الاجتماعية مع تحولات البيئة الشاملة، التي تفرز المنظمات والقواعد والسلوكيات والأنماط التفاعلية والعلاقات التأثيرية التي تمثل بدورها أصولا للظاهرة السياسية، التي يتعاطى معها النظام السياسي، وتشكل أسسا ضابطة للتكيف معها، لذلك فالسياسة العامة بالنسبة لأستون هي توزيع القيم في المجتمع توزيعا سلطويا ملزما من خلال القرارات والاجراءات الموزعة لتلك القيم، ضمن عملية التفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية (المنوفي، 2006، صفحة 35).

كما يؤكد "جبريال ألموند Gabrial Almond" على أن السياسة العامة تعبر عن الصيغة التحصيلية للعملية التفاعلية بين المدخلات (مطالب ودعم) والمخرجات (قدرات وقرارات وسياسات)، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية، والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن السياسة العامة تعبر ترجمة المطالب من كل فئات المجتمع إلى قرارات تهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وباعتبار أن منظمات المجتمع المدني جزء من المجتمع لأنها متكونة منه وتسعى لتحقيق مصالحه، ابتداء من مصلحة أفراد التنظيم إلى الأفراد الذين تحتك بهم في إطار القانون، وبعيدا عن المستويات الشخصية مع المؤسسات الرسمية فهي عنصر أساسي يضفي الشفافية على الممارسات السياسية

1.3.3 طرق تأثير منظمات المجتمع المدني في تونس والجزائر على السياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي

إن امتلاك منظمات المجتمع المدني لفعالية حقيقية على التأثير، مرتبط بقدرتها على الوصل إلى صانعي القرار وإنشاء اتصال بهم، وهذه الاتصالات تكون بسلوك الطرق الشرعية وغير الشرعية.

1.1.3.3 قنوات الاتصال الشرعية:

تعتبر قنوات الاتصال الشرعية من القنوات المهمة في عملية الاتصال بصناع القرار من أجل توجيه السياسات العامة لمكافحة الفساد، وتتمثل قنوات الاتصال الشرعية في العلاقات المباشرة الشخصية بين أعضاء التنظيمات والوزراء، وقيادات الجيش والأمن، البرلمانيين ... وغيرهم، ممن يمثلون جزءا من صنع السياسة العامة ففي الجزائر وتونس، تمتلك منظمات المجتمع المدني على غرار "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" والاتحاد العام للشغل التونسي، الذين تربطهما علاقات شخصية بالوزراء، وهذه العلاقات يتم من خلالها تحقيق المطالب والأهداف، ويتم من خلالها الاستجابة للتوجيهات والإرشادات المطروحة في شتى المجالات دون اللجوء إلى الاحتجاجات والإضرابات.

وتستخدم كذلك منظمات المجتمع المدني التونسي والجزائري، وسائل الاعلام من صحف ومجلات وحتى بعض القنوات التي تستضيف نشطاء اجتماعيين، من أجل إظهار بعض الحقائق التي يجب على

الحكومة التدخل من أجل إيجاد حلول لها، وتستخدم كذلك هذه المنظمات ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال صفحات رسمية خاصة بها لتوثيق نشاطاتها والعراقيل التي تصطدم بها، فكثير من الفضائح نشرت عبر هذه المواقع تخص سياسيين، اعتدوا على مراسيم تنفيذية وتعليمات وزارية وقوانين دستورية كذلك تعتمد منظمات المجتمع المدني على هذه الوسائل باعتبارها، إحدى القنوات الرسمية لتوجيه السياسة العامة، من أجل إبداء آرائها حول السياسة العامة التي تنتهجها الدولة، وتمثل هذه الآراء التغذية العكسية للسياسة العامة، حيث أن هذه الآراء تمثل تبليغا صريحا للحكومة من أجل التحرك لإيجاد حلول للقرارات التي صاغتها، خاصة وأن هذه القرارات إن لم تصب في مصلحة المواطنين يمكن تأويلها على أنها فساد سياسي موجه من طرف السلطة للإضرار بالمواطنين.

تعتبر الندوات والمؤتمرات التي تعقدها منظمات المجتمع المدني، إحدى القنوات الرسمية التي من خلالها تسعى لتوجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي، حيث أن هذه الندوات والمؤتمرات يتم فيها تقديم دعوات للإطارات السامية في كلا الدولتين، ويتم خلال هذه الندوات والمؤتمرات عرض نماذج رائدة في عملية مكافحة الفساد السياسي، كما يتم فيها تقديم مقترحات جديدة لمكافحة هذه الظاهرة بالإضافة إلى نقل الواقع الذي يعيشه المواطن، ومعاناته من السياسات التي تنتهجها الدولة، والتي لا تصب في مصالحه، فأن كل المنظمات الرائدة في المجال السياسي تناهض سياسة الخوصصة والتي تعتمدها السياسة العامة لكلا البلدين، فبالرغم من أن سياسة الخوصصة أصبحت تقوم على المشاركة بالنسب المئوية من أجل اكتساب الخبرة، إلى أن عدم فتح المجال للأفكار والطاقات الشبانية والتي تسببت في هجرة عدد كبير من الأدمغة.

وعليه فإن سياسة الخوصصة والمستندة على مخطط استراتيجي طويل المدى، من أجل كسب الخبرة وإقامة مشاريع مشابهة يكون أصلها شراكات محلية محضة، تعد سياسة فاشلة لأن الخسائر فيها والمرتبطة خاصة بالعامل البشري لا تسمح لمشاريع أخرى بالقيام، لأن أصحاب الأفكار هاجروا، وعليه فمنظمات المجتمع المدني تعتبر مثل هذه السياسات فاشلة فسادا صارخا في حق الأجيال الصاعدة.

لهذا نجد منظمات المجتمع المدني تلجأ إلى الاحتجاجات والإضرابات، لتشكل ضغطا مباشرا غير عنيف، حينما لا تفلح الندوات والمؤتمرات والمراسلات في تغير وصنع القوانين ورسم السياسة العامة

للدولة، وتسعى من خلال هذه الإضرابات لجلب نظر الاعلام وكسب الرأي العام في صفها، لتأثر بشدة على صناع القرار السياسي في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة.

2.1.3.3 قنوات الاتصال غير الشرعية:

حيث تعتبر حلا بديلا لمنظمات المجتمع المدني وفي العامة لا ينصح بهذا الخيار لتستخدمه هذه المنظمات، لذلك على الحكومة أن تستجيب لبعض المطالب وحتى لا يتم الوصول إلى استخدام الوسائل غير الشرعية، والتي تتمثل في الشغب والعنف السياسي والعصيان المدني والذي ينظر إليه على أنه أسلوب حضاري، الا أنه يسبب خسائر كارثية على المستوى الاقتصادي.

وتتعدد الحالات التي استخدمت فيها منظمات المجتمع المدني العنف السياسي كوسيلة للتعبير عن الرفض المطلق للسياسة العامة، باعتبارها تنم عن فساد سياسي مطلق، لأنها لا تخدم الصالح العام للمواطن، بل تسعى إلى تدمير القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للأفراد، فكلما تواجه هذه الدول أزمة اقتصادية كان السبب فيها القرارات السياسية الفاشلة يكون المواطن هو الضحية الأولى، فتجد كلا الدولتين ترفع من قيمة الضرائب، مما يتسبب برفع قيمة السلع والبضائع وتتأخر في دفع الأجور ليدخل المواطن في متاهة توفير الحاجيات الأساسية.

ففي الجزائر مثلا وبعد العشرية السوداء، حيث عانت الجزائر في عشر سنوات من خسائر مادية فاقت الـ20 مليار دولار، وخسائر بشرية تجاوزت ال200 ألف قتيل والسبب فيها هو الفساد السياسي والتعسف في استخدام السلطة لكسب الانتخابات، حيث أن هذا الفساد السياسي والذي قوبل باستخدام العنف والشغب من أجل إقرار النتائج الحقيقية للانتخابات، فالبرغم من أن الصراع كان سياسيا حزبيا إلا أن منظمات المجتمع المدني كانت جزءا منه، حيث أن بعض ممثلي النقابات الذين لهم موالاة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، خرجوا في هذه المظاهرات العنيفة ودعموا هذا الأسلوب في حل الأزمة السياسية، إلا أنه وبعد السيطرة على الأوضاع واستتباب الأمن تم الدخول في مناقشات واجتماعات ثلاثية من أجل استدراك الكوارث الناجمة عن العشرية السوداء، وفي وجهات نظر أخرى تنميق صورة النظام السياسي بالاعتماد على منظمات المجتمع المدني، حيث أن هذه المناقشات تمت عن طريق اجتماعات تجمع بين الحكومة والنقابات المركزية ونقابات أرباب العمل، وهي الاجتماعات الثلاثية، أما الاجتماعات الأخرى فكانت ثنائية بين الحكومة والنقابات المركزية من أجل الإصلاح السياسي

والاجتماعي والاقتصادي، وكان الهدف الأول محاولة استرجاع ثقة المواطن بالدولة بعد الأزمة السياسية التي حدثت والتي تم وصفها بالإرهاب وذلك بسبب ارتفاع عدد الضحايا.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في تونس فهي كذلك، تستخدم العنف خلال المظاهرات كوسيلة للتعبير عن الغضب الجامح لرفض مطالبها، والمطالب التي تكون في العادة عن زيادة الأجور وفتح مناصب للشغل ... وغيرها، الأصل فيها هو الفساد السياسي المتمثل في عدم تحديد سياسة عامة تخدم مصالح المواطنين، وحتى المشاريع التي يتم إنجازها وتظهر على أنها في خدمتهم تحتوي على تلاعبات وفساد يتسبب بأضرار كارثية، ففي الثورة التونسية سنة 2011 تحركت المنظمات المجتمع المدني عن طريق المظاهرات ودخل أعضائها مع عامة الشعب في صدامات مع الأمن.

2.3.3 وسائل منظمات المجتمع المدني الجزائري في توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد

تشارك منظمات المجتمع المدني الجزائري في إعداد مخططات السياسة العامة عامة والسياسة العامة لي مكافحة الفساد خاصة، بالاستناد إلى المادة 39 التي تتيح للنقابات الأكثر تمثيلا على الصعيد الوطني بالمشاركة في إعداد المخططات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

وباعتبار النقابات من منظمات المجتمع المدني فإنها ستسعى لمكافحة الفساد حسب القطاع التي أنشئت من أجله، فالنقابات تعمل على مكافحة الفساد السياسي داخل قطاعها من خلال محاربة كل فرد يعرقل تمرير المخططات التنموية، كما أنها تعمل على مكافحة الفساد السياسية في حالة تمرير قراراته لتتماشى مع ثقافة للمجتمع وتطلعاته نحو التنمية، باعتبار القوانين التي تم سنها من أجل مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسة العامة ككل، وليس مكافحة الفساد فقط فإنه يطغى عليها الجانب النقابي فقط، حيث تشارك 17 نقابة من أصل 65 في هذا المجال، في حين تقتصر مشاركة باقي الجمعيات والنقابات بصفة غير مباشرة، حيث تقوم باقي الجمعيات في الجزائر بتوجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد عن طريق لفت انتباه المدراء الجهويين والولاة ووسطاء الجمهورية ومندوبي الوزراء، إلى قضايا الفساد التي قاموا بكشفها وذلك عن طريق المراسلات، رفع شكاوى وطلبات المقابلة.

على الرغم من أن البرلمان الجزائري لا يتضمن في قانونه الداخلي ولا العضوي المنظم لأعماله إمكانية لمشاركة منظمات المجتمع المدني بأي شكل من الأشكال، إلا أنه في بعض الحالات تشارك

الجمعيات في عمل اللجان البرلمانية المتخصصة التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وبالرغم من أنها لا تشارك في ممارسة الرقابة الرسمية على السلطة التنفيذية إلا أنها تمارسها بصفة شبه رسمية وذلك من خلال:

- **الدعم المعلوماتي للبرلمانيين:**

حيث تهاجم منظمات المجتمع المدني الوزراء الفاسدين من خلال تقارير مزودة بإثباتات رسمية للبرلمانين، من أجل محاسبة الوزراء الفاسدين في الدورة الرسمية للبرلمان.

- **التشهير عبر منصات التواصل الاجتماعي:**

حيث تعمل بعض المنظمات عن طريق أفرادها على كشف فساد المسؤولين من وزراء وبيروقراطيين... وغيرهم ممن يصنعون وينفذون سياسة الدولة عن طريق نشر مقاطع فيديو، وهذه المقاطع المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي يتبانها أفراد محدودو السلطة.

حيث أن رؤوس الفساد تتجنب الدخول معهم في قضايا التشهير عبر القضاء خوفا من أن تبرز التحقيقات فسادهم، وبالتالي يتجاهلون كل الأسئلة الصحفية في هذا الموضوع.

- **الاستشارة:**

وتكون شفهيا عند الاستقبال والاجتماعات المخصصة لهذا الغرض، وحتى الوعود تقدم شفهيا في تتبع قضايا، إلا أنه هذه الوعود عادة ما تكون مجرد كلام عابر خاصة وأنها غير ملزمة قانونا بوثيقة رسمية، كما أن هذه الاستشارة ترتبط بقوة الجمعية أو النقابة أو الهيئة أيا كان نوع التنظيم، فالتنظيم الذي يملك رئيسه علاقات رسمية قوية يمكنه أن يلبي حاجة المواطنين التي تصطدم بشتى أنواع الفساد السياسي، وللتأثير على الجانحين إلى الفساد السياسي تسعى بعض الجمعيات إلى تنسيق جهودها على شكل شبكات وفيدراليات، بغية التأثير أكثر على القرار والمشاركة في الاستشارة حوله.

- **التنسيق والتعاون لتنفيذ السياسة العامة:**

بالرغم من عملية التنسيق لم تشمل كل الوزارات إلا أن بعض الوزارات فسحت المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية تنفيذ وصنع السياسات العامة الخاصة بها، فالبرغم من أن هذه العملية جاءت براغماتية بالدرجة الأولى بهدف عدم تضارب مصالح الوزارات مع الجمعيات إلا أنها تعتبر خطوة جيدة تقرب منظمات المجتمع المدني من مراكز صنع القرار.

ومن بين الوزارات التي أصبحت تنسق مع منظمات المجتمع المدني، من أجل ترشيد النفقات في المشاريع وكسب الدعم الفكري والبشري من هذه المنظمات وزارة البيئة، حيث أن هذه التنسيق يمنح القدرة لمنظمات المجتمع المدني، على ممارسة خاصية الرقابة على عمل وزارة البيئة باعتبارها جزء منه وبالتالي سيمكنها مكافحة الفساد، باعتبارها مساعدا في عملية صنع السياسات العامة، وهذا ما أقره قانون البيئة رقم03/10 المتعلق بحماية البيئة، في إطار التنمية المستدامة، هذا القانون جاء أساسا من أجل تنظيم المبادئ العامة التي من خلالها تتم عملية حماية البيئة، والمحافظة عليها وتطوير المنشآت الخاصة بها، كما يؤكد على رغبة الجزائر الفعلية من أجل تدعيم العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية المستدامة، ففي هذا الاطار يتم القضاء على السكنات الهشة المخالفة للتنظيم البيئي وتعويضها بسكنات قائمة على أساس احترام الغطاء النباتي، كما ركز هذا القانون على القواعد الأساسية لتسيير البيئة وإصلاحها، عن طريق تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، من خلال الجمعيات التي تعمل في مجال حماية البيئة، كما أعطت وزارة البيئات تعليمات لمصالحها المختصة من أجل تتبع عملية تنفيذ هذا القرار (قرقاح، 2010/2011).

وباعتبار أن الفساد السياسي يمكن أن يلحق الضرر بالبيئة، من خلال منح التراخيص لإنشاء بعض المصانع أمام التجمعات السكنية، فالبعض من المستثمرين يستفيدون من أراضي دون مقابل كعملية لجذبهم من أجل الاستثمار إلا أن هذه المصانع يتم إنشائها دون مراعاة للبيئة، الأمر الذي يسمح وفق القانون لهذه المنظمات بالتدخل عن طريق تبليغ المصالح الرسمية ووقف هذا الانتهاك.

كذلك من خلال عملية التنسيق ساهمت منظمات المجتمع المدني، في مكافحة الفساد السياسي الذي ارتقى للوصل إلى تنظيم إرهابي خلال العشرية السوداء، فخلال عملية صنع السياسة العامة في الشق الأمني والمتعلق بالمصالحة الوطنية ،وهو البرنامج الذي أعده الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة

وساهمت فيهكل من المنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب، الجمعية الوطنية لمجاهدين التسليح والاتصالات والتنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، في عملية تحسيس واسعة المدى من اجل جذب المواطنين لدعم هذا المخطط، والتوقف عن سفك الدماء والعودة إلى الحياة الطبيعية، والتنافس في ظل الأمن والبعد عن التعسف في استخدام النفوذ والسلطة الذي رهب المواطنين.

- **الضغط المتكرر لتلبية المطالب**

تضغط منظمات المجتمع المدني على مراكز صنع القرار، من خلال المراسلات والمظاهرات من أجل تغيير قرار أو وضع قرار جديد حيز التنفيذ، فعدم مراعاة الحكومة للظروف التي يعيشها المواطن لا سيما في المجال المتعلق بتمهيد وتيسير الظروف له، من أجل ممارسة عمله بأريحية، خاصة وأنه يقوم بخدمتها يعد شكلا من أشكال الفساد السياسي، فالضغط المادي الذي أرهق كاهل الفلاحين في فترة معينة أدى إلى تراكم الديون عليهم، فمنهم من عانى من الجفاف ومنهم من عانى من الحرائق ومنهم من عانى من ضعف المنتوج ومنهم من فشل استثماره، هذا بالإضافة إلى ضعف قيمة القمح في السنوات السابقة حيث كان القنطار الواحد من القمح يساوي 2400 دج جزائري، فقد عانى الفلاح من القيمة المنخفضة للقمح والتي تشتريها الدولة منه، بالإضافة إلى أن التكلفة الانتاجية وتكلفة المعيشة مع الظروف السابقة أدت بالفلاح إلى الاستدانة من الدولة ومع الوقت تراكمت وأصبحت تعرقل قيامه بالعمل على أتم وجه.

قامت منظمات المجتمع المدني بالتدخل من أجل إيجاد حل لهذا الإشكال الذي يواجه الفلاح في إطار سياسة عامة لا تتماشى مع الواقع الذي يعيشه، فسعى "الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين" الى إقناع السلطة بضرورة مسح الديون أهمها الضرائب المتراكمة على كامل الفلاحين ومستحقات الضمان الاجتماعي.

فالبرغم من هناك آراء تقر بأن هذه الإجراء يخدم أصحاب الديون الضخمة والتي تقدر بالمليارات إلا أن هذا الاجراء أزاح عن بعض الفلاحين الصغار والمتوسطين شبح المحكمة والسجن، وقام بتحفيزهم من أجل زيادة الإنتاج.

يعتبر العمل الذي قامت به منظمة "الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين" إنجازا يحسب لصالح منظمات المجتمع المدني على صعيد مكافحة الفساد السياسي، وعلى صعيد توجيه السياسة العامة من أجل فك وثاق الفلاحين ودعمهم ماديا ليتجاوزوا الأزمات التي يمرون بها، خاصة بعد أن تمت الموافقة على مساعي الاتحاد حيث استجاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وأصدر قرارا بمسح جميع ديون الفلاحين في فيفري 2009، حيث قدرت الديون بـ 41 مليار دينار ببنك الفلاحة والتنمية الريفية و11 مليار دولار على مستوى البنك الفلاحي (قرقاح، 2010/2011).

ووفقا لتعليمات الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تدخل وزير المالية عبد الكريم جودي الذي أجرى لقاء مع رئيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، وأكد له فيه عن قيامه بإعادة جدولة الديون بالصانعين التابعين لقطاع الفلاحة مثل الناشطين في مجال تحويل الطماطم، وقطاع الحليب ومؤسسات العتاد الفلاحي والتخزين.

وسعى الاتحاد في ظل مكافحة الفساد السياسي المتمثل في هضم حقوق الفلاحين الذين عانوا كثيرا في جانب التأمينات الفلاحية، حيث أن الخسائر التي تلحق بالفلاحين في أعوام الجفاف أو في حال ما مستهم الحرائق والكوارث الطبيعية، تكون بمبالغ خيالية بالنسبة لهم، فخلال الكوارث الطبيعية يتحول الكثير من الفلاحين من حالة غنى إلى فقر مدقع، وهذا كله بسبب وجود فساد ينخر في الهيئة التنفيذية، حيث أنه وفي تلك الفترة وإلى حد الآن يتم توريد القمح الصلب واستيراد القمح اللين، حيث أن التخطيط الاستراتيجي كان يقوم على أساس شراء القمح من الفلاح بسعر متدني، وبيعه لكسب العملة الصعبة من فرق القيمة بين القمح اللين والصلب، وعليه تم دحض هذا الفساد من خلال مساعي الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، حيث رفع سعر القنطار إلى 4500 دج الأمر الذي عاد برفع قيمة الإنتاج وبذلك تم استعمال هذه الزيادة والتي فاقت قيمتها نسبة 100% في تطوير العمل الفلاحي، وانعاش الاقتصاد، من خلال تطور قدرة الفلاحين المادية التي منحتهم القدرة على شراء معدات جديدة ومتطورة وشراء مختلف الأسمدة الزراعية.

وعليه نجح تدخل الاتحاد في دحض الفساد المتعلق بسوء التخطيط الاستراتيجي، خاصة وأنه في تم قبول طلبها من طرف الوزارة فيما يخص الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، من أجل القروض الإيجازية الخاصة بالتجهيزات وعتاد الإنتاج الوطني المستعمل لأغراض فلاحية، كالعتاد الفلاحي

والتجهيزات الضرورية لهذا القطاع، وبذلك يكون الاتحاد قد حقق مبتغاه في تحقيق مصالح أعضاءه خاصة والفلاحين عامة، خاصة وأن توجيهه للسياسة العامة عن طريق الضغط على مراكز صنع القرار عاد بالفائدة على الفلاحين ودفع عجلة الاقتصاد والتنمية لتتقدم خطوات في مجال الإنتاج الزراعي.

- **تقديم مقترحات للسياسة العامة:**

حيث أن تقديم المقترحات للسلطة يدخل في تجديد بعض الأطر التنظيمية التي لا تتماش مع الواقع المعاش، وفي النظرة الأولى يبدو أن المقترحات المقدمة، تكون في إطار اصلاح القوانين الإدارية من أجل تيسير الأعمال، إلا أن التحقيقات الأخيرة والمتعلقة بالفساد السياسي أثبتت أن الفساد المتعلق بالتسيير الإداري كان ممنهجا من طرف السلطة من أجل نهب المال العام، وعليه كل ما يتعلق بسوء التسيير والذي يعود بالمنفعة على السلطة يعتبر فسادا سياسيا، وباعتبار أن التنظيمات الاجتماعية المتخصصة في قطاعات تعلم هذا، فقد كانت ترفع مقترحات من أجل تصحيح مسار المخططات الاستراتيجية والتي كانت مغايرة للواقع المعاش (قرقاح، 2010/2011).

ومن بين الأمثلة التي على ذلك الفساد الممنهج، من طرف وزيرة التعليم السابقة، حيث كان هذا الفساد موجها إلى شلل التعليم في الجزائر من خلال مخالفة القيم والمبادئ الدينية التي يقوم عليها، حيث عمدت إلى مسخ الهوية الوطنية والمس بمبادئ أول نوفمبر، من خلال السياسة المنتهجة لخلق فساد اجتماعي، متمثل في محو العقائد الإسلامية، كذلك قامت بحذف البسملة من الكتاب المدرسي، كما قامت بالاستغناء عن أسماء الصحابة الكرام و تعويضهم بأناس عاديين من كتب الطور الابتدائي ، كما تم وضع صور في كتب الابتدائي تأثر على اللاوعي عند الطفل ليتحول التقرب بين الذكور والإناث إلى أمر طبيعي، كما تم استحداث شعبة الفنون في الطور الثانوي، وإدخال فكرة الوقوف دقيقة صمت كنوع من أنواع التعبير عن الحزن...، وغيرها من القرارات التي تعارض المبادئ و القيم الاسلامية.

هذه القرارات لم تعارضها جل النقابات التعليمية إلا نقابتين وهما: تنسيقية أساتذة العلوم الشرعية والاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، فقد قامتا بإرسال مقترحات حول استحداث شعبة العلوم الشرعية بدل من شعبة الفنون، كما قدمتا بدائل عن القرارات المتعلقة بالكتب المدرسية، وبالرغم من أن هذه المقترحات لم تتلق أي صدى، إلا أنها تلقت تجاوبا كبيار على منصات التواصل الاجتماعي، حيث أنه تم استهجان هذه القرارات.

في حين عمل اتحاد الفلاحين على اصلاح القرارات السياسية المتعلقة بعملية تسويق الأسمدة للفلاحين، حيث أن عملية تسويق الأسمدة كانت اعتباطية وتقدم للفلاحين عشوائيا دون استراتيجية مسجلة أو دراسة معدَّة ، كما أن الاستعمال العشوائي أضر بمنتوجات الفلاحين، وخاصة منها ما يتعلق بمنتج العسل، فالنحل يموت جراء امتصاصه وتنفسه لبعض الأسمدة وهذا ما أدى إلى خسائر بالمليارات في هذا الجانب، و قد قدم الاتحاد مقترحا تم الموافقة عليه، والذي ينص على أن توزيع الأسمدة يجب أن يكون على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة بالولايات، خاصة وأنها تعرف الفلاحين المتواجدين في المنطقة، وعلى إثر هذا يتم تجنب كل الأضرار التي يمكن أن تمس بالمنتوجات الفلاحية الناتجة عن الاستخدام العشوائي للأسمدة بطرق غير مدروسة (قرقاح، 2010/2011) .

- **إيقاف تنفيذ بعض من مشاريع السياسة العامة والتعديل من السياسات القائمة**

حيث تعمل بعض النقابات على إيقاف بعض من مشاريع السياسة العامة والتي يراد بها بسط الفساد السياسي، والتي تلحق ضررا بالمواطنين أكثر مما تنفعهم، ومن السياسات التي تم تعطيلها مشروع بيع الأراضي الفلاحية للفلاحين، والتي كانت تقدم بموجب القرار السابق للرئيس الراحل هواري بومدين للفلاحين، كتأجيرها بمبالغ اشتراكية كل سنة، حيث أن عملية البيع تظهر على أنها دعم للفلاحين الصغار إلا أنها تضر بالاقتصاد الوطني فبيع الأراضي للفلاحين، سينجر عنه غياب التسيير الدقيق للمنتوجات وتحديد القيمة الحقيقية للمنتجات كما أنه سيكون هناك تذبذب في الإنتاج هذا بالإضافة إلى دخول الورثة في صراعات، في حال أصبحت الملكية التامة للفلاحين، كما أن البيع سيصب في صالح أصحاب المستثمرات الفلاحية الضخمة، خاصة وأن السعر سيكون منخفضا، مما يدخل الريبة لوجود تواطئ بين المسؤولين وأصحاب رؤوس الأموال في عملية البيع، وهذا ما أدى بمنظمة أبناء الشهداء" والمنظمات الفلاحية الأخرى بالتدخل من أجل وقف انتهاج هذه السياسة، وعملها على تنظيم القطاع الفلاحي في شكل تعاونيات فلاحية (قرقاح، 2010/2011)

كما تعمل بعض الجمعيات والنقابات على التدخل من أجل دفع السلطة للقيام ببعض التعديلات في عملية صنع السياسة العامة، خاصة وأن كثير من السياسات لا تصب في مصالح النقابات خاصة والمواطنين عامة، خاصة وأنها لا ترقى للتعبير عن الأهداف والمطالب المرجوة من السلطة، ففي سنة 2009 وبعد سلسلة الاضرابات التي شنها عمال التربية والتعليم، أملا في تغيير المناهج الهدامة وإرجاع

هيبة الأستاذ ومكانته المرموقة في المجتمع، ونظرا لعدم استجابة الدولة ، الأمر الذي ساهم في إطالة أمد الاحتجاجات، مما أدى الى تراجع مستوى التلاميذ وتأخر دروسهم الأمر الذي أدى إلى انتهاج العتبة لأول مرة في النظام التعليمي، لإنهاء العام الدراسي، حيث أن "الفيدرالية الوطنية لجمعيات أولياء التلاميذ" تدخلت لإيقاف الإضرابات المتكررة حتى لا تتجه الوزارة إلى إعلان سنة بيضاء، أو الاقدام على قرارات تعسفية، كما قامت بالدخول في مفاوضات مع الوزارة التربية والتعليم من أجل اعداد مخطط وطني استدراكي لاستدراك الدروس المتأخرة، والتركيز على عدم إدخال التلاميذ في وتيرة متسارعة بعد فترة من توقف الدراسة، وتجنب حشو الدروس.

وعليه تمكنت الفدرالية من الخروج بإيقاف الاضراب وتحديدها للنقاط العريضة للسياسات العامة من أجل استدراك الدروس.

إن كل ما ذكرناه سابقا يمنح لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر القدرة على المشاركة في صنع القرار وحتى في إصدار التشريعات، إلا أنه تبقى عملية تعزيز الشفافية والنزاهة في مكافحة الفساد السياسي رهينة البيئة التشريعية، والقانونية والتي من شأنها تعزز عملية المحاسبة، وهذا العملية ،تحتاج إلى مشاركة المجتمع المدني من خلال تقديم بعض المقترحات في سن تشريعات جديدة من أجل مكافحة الفساد السياسي، وهذه القوانين إما أن تكون في جانب طريقة المحاسبة أو في جانب تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية (سعيد ياسين، 2014) .

كذلك من الضروري أن تكون هناك علاقة تشاركية بين منظمات المجتمع المدني والسلطة في عملية صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين، حتى لا تشل الحركة الاجتماعية والاقتصادية بسبب لجوء التنظيمات الاجتماعية إلى الإضرابات والمظاهرات، فالمشاركة في الرأي تفتح المجال من أجل توطيد العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة وتحقق المنفعة العامة، (سامي ، 2009) .

ويمكن استخلاص دور منظمات المجتمع المدني في سن القوانين والتشريعات التي تدحض الفساد السياسي فيما يلي: (سامي ، 2009)

- دعم الأعضاء البرلمانيين بكل الوسائل اللازمة من أجل مراقبة نشاط الحكومة، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية في الرقابة، حيث أن منظمات المجتمع المدني تمثل قوة بشرية لجذب

المعلومات اللازمة للبرلمانيين، من أجل رصد الانتهاكات التي تحدث على مستوى الحكومة إلى أصغر نقطة في تنفيذ السياسة العامة.

- الضغط على الحكومة من أجل نشر قضايا الفساد السياسي التي تم اثباتها على المتهمين حتى تكون رادع لغيرهم، ويتم من خلال نشرها كذلك توعية المواطنين بالمساعي الحميدة للدولة من أجل مقاومة الفساد السياسي.
- دعم منظمات المجتمع المدني للسلطة القضائية حتى تضمن استقلاليتها في معالجة قضايا الفساد التي تطرح أمامها، فدعم السلطة القضائية من أجل التطبيق السليم للقانون يمنح للأفراد القدرة على العيش في بيئة قانونية يتم احترام الحريات العامة والحقوق السياسية فيها.

3.3.3: وسائل منظمات المجتمع المدني التونسي في توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي

إن تقلد النظام الديمقراطي في تونس وما تبعه من إمضاء للاتفاقيات الدولية وخاصة منها المتعلقة باحترام حقوق الانسان مكنت المجتمع التونسي من إقامة جمعيات ونقابات، كلها تدخل في إطار التنظيمات الاجتماعية، ومع مرور الوقت اكتسبت منظمات المجتمع المدني القدرة على التدخل من أجل اصلاح السياسة العامة، خاصة في فترة ثورة الربيع العربي في تونس ومصاحبها من عدم استقرار في النظام السياسي.

ففي النظام السابق لم تكن تعرف التنظيمات الاجتماعية في تونس العمل على الصعيد السياسي إلى بعض النقابات، والتي لم تكن تأثر بالمستوى المطلوب في عملية مكافحة الفساد السياسي فكل محاولتها كانت في إطار إيجاد حلول بديلة للمواطن، من أجل توفير أساسيات الحياة له.

أما منذ سنة 2011 بدأت منظمات المجتمع المدني تلعب دورا حقيقيا في توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي، من خلال الضغط على السلطة لتتبع الأموال التي نهبها بن علي وحاشيته وكل من له علاقة بذلك، وخلال هذه الفترة سعت منظمات المجتمع المدني لمراقبة السلطة في عملية استرجاع الأموال المنهوبة، وهذ القدرة على الرقابة امتلكتها منظمات المجتمع المدني من خلال الزخم الناتج عن غضب الشعب، فكل حركة كانت ستقوم بها منظمات المجتمع المدني ضد السلطة سيدعمها المواطنون

كذلك عملت منظمات المجتمع المدني في هذه الفترة على تتبع السلطة القضائية وكل السياسات العامة المرتبطة بها، خاصة في ما يتعلق بعملية توجيه القضاة وتعيينهم للحكم في القضايا المتعلقة بالفساد السياسي، وبعد دستور 2014 والتعديلات التي جاءت فيه والتي أقرت بدور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة، وبذلك أصبح لمنظمات المجتمع المدني دور فعال في توجيه السياسات العامة لمكافحة الفساد السياسي (كواشي و كيم ، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، 2020).

ولا يقتصر عمل هذه المنظمات على مكافحة الفساد السياسي فقط فهي تكافح الفساد بكل فئاته وعلى جميع الأصعدة، سعيا منها لتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة وأن مصادر المعلومات التي توفرها تكون شاملة لكل جوانب المشكلات التي تحيط بالمواطنين، وهذه المشكلات عادة ما يكون وراءها أحد السياسيين الفاسدين اعتبارا للنفوذ والسلطة التي يملكونها، كذلك تعتبر الاقتراحات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني بمثابة التغذية العكسية لعملية صنع السياسات العامة، فالمطالب التي تأتي من طرف هذه المنظمات تأكد على وجود خلل في القرارات المستحدثة، وعليه يجب أخذ اقتراحاتها بعين الاعتبار (كواشي و كيم ، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، 2020).

تعمل منظمات المجتمع المدني التونسي مثلها مثل المنظمات الجزائرية على توجيه السياسة العامة من خلال مجموعة من الطرق، وعلى رأسها التأثير على الرأي العام من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وتعمد إلى عقد المؤتمرات وإنشاء التحالفات، وتسعى من خلالها إلى شن دعاية مضادة دفاعا عن قضية معينة، أو إثارة اهتمام الحكومة لمشكلة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى اقناع الحكومة، وإرغامها على الامتناع عن سياسة عامة معينة أو صنع سياسة عامة جديدة، وبذلك تكون وسائل الاعلام أداة لفرض رقابة على السياسة العامة وكشف انحرافات المسؤولين .

حيث سعت بعض المنظمات التونسية إلى رفض السياسات العامة التي تمس بالعقيدة الدينية الإسلامية في تونس، والتي سعت السلطة للمس بها من خلال السماح للمواطنين بانتهاك حرمة رمضان جهارا نهارا، واعتماد قسمة للورثة تتنافى مع ما جاء به الإسلام، عملت منظمات المجتمع المدني التونسي على نشر هذه السياسة بعد كشفها في الفترة التي كانت تصنع فيها وتم الترويج لها للدعاية المغرضة

في كل العالم الإسلامي، الذي استهجن مثل هذا التصرف من دولة مسلمة، حيث أن هذه الدعايات أتت بثمارها إذ تعرضت السلطة التونسية لضغط كبير من الخارج أدى بها للتراجع عن هذه السياسة الجديدة.

كذلك تعمل منظمات المجتمع المدني التونسي مع الحكومة على صعيد واحد من أجل مكافحة الفساد السياسي، وذلك بعد توفيرها لكل المعلومات عن أملاك بن علي في الداخل والخارج وسعيها استنادا إلى علاقتها الخارجية، لدعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والرشوة في تونس من أجل جلب الأموال المتواجدة في الخارج، حيث أن كل هذه المجهودات من أجل مكافحة الفاسد السياسي كللت بتوقيع الحكومة التونسية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والهيئة الوقتية للقضاء العدلي والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على "الميثاق الوطني لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد". كما وقعت على "خطة عمل" لتنفيذ الاستراتيجية، التي تغطي الفترة ما بين 2016 و2020 (في يوم مكافحة الفساد .. تونس تتبنى استراتيجية لمواجهته، 2016).

وصرح رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد في ذلك الوقت أعلن رئيس الحكومة بأن الاستراتيجية الموقعة مع منظمات المجتمع المدني، خطوة أولى نحو إعلان الحرب على الفساد والتعبئة العامة ضد هذه الآفة، ومحاربة الفساد بشتى أنواعه يمثل الفيصل الحقيقي الذي من خلاله يمكن استرجاع الثقة بين المواطن والدولة، والمواطن والطبقة السياسية (في يوم مكافحة الفساد .. تونس تتبنى استراتيجية لمواجهته، 2016).

فبالرغم من التوقيع المشترك على الميثاق يدخل في إطار تلميع صورة الحكومة أما المواطن عن طريق منظمات المجتمع المدني، إلا أنها تبقى خطوة تحتسب لصالح منظمات المجتمع المدني التونسي في مجال مكافحة الفساد السياسي، وتوجيه السياسات العامة لبعض النقاط التي يمكن من خلالها مكافحة هذه الظاهرة (في يوم مكافحة الفساد .. تونس تتبنى استراتيجية لمواجهته، 2016).

وعلى العموم فمنظمات المجتمع المدني التونسي ليست في حاجة ماسة لاستخدام الوسائل التي ذكرناها في النموذج الجزائري، خاصة وأن الدولة التونسية تفتح المجال أمام المفاوضات الجماعية وهذا يعود للتأثير الذي تلعبه الحركات النقابية في تونس خاصة، وأنها تأثيرها معترف به عربيا ودوليا فالإتحاد العام التونسي للشغل، يمثل قوة معارضة دائمة للنظام ويتم اعتباره كقوة سياسية محايدة، وهذه القوة جاءت من خلال الصدمات المتعددة والتي خرج منتصرا في العديد منها، كذلك يعتبر التعداد الذي يضمه

من العناصر المساهمة التي سمحت له بالتدخل في توجيه السياسات العامة لمكافحة الفساد السياسي وحتى الاجتماعي والاقتصادي، فهو يحتوي على ازيد من 800 ألف 53 بالمئة منها ذكور و47 منها إناث وهذا حسب الاحصائيات التي قدمها الاتحاد (كواشي و كيم ، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، 2020).

كذلك يسعى الاتحاد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي سعيه إلى هذا الهدف فهو مجبر على مكافحة الفساد السياسي وتوجيه السياسة العامة إلى كل العوائق التي تمنعه من تحقيق هدفه، من أجل إيجاد حلول لها، حيث عمل الاتحاد من أجل تحقيق أهدافه وعلى رأسها استرجاع الأموال المنهوبة من جراء جرائم الفساد السياسي، وتوزيعها توزيعا عادلا على العمال والمواطنين التونسيين، والتوزيع هنا يقصد به الرفع من المستوى المعيشي للمواطن التونسي.

أما فيما يخص مكافحة الفساد السياسي والذي انتشر أكثر خلال الفترة التي سقط فيها النظام فالقوى السياسية سعت بكل قوتها، وباستعمال كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة من أجل السيطرة على الحكم، حيث تدخل الاتحاد من خلال دعوة كل من الحكومة وجمعية أصحاب الأعمال إلى عقد مفاوضات رفيعة المستوى، من أجل دراسة الأوضاع الراهنة والمتعلقة بحل كل المشاكل الاجتماعية وفق نظرة استشرافية.

وقد نجح الاتحاد من خلال نشاطاته في تحوله إلى شريك اقتصادي واجتماعي للحكومة التونسية من خلال توقيعه ميثاقا اجتماعيا، مع جمعية أصحاب الأعمال برعاية منظمة العمل الدولية في جانفي 2013، حيث أن هذا الميثاق يمنح الاتحاد باعتباره تنظيما اجتماعيا، القدرة على توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد، وكذلك فرض رقابة على الإطارات السامية في الدولة في حال جنوح أحد أفرادها إلى الفساد، فالميثاق الذي تم توقيعه بدعوى إلى العمل على وضع أهداف اقتصادية مشتركة وهذه الأهداف ستتبعها المنظمة مثلها مثل الأجهزة الرقابية، وبالتالي ستكون كل المشاريع الاقتصادية تحت رقابة الاتحاد العام للشغل التونسي، وهذه الرقابة ستستند بالضرورة على أعضاء التنظيم الموجودين في كل شركات البلد تقريبا، وأي معاملات فاسدة كانت ذات طابع اقتصادي أو وراءها لعبة سياسية سيتم كشفها وفضحها عن طريق وسائل الاعلام، قبل اللجوء إلى القضاء، وذلك حتى تكتسب القضية صفة الرأي العام، وعليه

سيكون القضاء مستقل في معالجتها (كواشي و كيم ، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، 2020).

كذلك هذا الاتفاق منح الاتحاد العام التونسي للشغل القدرة على تعزيز رواتب الموظفين، حيث أن الزيادة كانت معتبرة وبذلك يكون قد نجح في دحض الفساد السياسي، المتعلق بالتوزيع العادل للقيم، ما ميز هذا الاتفاق أنه لا يشمل العمال المنظمين للنقابة فقط، بل كل الموظفين في القطاع العام والخاص وللإشارة فإن الحد الأدنى للأجور ارتفع لكلاهما (كواشي و كيم ، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، 2020).

إن هذه القدرة التي اكتسبتها التنظيمات الاجتماعية في تونس وخاصة الاتحاد العام للشغل كانت نابعة من الخصائص التي ينفرد بها الاتحاد وهي كالتالي (كواشي و كيم ، دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا، 2020):

- الحرية والنفوذ: حيث يمتلك الاتحاد استنادا إلى علاقات مناضليه، علاقات قوية تسمح له بالحركة والحرية في التدخل في كل الشؤون، التي من شأنها أن تأثر على المستوى المعيشي للمواطنين.
- القدرة على التأثير : تمتلك منظمات المجتمع المدني القدرة الشاملة على التأثير في عملية توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد، وهذا اعتبارا إلى النشاطات التي تقوم بها والتي تصب في صالح المواطن بالدرجة الأولى، فهي تقوم بدعمه والسعي إلى توفير الأساسيات له ابتداء من الشغل والسكن، وباعتبار أن السياسة العامة لمكافحة الفساد السياسي ستمثل الفارق في تحسين المستوى المعيشي للمواطن، لأن الجانحين للفساد السياسي بنهبهم للمال العام سيضرون بالمواطن بالدرجة الأولى، وبذلك ستكتسب هذه المنظمات نوع من السلطة الشرعية باعتبارها أحد القنوات التي يتم من خلالها إيصال صوت المواطنين لمراكز صنع القرار، وبذلك ستمتلك القدرة للتعبير عن مصالح العمال والتأثير في صنع السياسة العامة في شتى مجالاتها.
- الاستقلالية: حيث تمثل الاستقلالية أبرز الخصائص التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني التونسي عن غيرها من الدول العربية، خاصة وأنها تمتلك خاصية التمثيل الخارجي، كما أن

الإعلانات والنشاطات التي تقوم بها غير خاضعة لتدخل الدولة، طالما أنها لا تخرج عن الأطر القانونية المتعلقة بالجريمة.

- القدرة على مواجهة مخلفات الفساد السياسي: حيث أن منظمات المجتمع المدني التونسي استطاعت مواجهة ظاهرة الفقر، التي نتجت عن استغلال المال العام ونهبه، حيث قامت المنظمات من اتحادات وهيئات وجمعيات... وغيرها، حيث أنها وخلال سنة 2016 أثبتت الإحصاءات، أن هناك 320 ألف مواطن تونسي عاجز عن توفير الحاجيات الأساسية وعلى رأسها الأكل، وهذا بمثابة تحدٍ واجهته منظمات المجتمع المدني بكل قوتها، حيث استغلت كامل قوتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، لجمع أكبر قدر ممكن من الأموال وتوجيهها على شكل إعانات غذائية للمواطنين، حيث تم الاستعانة بالإعلام من أجل توثيق معاناة مناطق الظل في كل من ولاية الكاف، القصرين، وقيروان وذلك من أجل كسب تعاطف أصحاب رؤوس الأموال وكذلك تم تقديم برامج تلفزيونية، عمَّا تم صناعته بالتبرعات خاصة في مجال ترميم البيوت وإعادة تأهيلها لتصبح صالحة للسكن والعيش فيها.

4.3 تحديات وافاق عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس على صعيد مكافحة الفساد السياسي

تمهيد

بعد العمليات الإصلاحية التي مست تنظيم وعمل منظمات المجتمع المدني في تونس والجزائر. نظم المواطنون أنفسهم ضمن جمعيات سياسية، ومنظمات حقوقية، ونقابات وجمعيات خيرية، لم تعد هناك مشكلة في تأسيس جمعية أو نقابة أو هيئة، وعليه لم تعد هناك أي عقبة أمام أفراد المجتمع في المشاركة في الإصلاحات داخل المجتمع، انطلاقا من الجانب الاجتماعي إلى الاقتصادي وحتى السياسي فالبرغم من أن الطابع الذي أنشات من أجله هو طابع اجتماعي، إلى أن التشابك والتعقيد في المصالح يدفع بها إلى الوصول لحد التواصل التام مع المشاركين الرسميين في صنع السياسات العامة، بما أنها من يعيد انتاج مشاكل الفقر والتخلف في الجانب الاجتماعي وهو أساس عمل المنظمات، وهي من يفتح المجال أمام الفساد السياسي، من رشوة وغيرها وهو ما يأثر كذلك على المجال الاجتماعي، مما يدفع بالمنظمات والنقابات والهيئات للتحرك ضد هذه السياسات، وللإشارة فإن أي سياسات عامة لن تلم بكل المجالات، ووجود ثغرات ونقائص في عملية صنع السياسات العمة لن تكون متعمدة بالأساس.

وهذا هو أصل التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني فالمشكلات التي تتجدد بصفة دائمة تمثل تحد كبير أمام هذه المنظمات، من أجل إيجاد حلول لها، وهذه الحلول تعتمد على وجود تنظيمات تحتوي على الكم والكيف من ينتسبون إليها، وهذا يمثل أحد التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني والمتمثل في ضم النخبة من أفراد المجتمع.

إن وجود تحديات جديدة ومتنوعة يمنح لمنظمات المجتمع المدني، آفاق عمل جديدة خاصة وأنه في بدايته كان مقتصرا على العمل الاجتماعي فقط، والمتمثل في التوعية، أما حاليا فهو يسير بخطى ثابتة من أجل الوصول للمشاركة السياسية خاصة فيما يتعلق بالعمل داخل الدولة التونسية، فقلق السكان التونسيين منظم إلى الجمعيات والنقابات، مما يمنح القدرة للضغط وحتى إيقاف العمل بقوانين معينة واستبدالها بمراسيم قانونية جديدة.

1.4.3 التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس

تتنوع التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني، وتختلف باختلاف الأساس التي أنشئت من أجله والأهداف التي سطرت لها، فمن التحديات ما هو مرتبط بالتطوع ومنها ما هو مرتبط بالتمويل، ومنها ما هو مرتبط بالقوانين الضابطة للعمل.

1.1.4.3 تحدي الانضمام والتطوع

باعتبار أن الجمعيات ذات صبغة تطوعية، فالانضمام إليها لن يعتمد على المال بل سيكون عن طريق برامج وأهداف ديناميكية تجذب الشباب والنخب، وهذا من أكبر التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجزائري، أكثر منه من التونسي، فمنظمات المجتمع المدني التونسي من جمعيات وهيئات ونقابات، وعلى رأسها الإتحاد العام التونسي للشغل الذي يضم أزيد من نصف مليون منتسب لا يعانون من إشكال في عملية التطوع، فربع السكان منتسبين إلى منظمة من المنظمات أو نقابة من النقابات، وهذه النقابات في سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية ستصطدم بسياسيين فاسدين بالضرورة وستسعى لمحاربتهم كأشخاص من جهة، وقراراتهم سواء السياسية أو الإدارية من جهة أخرى، أما بالنسبة للمنظمات الجزائرية فهي تعاني في مجال الانضمام والتطوع بصفة كبيرة، فبالمقارنة مع الاتحاد العام للشغل التونسي وهو الناشئ في دولة عدد سكانها 11 مليون ساكن، فهو يتفوق من حيث الكم والتأثير على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث أن المنتسبين له تجاوز 135 ألف عامل سنة 2010، أما بالنسبة للجمعيات فهي تعاني في هذا المجال بشدة، حيث أن الكثير من الجمعيات تجد المشتركين فيها هم الأعضاء الأساسين وبعض من أصدقائهم وأقاربهم فقط، وبالتالي فمنظمات المجتمع المدني تذبل وتنتقل من حالة ضعف إلى أسوء منها، بحيث لا تكون قادرة على القيام بمهامها، وقد تغلق أبوابها وتفشل فيما تحمّست لقيام به، خاصة وأن غالبيتها تعيش حالة من الفراغ والسكون وعدم القدرة على العطاء .

كذلك غياب التطوع في كلا البلدين يعود إلى سببين رئيسيين:

- بعض المنظمات تقوم على أساس خفي مرتبط بالمصالح الشخصية والتي ترتبط بحب البروز كشخصية فاعلة في المجتمع، من خلال استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، كذلك تحقيق

مكاسب شخصية تتمثل في الضغط على السلطة المحلية من أجل الحصول على امتيازات معينة.... الخ

- بعض المنظمات لا تعبر عن الرغبات والتطلعات التي يرغب فيها الشباب، خاصة وأنها لا تمنحه الفرصة للتعبير فيها عن رأيه في صناعة المجتمع الذي يريد.

يعتبر غياب التطوع أزمة حقيقية تمس منظمات المجتمع المدني وهذا يعود إلى عاملين أساسيين (بسعدي، 2020) :

العامل الأول: ثقافة الانخراط في العمل المدني لم تتغلغل بعد في ثقافة المواطنين، خاصة في المجتمع الجزائري، فالمشاركة الشبانية ممن تخرجوا من الجامعات ضعيفة إلى حد ما، وهذا يعود إلى وجود إيقان تام للشاب الجزائري، بأن إدارة الفضاء العام وتحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد هي عمل الدولة فقط، ولا يجوز التدخل فيها، كذلك وجود جذور للخوف من الدخول في صراع مع المسؤولين خوفا من ضياع مصالحهم الشخصية، خاصة وان هذه المنظمات لا تملك قوانين حقيقية تحميها وتحمي مصالح الأفراد المنضمين اليها.

العامل الثاني: هو الغموض التام في القوانين الجزائرية والتونسية والتي تنظم العمل الجمعوي ففي تونس يحاول قيس سعيد بكل قوته ضبط المجتمع المدني، وخاصة في جانب التمويل الأجنبي والذي يعده تهديدا حقيقيا، فطالما أن المنظمات تحقق حاجيات الشعب فالشعب سيقف معها في أي مطالب تحاول فرضها على النظام التونسي، فحين أن القانون الذي صوت عليه مجلس الأمة في افريل 2020 والذي يقرر بضرورة إضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة العامة، من خلال تجريم "الأفعال التي تقوض أمن الدولة والوحدة الوطنية، وبعض الأفعال التي من شأنها أن تقوض النظام والأمن العام، فضلاً عن الممارسات الاحتيالية"، حيث أن مثل هذه القوانين تثير الريبة وتحد من التطوع فكل عمل سيتم ممارسته في إطار التنظيم العام يمكن أن يكيف على أنه تهديد للأمن العام، فالمطالبة بإضراب أو وقفة احتجاجية من أجل إبعاد مكب النفايات عن التجمعات السكانية يمكن أن يؤدي إلى السجن.

2.1.4.3 التحدي المقترن بالتمويل

تعاني منظمات المجتمع المدني في تونس والجزائر من نقص في عملية التمويل، وهي بالأساس مرتبطة بنقص عملية التطوع التي تمنح مدخولا من ناحية دفع حقوق الاشتراك من جهة، وإيجاد أفكار جديدة تضمن للمنظمات وجود مدخول قابل من أجل ممارسة نشاطاتها، في ما يخص المشاركة السياسية في إيجاد حلول تضمن تحقيق تنمية مستدامة، فوجود تمويل يحقق المشاركة والمشاركة تمنح لها الفرصة لممارسة الرقابة بأدق معاييرها، طالما أنها في خضم التنمية مع السلطات المحلية.

بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني التونسي، تعاني في جانب التمويل من الداخل إلاّ أن التمويل الخارجي يسد أغلبية حاجياتها المادية، ويمنحها القدرة الكاملة على التحرك بعكس المنظمات الجزائرية التي تعاني في كلا الجانبين، فبحسب الملاحظة التي قمنا بها خلال عملية جمع البيانات عن طريق الاستمارة، تبين لنا أن هناك أعضاء توصل بهم الأمر لبيع بعض من ممتلكاتهم من أجل مواصلة العمل الجمعوي، أن التحدي المرتبط بإيجاد بدائل من أجل التمويل أمر ضروري لابد منه في ظل وصول بعض المنظمات إلى عدم القدرة لتسديد بدل ايجار المكاتب، التي تمارس نشاطها فيها ناهيك عن دفع رواتب الموظفين لمسؤولين عن التسيير الإداري لهذه المنظمات، فضلا عن تمويل أنشطتها، وإصدار مطبوعاتها، وتغطية نفقات السفر والإقامة وغيرها، فمما لاحظناه خلال تبني بعض المنظمات لشكاوى تتعلق بالفساد ورفعها إلى الولاة وحتى وسطاء الجمهوري، أنها تطبع الارسالات على نفقة المتضررين الذين طلبوا من المنظمات أن تتكفل بطلباتهم وتقوم عليها.

إن تحدي التمويل الذي يقف عائقا أمام منظمات المجتمع المدني، السبب الرئيسي فيه هي الدولة التي لم تمنح دفعا حقيقيا لهذه المنظمات عند انشائها، فإنجاح تجربة المجتمع المدني في مجتمع تعتبر الديمقراطية حديثة بالنسب له، يحتاج إلى وسائل وهذه الوسائل بالضرورة تحتاج إلى موارد مالية اقلها يكون بتقديم مقر إلى هذه المنظمات، خاصة وأن الصعوبات أو التحديات التي ستوجهها مستقبلا ليست هينة.

3.1.4.3 التحديات المرتبطة بالقوانين الضابطة لإنشاء وعمل المنظمات

بالرغم من أن القوانين التي تضمن إقامة منظمات مجتمع مدني وتضبط عملها جاءت متكاملة نوعا ما، إلا أنها لم تمنح بعض الخصائص التي يمكن أن تضمن فاعلية أكثر لها، وبذلك تكون منظمات المجتمع المدني في تونس والجزائر، مطالبة بعمل جبار من أجل تحصيل مكاسب قانونية جديدة على رأسها (بسعدي، 2020) :

- القوانين التي على أساسها يتم تأسيس منظمات وجمعيات في الجزائر وتونس لا تقر صراحة بإمكانية توجه المنظمات للتدخل في الشؤون السياسية، وبذلك يتم استدعاء هذه المنظمات وفق ما تريده الدولة، وهو ما لا يقع في صالح منظمات المجتمع المدني من منظمات ونقابات وهيئات فكثير من المنظمات المعروفة بالمعارضة في الجزائر خاصة، لا يتم استدعائها من أجل الاستشارة في جل المناسبات ففي السياسات العامة التعليمية مثلا، لازالت وزارة التعليم تتعامل مع 13 نقابة مع إهمال باقي النقابات الأخرى.
- حضور ممثلين من منظمات المجتمع المدني (نقابات، هيئات، جمعيات) في الدورات البرلمانية كملاحظين، خاصة وأن وصول التنظيمات مقتصر على مشاركة الأفراد كمترشحين أحرار وبالتالي سيكون الوصول إلى البرلمان صعبا، وإن تم لن يكون هناك تأثير حقيقي على السلطة التنفيذية، وعليه سيكون حصول هذه المنظمات على خاصية الملاحظ، نقطة قوة تمنحها فرصة للضغط على السلطة التنفيذية من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

فالبرغم من أن غالبية القوانين في كلا الدولتين تمنع منظمات المجتمع المدني في الانخراط في المجال السياسي، إلا أن الظروف العالمية منحت الفرصة لهذه المنظمات للدخول إلى السياسة فالمنظمات الدولية عادت ما تضغط على الدول العربية، من أجل دخولها من أجل ملاحظة سيرورة الانتخابات، وحتى تكون الملاحظات في صالح الدولة فهي تحتاج لإدخال منظمات المجتمع المدني للاستشارة والملاحظة، وهذا لتجنب أي ضغوطات خارجية تفرضها عليها المنظمات الدولية على رأسها هيئة الأمم المتحدة، وبذلك فإدخالها يكون من أجل إضفاء شرعية على الانتخابات من جهة أما من جهة أخرى، فالظروف الداخلية فرضت على الدولتين اقحام منظمات المجتمع المدني في الجانب السياسي، لكن دون أطر قانونية ثابتة ولكن بالاعتماد على التعليمات الوزارية وبعض

المراسيم التنفيذية، والتي تتغير حسب الظروف الأمنية داخل الدولة، ففي الأزمات الاقتصادية يتم اقحام المجتمع المدني حتى يتم السيطرة على الأزمة من جهة، والتبرير للراي العام على أن الدولة تسعى جاهدة لحل الازمة من جهة أخرى.

عموما فإن السلطة تعلم تماما أن حصول المجتمع المدني، على صلاحيات موسعة لا يصب في مصلحتها، خاصة وأن الديمقراطية بمعناها الغربي لا تتوافق مع البنية الفكرية للمجتمع الجزائري والتونسي، وعليه فالسلطة العامة تقوم بمنح تراخيص التجديد للمنظمات، وبالتالي أي نشاط لا يصب في صالح السلطة، سيؤدي إلى إلغاء تصريح التجديد، ومن ثم حل المنظمة، وعليه مثل هذه القوانين تحد من عمل منظمات المجتمع المدني وتشكك في استقلاليتها طالما أنها تقبع تحت ضغط السلطة.

كذلك تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في الحشد والتعبئة ففي الانتخابات الجزائرية والتونسية الأخيرة، لم يكن الإقبال عليها في المستوى المطلوب بالرغم من أن كلا الشعبين قاما بثورة وحراك كلل بالنجاح، إلا أن المنظمات عجزت عن حشد الشعب من أجل المشاركة بقوة في الانتخابات، وهذا ما عانته كذلك في عملية التعبئة من أجل الدعوة إلى الإصلاح التشريعي، ففي تونس سنة 2013 نجحت أربع منظمات هي:

- الاتحاد العام التونسي للشغل
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان
- الهيئة الوطنية للمحامين
- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية

في حشد الجماهير من أجل إيقاف الصدام السياسي، الذي كان سيؤدي إلى انهيار الدولة التونسية ودخولها في حرب أهلية، حيث أنها استطاعت السيطرة على الوضع السياسي في تونس وتوجيهه إلى بر الأمان عن طريق حشد وتعبئة الجماهير.، ونالت جائزة نوبل للسلام، جراء هذا الإنجاز العظيم الذي يحسب للمنظمات العربية ككل، هذا بعكس المنظمات الجزائرية فالبرغم من أنها نجحت في السيطرة على الحراك بأفكار خلاقة جديدة مبنية على التغيير من الشعب إلى السلطة، والذي تمثل في الخروج إلى الشارع مع حملات لتنظيف المحيط للعناية بالبيئة، والمطالبة بتغيير النظام، إلا أنها لازالت تعاني

في مسألة الحوار فيما بينها، وهذا بسبب اختلاف الأيديولوجيات وتبني كثير من رؤساء لأفكار الأحزاب التي لديهم ولاء لها، فغالبية الحوارات بينها تنتهي إلى طريق مسدود.

2.4.3 آفاق عمل منظمات المجتمع المدني

إن ملامح عمل منظمات المجتمع المدني التي تلوح في الأفق، خاضعة لسناريوهين أساسيين، أما في ما يخص السناريو الأول فهو متعلق بفرض سيطرة شاملة على عمل منظمات المجتمع المدني، أما السيناريو الثاني فهو فتح المجال محدود لعمل منظمات المجتمع المدني.

1.2.4.3 سيناريو تقييد الدولة عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس

يمثل هذا السيناريو النظرة السلبية التشاؤمية التي تمثل بقاء التوجه السياسي نفسه، والذي يعمد إلى استغلال منظمات المجتمع المدني من أجل تنميق عمل السلطة، ودعمها وهذا فيما يخص عمل منظمات المجتمع المدني والتونسي، حيث تم استعمالها بعد ثورة الربيع العربي والحراك من أجل اكتساب ثقة المواطن بالنظام الحاكم الجديد، وبالرغم من أن الانتخابات لم تعرف اقبالا ومشاركة كبيرة في كلا البلدين إلا أنها خدمت مصالح الدولة، في إيقاف المسيرات الكبرى.

كذلك ففي ضمن هذا السيناريو يمكن عرقلة وفرض قيود جديدة على عمل منظمات المجتمع المدني خاصة في تونس، حيث أن المناقشات المتعلقة بوضع قانون جديد لعمل منظمات المجتمع المدني في تونس والتي تم تفنيدها بعد ذلك من طرف السلطة، تعد إشارة إلى ضربة تحاول السلطة التونسية توجيهها لمنظمات المجتمع المدني بعد النجاحات التي قامت بها، وحجم تأثيره على الرأي العام التونسي، فتأثيره وخاصة في الجانب الاقتصادي الذي أساسه التمويل الخارجي أعطاه قوة حقيقية، بسبب دعمه للطبقات الفقيرة والمتوسطة، هذا الدعم جعل من المنظمات تكتسح الشارع التونسي، خاصة وأن جل المطالب التي ترفضها السلطة يتم إجبارها عن طريق الحشد، والتعبئة للمواطنين عن طريق هذه المنظمات.

أما فيما يخص الجزائر فالسيناريو التشاؤمي مربوط بالسلطة، حيث أن عمل منظمات المجتمع المدني لازال مربوطا بالقرارات المركزية التي تقررها السلطة، وعليه فالعمل الذي ستقوم به سيبقى مرهونا بهذه القرارات، وهذه القرارات لازالت تأثر على المجتمع المدني، بسبب ضعف عمل منظمات المجتمع

المدني باستثناء بعض النقابات والجمعيات، هذا الضعف سببه غياب التنظيم المحكم ونقص الدعم المادي وعدم لجوء منظمات المجتمع إلى تشكيل تحالفات بعيدا عن تزكية الدولة.

كذلك من بين السيناريوهات السلبية المحتملة تغييب بعض النقابات، الاتحادات والجمعيات عن المناقشات من أجل تمرير بعض السياسات، فمن المتعارف عليه وفي كلا البلدين أن الديمقراطية دخيلة عن النظام السياسي، والتسيير بهذا النمط من الحكم ما هو إلا واجهة لتجنب التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، تحت مسمى حماية حقوق الانسان، وعليه يتم اختيار بعض من هذه لمنظمات التي ترضخ للسلطة السياسية، وتوافق على قرارتها وحتى وإن تسببت بتوسع الفساد السياسي، طالما أن رؤساء هذه المنظمات سيستفيدون من امتيازات معينة.

كذلك من السلبيات التي يمكن فرضها على المجتمع المدني إجهاض العمليات التي قام بها خلال فترة الربيع العربي والحراك، حيث أن العودة إلى طغيان السلطة والفساد السياسي الشامل سيبرز للعامة أن منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين متواطئة مع السلطة وبالفعل هي أداة في يدها، ولا يجب الوثوق بها، وعليه ستتحول منظمات المجتمع المدني من حامي للسلام إلى التطبيع من أجل استمرارية عمليات الفساد.

كما يمكن أن يتم فرض قيود جديدة خاصة على المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الانسان باعتبارها تقدم تشارك المعلومات المتعلقة في تجربتها مع المنظمات الدولية الأخرى، ومن القيود التي يتم فرضها في مثل هذا الموضع في الجزائر عدم منح ترخيص تجديد النشاط لمثل هذه المنظمات، إذا بالغت في نشاطها وتوجهها السياسي، أما في ما يخص تونس فيلوح في الافق مشروع قانون جديد لمنظمات المجتمع المدني، والذي تم تسريب نسخة منه والتي احتوت على خاصية منح التراخيص، مثل الجزائر وهذا حتى يتم ضبط حركة المجتمع المدني التونسي، الذي يعد أكثر تحررا منه عن الجزائري.

كذلك يمكن أن يؤول السيناريو السيء إلغاء وتهميش المجتمع المدني، والاستمرار بلعبة الاحصائيات حيث تفيد الاحصائيات التونسية على وجود أزيد من 24 ألف منظمة مجتمع مدني بين جمعية واتحاد ونقابة ... وغيرها في كل المجالات في حين أن إحصائيات الجزائر في سنة 2012 أشارت إلى وجود 93654 جمعية و 66 نقابة (الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني؟، 2019) يشير العدد إلى وجود كم هائل من منظمات المجتمع المدني، إلا انه لا يعبر عن العمل وجودته، فكل

التقارير التي تصدر عن كلا السلطتين ترتبط بالأعداد والأرقام فقط، وتربط تطور عمل هذه المنظمات بزيادة عددها، إلا أن العديد منها لا يكاد ينشط إطلاقا، وعليه فالسلطة تستغل هذه الاحصائيات في إظهار وجود مناخ ديمقراطي داخل الدولتين، إلا أنها تستطيع في أي لحظة إلغاء دور عدد كبير من المنظمات المعارضة، والإبقاء على المطبعين من أجل تمرير القرارات الصادرة عنها .

تبقى السيناريوهات التشاؤمية متعددة بتعدد الثغرات الموجودة في القانون، الذي على أساسه يمكن تشكيل جمعية أو نقابة أو هيئة، فالقانون المنشأ للمنظمات الذي يتم تشكيله، أساسه وجهة نظر السلطة فقط، وهو ذو طبيعة غير تشاركية ولا يتم أخذ رأي قانونين محايدين أو غير ذلك بل تم بنائه وفق ما يخدم مصالح السلطة، ففي تونس حتى التمويل الخارجي ما هو إلا ثغرة قانونية تخدم مصالح السلطة في فترة معينة، ويمكن استعماله كذريعة للتضيق على أي منظمة كانت.

2.2.4.3 سيناريو فتح المجال لعمل منظمات المجتمع المدني مع تحديده جزئيا في الجزائر وتونس

تتضارب وجهات النظر حول السيناريوهات التي يمكن أن تحدث لمنظمات المجتمع المدني، وذلك استنادا إلى أعمالها والقرارات التي تقوم باستحداثها السلطة، حيث أن هذه القرارات يمكن تكييفها على أنها تدخل في عمل منظمات المجتمع المدني، كما يمكن تكييفها على أنها دفعت من الدولة للمنظمات المجتمع المدني من أجل الرقي إلى مستوى جديد، من الأعمال ففي الجزائر مثلا كما أشرنا سابقا بأن المرصد الوطني للمجتمع المدني، تعد مؤسسة هدفها ضبط منظمات المجتمع المدني تحت يد السلطة إلا أنه هناك رأى متعددة، تتفائل بهذا القرار وتصر على أن هذا يدل على سيناريو جيد لمنظمات المجتمع المدني، باعتبارها لم تتطور لتصبح مثل المنظمات التي اكتسبت شهرة عالمية، فالمرصد دولي حسبهم واستنادا على المادة 213 التي تنص (زعروري حدوش، 2021، صفحة 411):

- المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية.
- يقدم المرصد أراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني.
- يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية

حيث أن تقديم انشغالات مباشرة لرئيس الجمهورية من طرف أعضاء المرصد سيحمل في طياته قضايا فساد، على المستوى الأدنى لتطبيق أوامر رئيس الجمهورية التي تمثل أساس صنع السياسة العامة، حيث أن اللقاءات التي سيتم برمجتها مع الرئيس ستمكن منظمات المجتمع المدني من جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات، التي من خلالها يتم تقديم مقترحات لرئيس الجمهورية حول القضايا التي تشكل عائقا، أمام المواطن ومنظمات المجتمع المدني في عملها، وبالرغم من أنه لا توجد أي مواد قانونية تشير إلى أنه ستكون هناك تدخلات لمرصد في المجال السياسي إلا أنه وكما أشرنا سابقا فإن طبيعة الاشكالات الاجتماعية والاقتصادية عادة ما ترتبط بخلل أما في مواد قانونية أو ستدل إلى وجود فساد سياسي في مستوى معين يعرقل نشاط هذه المنظمات أو يشكل أزمة للمواطنين.

أما فيما يخص منظمات المجتمع المدني في تونس، فالسيناريو الإيجابي يصعب التكهن به في ظل وجود نسخة مسربة من القانون الجديد لمنظمات المجتمع المدني، فبالرغم من أن السلطة التونسية فندته، إلا أنه يمكن أن يكون مفاجأة للشارع التونسي، الذي ينتظر فتح مجال أوسع لهذه المنظمات من أجل تقديمها لدعم شامل للمواطنين وفرض رقابة حقيقية على السلطات المحلية، من أجل تحقيق تنمية فعلية في ظل تراجع اقتصادي رهيب تعيشه تونس.

بالرغم من هذا فإن السيناريو المتفائل، يتمثل في بقاء منظمات المجتمع التونسية على نفس الصعيد والعمل الذي قامت به خلال الثورة، حيث يرجى منها حماية الحقوق التي تم اكتسابها خلال الثورة، فمثلما أدار مع السلطة الانتقالية المرحلة الانتقالية للدولة التونسية عليها، أن يمارس كل الضغوط التي من شأنها أن تبقيها جنبا إلى جنب مع صانع القرار الحالي من أجل فرض رقابة شاملة على العمل السياسي، الذي تقوم به السلطة ومحاربة كل الانحرافات التي يمكن أن يتسبب بها الجانحون إلى الفساد.

من بين المهام التي يجب أن تركز عليها منظمات المجتمع المدني التونسي حماية المواطنين من القرارات السياسية التي تشبه القرارات السابقة، والتي أدت إلى الانحراف الاجتماعي عن القيم والأخلاق الإسلامية، حيث وجهة السلطة المجتمع إلى الانحراف من أجل فرض سيطرتها على المال العام وتسخيره في مشاريع شخصية للأسرة الحاكمة السابقة، فالمجتمع المدني التونسي عليه محاربة كل السياسات التي من شأنها إلحاق ضرر آخر بالمجتمع التونسي.

حيث أن المجتمع المدني التونسي بالرغم من المصاعب التي تواجهه يملك مستقبلا مشرقا خاصة وأنه يضغط على السلطة، خلال الفترة التي قام فيها قيس سعيد بحل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من مهامه، حيث أن المنظمات الكبرى في تونس وعلى رأسها الإتحاد العام للشغل حذر قيس سعيد من التمديد الغير مشروع للإجراءات التي قام بها، وباعتبار القوة التي تملكها هذه المنظمات فالرئيس توعد بحماية ثمرة جهود هذه المنظمات، وأنه لا ينوي إجهاض المسار الديمقراطي في تونس الذي كانت منظمات المجتمع المدني حد الأسس في بنائه (تونس المجتمع المدني يدعو إلى "خارطة طريق تشاركيّة"؛ سعيّد: الإجراءات مؤقتة، 2021) .

بعد كل النقاط التي تطرقنا إليها حول عمل ونشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس نتوصل إلى الخلاصة التالية:

منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين تسعى لمجابهة الفساد السياسي بكل الطرق المشروعة فهي تعمد إلى رفع تقرير وشكوى إلى الجهات المعنية، حتى يتسنى له محاسبة الجانحين إلى الفساد كما تسعى إلى المشاركة في صنع القرارات السياسية، المتعلقة بكل الجوانب التي بإمكانها أن تتسبب بانتشار الفساد السياسي.

حسب ما أشرنا اليه سابقا تعاني منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين من السياسية التي تنتهجها الدولة مع المجتمع المدني، حيث أنها في كثير من الأحيان تجد نفسها قد سيست، وتم استخدامها في خدمة مصالح السلطة خاصة في جانب فرض الاستقرار على الساحة السياسية، وتنميق صورة السلطة وهذا يحدث بصفة كبيرة فالجزائر أكثر منه في تونس.

خاتمة

خاتمة

بعد كل ما تطرقنا له من نقاط يمكننا القول بأن منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتونس لها دور في مكافحة الفساد السياسي، من خلال ممارسة الرقابة على السلطات المحلية بالإضافة إلى توجيه السياسة العامة لمكافحة الفساد، كما تعمل منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين على الضغط على السلطة من أجل إصلاح كل القرارات التي تتسبب بخفض المستوى المعيشي له.

ومن خلال دراستنا لدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي في الجزائر وتونس توصلنا إلى النتائج التالية:

أ- حول انتشار الفساد السياسي في تونس والجزائر

تعاني الجزائر وتونس من انتشار واسع للفساد السياسي، في الحقبة السابقة للحراك في الجزائر والثورة في تونس، حيث أن الفساد شل الحياة السياسية مما أدى إلى إضرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تمثلت في تراجع المستوى المعيشي للأفراد، تراجع قيمة العملة، زيادة المظاهر اللاأخلاقية ... وغيرها من الآفات.

الفساد السياسي بدأ باختراق الدستور وتمديد للعهدات من خلال تعديل المادة المتعلقة بتحديد عدد مرات الترشح بعد الوصول إلى الحكم، هذه القدرة جاءت من خلال السيطرة على البرلمان عن طريق التكتلات الداعمة لأي قرار تتخذه السلطة التنفيذية.

الفساد السياسي وجد بيئة مناسبة له من خلال وجود كثير من الأفراد الذين لديهم ميول نحو الجريمة، هذه الميول نتيجة لضعف الوازع الديني والأخلاقي لهم، فالكثير من المسؤولين في الجزائر وتونس خلال تصريحاتهم بينو بأن لديهم أفكار لا تمد بأي صلة للإسلام ولثقافة الشعب ومبادئه وأخلاقه.

الفساد السياسي في تونس أكبر من الجزائر خاصة وأن بن علي هو ثاني رئيس لتونس المستقلة وقد عاصر رؤساء الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية مرحلة عبد العزيز بوتفليقة، الفساد السياسي في تونس مس صراحة العقيدة الإسلامية بعكسه في الجزائر حيث أن الفساد السياسي ارتبط بالسلطة وكل المحاولات التي حاولت الحاق الضرر بالجانب الديني والأخلاقي تم رصدها وايقافها بموجب القانون.

ب-حول مستوى وفاعلية منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي

بالرغم من أن أعمال منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد السياسي تأتي ثمارها إلا أن اللعبة السياسية تبقى صعبة جدا، ففي كثير من المناسبات يتم استخدام منظمات المجتمع المدني في تنميق صورة السلطة، خاصة في الجزائر أكثر منه في تونس، وهذا كذلك لا ينفي الجهد الذي تبذله منظمات المجتمع المدني، في عملية مكافحة الفساد السياسي المتمثل في استغلال المنصب، وفي انتهاج سياسات لا تتماشى مع طموحات المواطن، وتزيد من تأزم المستوى المعيشي له، كما يكون بعضها مناف للمبادئ والأهداف التي أقر بها المرشحون للانتخابات في مشاريعهم الانتخابية، كل هذا الفساد وغيره، تقوم منظمات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات واتحادات وهيئات بمجابهته.

لدى منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين مستوى مرموق، ونشاط قوي في التأثير على السلطة، فهي تعمل على مراقبة السلطات المحلية ومشاركتها في التنمية المحلية من جهة، وتعمد إلى مكافحة الفساد السياسي المتمثل في استغلال المنصب من جهة أخرى، كما تعمل على تقديم مشورات من أجل رسم خارطة تشاركية للسياسة العامة، ومن مواطن قوة منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين قدرتها على كبح الفساد السياسي المتعلق بالقرارات التعسفية للسطلة، من خلال وضع سياسة عامة تتسبب بأضرار أكثر مما تنفع، وتستعمل في ذلك كل الأساليب المشروعة، وهذه القوة بالرغم من وجود قيود عليها خاصة في ما يتعلق بالقوانين التي تضبط عمل منظمات المجتمع المدني، بعيدا عن العمل السياسي، إلا أنها قامت بدحض الفساد الذي انتشر على مدار سنوات في كلا البلدين، فكما ذكرنا سابقا فالفساد السياسي أرهق خزينة كلا البلدين بسبب استفادة المتولين على السلطة في السابق، هم وحاشيتهم على المال العام بطرق كانت تطرح على أنها قانونية من أجل جلب الاستثمار، ورأس المال الأجنبي.

ج- حول التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني

بالرغم من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، فيما يخص استقطاب الكفاءات والمتطوعين، بالإضافة إلى زيادة المصادر المالية للمنظمات، من أجل قيامها بالواجب الاجتماعي الذي أنشئت من أجله، إلا أنها عادة ما تجد حلول لتتكيف وتخرج من هذه التحديات والعراقيل بنجاح فكما ذكرنا سابقا، تعاني المنظمات الجزائرية خاصة في جانب التمويل وغياب المقرات، وقد أثبتت رغم ذلك

أنها قريبة من المواطن، مرتبطة به، وتسعى في أغلب الأحيان لخدمة مصلحته وايصال صوته للسلطات المعنية بهدف إزاحة الظلم عنه.

منظمات المجتمع المدني، يجب أن تحافظ على المكاسب التي حققتها خلال فترة الحراك والثورة فكما ارتقت المنظمات التونسية إلى الدخول مع السلطة في مشاورات ثنائية، بإمكانها المواصلة في هذه المشاورات، من أجل إيقاف الفساد السياسي والسعي إلى إيجاد سبل جديدة للتنمية، وهذا ما ينطبق على منظمات المجتمع المدني الجزائرية، والتي نجحت في لفت نظر الرئيس عبد المجيد تبون، وأصبح بعض من أعضائها مستشارين لدى رئيس الجمهورية، من خلال إقامة المرصد الوطني للمجتمع المدني الجزائري.

تقودنا المعلومات السابقة التي عرضناها للقول، بأن منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين تقوم بواجباتها على أكمل وجه، إلا أن المنظمات التونسية تتفوق على نظيرتها الجزائرية في مجال التأثير حيث أن النقابات من خلال قدرتها على الولوج للنظام، بإمكانها الدخول في مناقشات مع رئيس الجمهورية وعادة ما تخرج بنتائج لصالحها، بعكس منظمات المجتمع المدني الجزائري التي تعاني من السلطة وقراراتها، ولاتزال تنتظر القرارات الرئاسية، من أجل إقحامه في العمل السياسي على مستويات عليا، عن طريق المرصد الوطني للمجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني في الجزائر يخضع للسلطة أكثر مما يخضع المجتمع المدني التونسي، حيث أن المنظمات الجزائرية خلال الانتخابات تتحول إلى أبواق لنشر مشاريع الأحزاب، بعكس المنظمات التونسية التي مارست الرقابة السياسية على الأحزاب من أجل مكافحة الفساد السياسي في العملية الديمقراطية.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

أحمد توفيق جميل. (1986). *إدارة أعمال: مدخل وظيفي*. بيروت: دار النهضة العربية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (15 نوفمبر, 2008). دستور الجزائر المعدل 2008. الجريدة الرسمية.

الدينار التونسي مع اليورو و مع الدولار الامريكي . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من Googlr Finance : https://www.google.com/finance/quote/TND-USD?sa=X&ved=2ahUKEwjnr7L_tr38AhVxQ0EAHQaXAfIQmY0JegQICBAc

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد. (2011). *تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد*. صفاقس: طباعة نوفا برنت.

بن محمد علي الفيومي أحمد. (2004). *المصباح المنير معجم عربي –عربي*. القاهرة: دار الحديث.

عبد الله احمد المصراتي. (2011). *الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

19 مليار قيمة الصفقة والمافيا ترتع في تونس احباط مخطط لتهريب طن من الكوكايين وسط شحنة موز من الايكوادور. (2022). *الصباح نيوز*. تم الاسترداد من https://cutt.us/cwZ7p

74 بالمائة من عمال القطاع العام وظفوا بوساطات وليس شهادات ! (10 01, 2014). تم الاسترداد من الشروق اونلاين: https://cutt.us/DHBey

Heidenheimerand , (., & Johnson, (. (2007). *political corruption: Concept and Contextes.* London: Transaction Publisher.

Human Rights Watch. (2015). *تونس . أوجه قصور في قانون المجلس الاعلي للقضاء*. Human Rights Watch. تم الاسترداد من https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/02/270133

ابن فارس. (1999). معجم *مقاييس اللغة ، مادة (فسد)*. بيروت: دار الجيل.

أبو طاحون عدلي علي. (2003). *إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (15 10, 2000). نيويورك: الجمعية العامة للامم المتحدة.

احصائيات تونس . (2021). تم الاسترداد من احصائيات تونس: http://www.ins.tn/ar

إحصائية بأعلى 10 دول عربية في معدلات الطلاق ومصر في المركز الثالث. (24 08, 2018). تم الاسترداد من الفصلة: https://elfasla.co/Buzz/Egypt-ranked-third-in-top-5-Arab-countries-with-divorce-rates

أحمد أبو دية، هدى غصن، و آية جراد . (2014). *تقرير حول الفساد السياسي في العالم العربي حالة دراسية*. فلسطين: منشورات الإتلاف من اجل النزاهة و المسائلة.

أحمد الطروانة حسين ، و صالح عبد الهدي توفيق . (2011). *الرقابة الإدارية،*. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع،.

أحمد محمد مرجان. (2010). *دور القضاء والمجتمع المدني في الإشراف على العملية الإنتخابية*. القاهرة: دارالنهضة العربية.

استهلاك الكحول عند العرب.. تونس أولى والإمارات تتصدر بالأجانب.. السودان خلفهما.. السعودي يستهلك 3 لترات والليبي لترين والكويتي لترا. (2014). *العربية cnn*. تم الاسترداد من https://arabic.cnn.com/business/2014/12/24/meast-alcohol

إسراء علاء الدين نوري. (2010). دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد (دراسة حالة العراق). *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، صفحة 404.367.

اشرف ابراهيم سليمان. (2015). *مبادئ القانون الدستوري دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم السياسية*. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

أكثر من 300 مليار.. 8 سنوات.. لتحويل ملعب 5 جويلية إلى خردة. (2009). *الشروق اونلاين*. تم الاسترداد من https://cutt.us/0obGY

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (21 12, 2010). القاهرة، مصر.

الائتلاف العالمي ضد الفساد منظمة الشفافية الدولية. (2020). *مؤشر مدركات الفساد* . برلين: منظمة الشفافية الدولية.

(2000). *البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية*. البحرين: المطبعة الشرقية.

الجريدة الرسمية. (29 02, 2012). اتفاقيات دولية ، قوانين و مراسيم، قرارات وارء ، مقررات، مناشير ، اعلانات وبلاغات.

الجريدة الرسمية. (08 06, 2021). اتفاقيات دولية ، قوانين و مراسيم، قرارات وارء ، مقررات، مناشير ، اعلانات وبلاغات.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (20 فيفري, 2006). القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. *المادة 29 من القانون 01-06*.

الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني؟ (2019). تم الاسترداد من بكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية: https://www.annd.org/uploads/publications/72019.pdf

الجعافرة لحظة كريم . (2020). *المهددات القيمية و السلوكية المعولمة و أثرها على البناء الأسري* . الاردن: دار الخليج للنشر و التوزيع.

الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية . (مارس, 2016). دستور الجمهورية الجزائرية الديمثرطية الشعبية. تم الاسترداد من https://www.joradp.dz/trv/acons.pdf

الحكومة التونسية. (2019). *دليل الوزارات*. تم الاسترداد من بوابة الحكومة التونسية: http://www.tunisie.gov.tn/93

الدينار التونسي مع اليورو و مع الدولار الامريكي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من Google Finance: https://www.google.com/finance/quote/DZD-EUR?sa=X&ved=2ahUKEwj_7Za9ub38AhXGS0EAHYkvDx0QmY0JegQICBAc

الصالح مصلح . (2000). *النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية* . الأردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.

الصحافة المكتوبة. (2016). تم الاسترداد من mediaownership monitor: https://tunisia.mom-gmr.org/ar/media/print/

المديرية الجهوية للتجارة بالجزائر. (01 01, 2016). تم الاسترداد من drcalger.dz: https://drcalger.dz/index.php/direction/module-variations

أمينة داودي. (2017). 52 ٪ من حالات العنف في المدارس مصدرها المتوسطات. *النهار*. تم الاسترداد من https://cutt.us/1ZUhP

أنور القوصري. (14 06, 2018). الدور الجديد للمجتمع المدني في العمل البلدي. *جريدة راي*. تم الاسترداد من https://www.lesemeurs.com/Lecture-zen-acv.aspx?ID=5348

باران جان بيار. (2014). تتبع أموال تونس المنهوبة: كشف الحساب بعد ثلاث سنوات. *مدونات البنك الدولي*. تم الاسترداد من https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/tracking-tunisias-stolen-assets-balance-sheet-three-years

باسل ترجمان. (2020). تونس تخوض نزاعها مع البنك التونسي – الفرنسي بسرية تامة. *اندبندنت عربية*. تم الاسترداد من https://cutt.us/T6EXJ

بركان بسمة. (8 10, 2019). *الرشاوى الانتخابية في تونس... المال الفاسد يهدد الانتقال الديمقراطي* . تم الاسترداد من العربي الجديد : https://cutt.us/UPY28

بشارة عزمي . (1998). *المجتمع المدني دراسة نقدية* . بيروت : مركز دراسات الوحدة الغربية.

بن سليم الرفاعي سلامة. (2015). *الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و دورها في محاربة الفساد المالي: دراسة مقارنة*. الرياض: مكتبة القانون و الاقتصاد.

بوبشير محمد امقران. (2002). *السلطة القضائية في الجزائر*. الجزائر: دار الامل.

بوجمعة رضوان . (2018). أزمة الصحافة الورقية في الجزائر ومسار الانتقال الرقمي من 1997 الى 2017. *المجلة الجزائرية للاتصال*، الصفحات 37-05.

تعرف على آفاق الصادرات الجزائرية بعيدا عن المحروقات. (2021). *الجزيرة نت*. تم الاسترداد من https://cutt.us/KdxJK

تعريف و معنى توجيه في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من معجم المعاني: https://cutt.us/8IMjZ

تونس المجتمع المدني يدعو إلى "خارطة طريق تشاركيّة"؛ سعيّد: الإجراءات مؤقتة. (27 جويلية, 2021). تم الاسترداد من عرب 24: https://cutt.us/zJjJe

ثلث النساء العاملات في الجزائر مطلقات. (2016). *الشروق*. تم الاسترداد من https://cutt.us/ynfJO

جبريل حسان. (24 09, 2021). *الجزائر تنشئ صندوقا للأموال المصادرة في قضايا فساد*. تم الاسترداد من الاناضول: https://cutt.us/rE0Pm

جمهورية تونس الديمقراطية. (2004). دستور الجمهورية التونسية 2004 .

جمهورية تونس الديمقراطية. (26 جانفي, 2014). دستور تونس الصادر 2014. تم الاسترداد من https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar

جورج العيد. (2004). *الفساد،العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية*. بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

جي روشية. (1981). *علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تالكوت بارسنوز*. (الجوهري محمد ، و زايد أحمد ، المترجمون) القاهرة: دار المعارف.

حجز قرابة 85 طنا من الكيف في تسعة اشهر. (2016). *النصر*. تم الاسترداد من https://cutt.us/cpk5F

حسان جبريل. (15 اوت, 2019). *وزير العدل الجزائري يعزل 3 قضاة ويتعهد بملاحقة جميع الفاسدين*. تم الاسترداد من الاناضول: https://2u.pw/fAvcT

حورية بنعودة. (2014). الفساد السياسي أسبابه آثاره. *مجلة البحوث القانونية و السياسية*، صفحة 212.

خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ. (2008). الفساد الإداري: أنماطه و أسبابه وسبل مكافحته. كلية الدراسات العليا، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني. (2013). الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنميه المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة جمعيات النفع العام دراسة حالة(أطروحة دكتوراه). كلية الآداب والعلوم، الامرات العربية المتحدة: جامعة الشرق الأوسط،.

خليفة يوسف الخليفة. (2002). لفساد الاداري والمالي،الاسباب والنتائج وطرق العلاج. *مجلة العلوم الاجتماعية*، صفحة 268.

خولة العشي. (15 أكتوبر, 2014). *جمعيات مراقبة الإنتخابات في تونس : مشاريع ضخمة و صمت حول مصادر تمويلها*. تم الاسترداد من nawaat.org: https://2u.pw/tFVi2

دراسة في العمل الجماهيري التطوعي. (01 06, 2012). تاريخ الاسترداد 11 07, 2020، من مجلة المعركة: lang=ar&id_article=22&http://alma3raka.net/spip.php?page=article

دعوة لتقديم مقترحات موجهة إلى منظمات المجتمع المدني بتونس لتقديم مساعدات للفئات الهشة على المستوى المحلي. (15 11, 2020). تم الاسترداد من وزارة الداخلية التونسية بوابة الجماعات المحلية: http://www.collectiviteslocales.gov.tn/2020/11/09/appel-a-propositions/

ذاكر بنصوف. (2019). 41 حالة يوميا.. لماذا تزداد معدلات الطلاق في تونس؟ *الجزيرة نت*. تم الاسترداد من https://cutt.us/v3Bp5

رابح لموشي. (2017). تحقيقات مع أعضاء في لجنة الصفقات بمديرية التربية في تبسة. *النهار اونلاين*. تم الاسترداد من https://cutt.us/stkew

ربيعة خريس. (2019). جدل بالجزائر بسبب مشاركتها في معرض الخمور بباريس. *راي اليوم*. تم الاسترداد من https://cutt.us/XaRw7

رضى هميسي. (2009). دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها. *مجلة دفاتر السياسة و القانون*، الصفحات 265-266.

رمزي نبيل . (1999). *النظرية السوسيولوجية المعاصرة، أصولها الكلاسيكية و اتجاهاتها المحدثة*. مصر: دار المفكر الجامعي.

زكي ابو عامر، و سليمان عبد المنعم. (1999). *قانون العقوبات القسم الخاص*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

زياد عربية ابن علي. (2002). الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد في الدول النامية. *مجلة الامن و القانون–كلية الشرطة*، الصفحات 268–269.

زياد عربية بن علي. (جانفي, 2002). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية. *مجلة الأمن والقانون*.

سامي محمد غنيم. (2018). *القانون الجنائي* . مصر: المصرية للنشر والتوزيع.

ساهر عبد الكاظم مهدي. (فيفري, 2019). الفساد الاداري، اسبابه وأثاره وأهم أساليب المعالجة. *المجلة الدولية للبحوث العلمية والجامعية*، الصفحات 704–301.

سلام عبد الحميد محمد زنكنة، و زنكنة سلام عبد الحميد محمد. (2008). الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الادارية دراسة مقارنة (اطروحة ماجيستير). كلية الحقوق و العلوم السياسية، الندمارك: الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك.

سلمان حسن. (13 نوفمبر, 2020). *برلمان تونس يفتح ملف «فساد القضاء» ونواب يطالبون بمحاسبة قضاة تلقوا رشاوى من رجال أعمال*. تم الاسترداد من القدس العربي: https://2u.pw/tvEhV

صالح حسن أحمد الداهري. (2011). *أساسيات علم الاجتماع التربوي ونظرياته*. الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع.

عاطف وليم اندراوس. (2005). *الاقتصاد الضلي* ، . الإسكندرية: مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية.

عباس علي. (2002). *الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال ، الطبعة الأولى*. بيروت: إثراء للنشر و التوزيع.

عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي. (2006). *التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

عبد الرحمان التميمي. (2013). دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ، ، ص. *هيئة مكافحة الفساد*، الصفحات 5-7.

عبد الرحمان العايب . (2010). حكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحان عباس .

عبد الرحمان بن محمد. (بلا تاريخ). *مقدمة ابن خلدون*. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

عبد الرحمان حمدي. (1993). *الفساد في إفريقيا*. القاهرة: دار القارئ العربي.

عبد السالم بشير الدويبي. (2005). الأبعاد السببية لظاهرة الفساد، *مجلة دراسات*، صفحة 31.

عبد العزيز بن سليمان الدويش. (2015). دور القيادات الأكاديمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في تفعيل العمل التطوعي. *مجلة العلوم التربوية*، الصفحات 416-365.

عبد العظيم حمدي . (2008). *عولمة الفساد وفساد العولمة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد اللطيف الرعود. (23 10, 2008). تم الاسترداد من ميدل ايست اونلين: https://cutt.us/n3exr

عبد الله محمد عبد الرحمان. (2007). *النظرية في علم الاجتماع(النظرية السوسيولوجية المعاصرة)*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عثمان لحياني . (10 مارس, 2021). *تحذيرات سياسية وقلق في الجزائر من استخدام السلطة المجتمع المدني في الانتخابات*. تم الاسترداد من العربي الجديد: https://2u.pw/IRD2a

عثمان محمد غنيم، و ماجدة أبو زنط. (2008). اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة. *مجلة دراسات العلوم التجارية*، الصفحات 180-172.

عقوبة اختلاس المال العام في تونس. (06 جانفي, 2022). تم الاسترداد من مجلة النصيحة القانونية: https://2u.pw/sxPbG

عقوبة جريمة الرشوة في تونس. (09 جانفي, 2022). تم الاسترداد من مجلة النصيحة القانونية: https://2u.pw/vpS8v

غمراسة بوعلام. (2020). مطالب بمتابعة نقيب القضاة في الجزائر بعد اتهامه محامين بـ«السمسرة». *الشرق الاوسط*. تم الاسترداد من https://aawsat.com/home/article/2271336

غوستاف سبيث جيمس. (1998). *مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم*. مكتب السياسيات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم.

فودة سامي . (17 أوت, 2009). دور المجتمع المدني في محاربة الفساد. *الحوار المتمدن*. تم الاسترداد من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181518

فوزية عبد الستار. (1985). *مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب*. القاهرة: دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع.

في يوم مكافحة الفساد .. تونس تتبنى استراتيجية لمواجهته. (09 ديسمبر, 2016). تم الاسترداد من دويتشه فيله: https://cutt.us/DkNk8

قاضي: التكلفة الإجمالية لمشروع الطريق السيار شرق–غرب بلغت 13 مليار دولار. (2014). *الاذاعة الجزائرية*. تم الاسترداد من https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20141127/20897.html

قوي بوحنينة. (10 مارس, 2014). *المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html

قيمة الدينار الجزائري مع اليورو ومع الدولار الامريكي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من Google Finance: https://www.google.com/finance/quote/DZD-EUR?sa=X&ved=2ahUKEwj_7Za9ub38AhXGS0EAHYkvDx0QmY0JegQICBAc

كمال رزيق. (2002). التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية. *مجلة العلوم الإنسانية*.

كمال المنوفي. (2006). *مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة* . القاهرة: وكالة المطبوعات .

م. لونا ديفيد . (2002). *مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة مسئولية مشتركة تقوم على الوقاية والشفافية .* بريسبين، أستراليا: المعهد الدولي للأخلاقيات العامة (IIPE.

ماهر عبد مولاه. (2014). *حقوق الإنسان و الحريات العامة في تونس: جدلية التأصيل و التحديث.* قابس–تونس–: مجمع الاطرش للكتاب المختص.

مباركية منير . (أفريل, 2011). علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر. *دفاتر السياسة والقانون*، الصفحات 425–413.

محسن علي محسن الفريري. (2018). *رقابة المجتمع المدني للانتخابات النيابية في البحرين.* البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية.

محمد احمد علي مفتي. (2014). *مفهوم المجتمع المدني و الدولة المدنية.* الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر.

محمد الفاتح بشير المغربي. (2020). *الرقابة الإدارية : رؤية تأصيلية.* البحرين: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

محمد خليفة الفهداوي . (2001). *السياسة العامة منظور في البنية والتحليل .* عمان : دار المسيرة.

محمد عيسى الفاعوري. (2007). *الإدارة بالرقابة.* عمان: دار كنوز المعرفة.

محمد واصل. (2006). نظرية أعمال السيادة و الاختصاص القضائي. *مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية.*

مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي. (23 11, 2020). تم الاسترداد من mena-monitor.org: https://shortest.link/2Zzl

مروان المعشر، و سارة بركيس. (10 11, 2017). *عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر.* تم الاسترداد من مركز كارينغي للدراسات: https://carnegie-mec.org/2017/11/10/ar-pub-74696

مريم الناصري. (2014). مئة حالة عنف يومياً في المدارس التونسية. *العربي الجديد.* تم الاسترداد من https://cutt.us/O9ahz

مساحات ضخمة وأكبر احتياطي للمياه الجوفية في العالم.. لماذا تستورد الجزائر الحبوب؟ (13 مارس, 2022). *الجزيرة نت*. تم الاسترداد من https://cutt.us/9iRD9

مشروع "دنيا بارك" الإماراتي في الجزائر.. فساد وابتزاز وخسائر بالمليارات. (2020). *الجزيرة نت*. تم الاسترداد من https://cutt.us/zcT5a

مصطفى خواص. (2019). *الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته و آليات مكافحته*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مصطفى بوشاشي . (2021). جدل في الجزائر بعد فرض قيود على التحقيق في قضايا الفساد. *جريدة الشرق*. تم الاسترداد من https://asharq.com/ar/4qbsG1i7QmgRzeqb0HuEcL-

مصطفى عمر التير. (1981). *السجون كمؤسسة اجتماعية ، دراسة لآراء و اتجاهات المسجونين*. بيروت: معهد الإنماء العربي.

مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة . (2021). *النظريات التي تشرح الفساد* . فيينا: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

مكرم العزيزي. (2019). *النيابة العمومية في مسودة مشروع مجلة الاجراءات الجزائية التونسي*. الاتحاد العربي للقضاة. تاريخ الاسترداد 18 جوان, 2021، من http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:7AiIG7DweL4J:arabunion client=firefox-b-d&gl=dz&ct=clnk&hl=fr&cd=2&+judges.org/%3Fp%3D5987

منظمات تطالب السلطات التونسية بوقف فرض قيود على المجتمع المدني. (11 مارس, 2022). تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://2u.pw/z40E7

موسى سعيد ياسين. (17 مارس, 2014). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. *الحوار المتمدن*. تم الاسترداد من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=405928

نايف البنوي، و محمد الحوراني. (2008). إرهاصات نظرية التبادل الاجتماعي في فكر أبي حيان التوحيدي. *مجلة العلوم الإنسانية*، صفحة 7.

نبيلة فايز أحمد حسن السيوف. (2007). منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية(أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، الاردن: الجامعة الأردنية.

نجم محمد صبحي. (2000). *شرح قانون العقوبات الجزائري القسم الخاص*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

نظرية الدور في العلاقات الدولية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 19 09, 2020، من الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org/dictionary

نورالدين بسعدي. (21 اكتوبر, 2020). *المجتمع المدني في الجزائر: أزمة متعددة الأبعاد*. تم الاسترداد من PROJECT ON MIDDEL EAST DEMOCRACY: https://cutt.us/J5Gc3

هاجر بن عيسى. (بلا تاريخ). *دور المجتمع المدني في دفع التنمية المحلية في تونس*. تم الاسترداد من JASMINE FOUNDATION: http://www.jasminefoundation.org/ar/?p=6290

هادي صايل جايحردان . (2019). *الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقات العامة في تكوينها*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

هاشم صادق صالح. (2001). *الإدارة والتنظيم المفاهيم و الوظائف و العمليات*. الاسكندرية : مكتبة الاشعاع .

هيفاء دهويب. (07 06, 2017). *الفساد في البلديات: تورّط أشباه الموظفين وتواصل الإفلات من العقاب* . تم الاسترداد من نواة: https://shortest.link/2ZAo

هيفاء ذويب. (07 جوان, 2017). *الفساد في البلديات: تورّط أشباه الموظفين وتواصل الإفلات من العقاب*. تم الاسترداد من نواة: https://2u.pw/RBLtD

واردات تونس من الحبوب سترتفع 20 بالمئة في موسم 2020/2021. (9 ماي, 2020). تم الاسترداد من Reuters Staff: https://www.reuters.com/article/tunisia-economy-ye1-idARAKBN22L0TH

وردية زعروري حدوش. (2021). تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21- 139 المؤرخ في 12 ابريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، الصفحات 410-430.

وسام قرقاح. (2010/2011). دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة (2009/1989). *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير* . كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، باتنة.

وهيبة كواشي، و سمير كيم . (بلا تاريخ). دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامةالتشغيلية:.

وهيبة كواشي، و سمير كيم . (4 12, 2020). دور المجتمع المدني التونسي في حوكمة السياسات العامة التشغيلية: الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجا. *مجلة العلوم الانسانية*، صفحة 165/179.

ياسمينة دهيمي. (2021). هكذا احتال مسيرو شركة خاصة على بنك الجزائر لإختلاس الأموال. *النهار اونلاين*. تم الاسترداد من https://2u.pw/Ca1cM

الملاحق

الملاحق

الملحق (أ) : دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي في تونس قبل وبعد 2011

the role of civil society in combating political corruption in Tunisia before and after 2011

صوشة حمزة
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة03 – الجزائر
hamza.saoucha@univconstantine3.dz

دمدوم رضا
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة03 – الجزائر
redha.demdoum@univ-constantine3.dz

تاريخ الارسال:.../.../... تاريخ القبول:.../.../... تاريخ النشر:.../.../...

مجلة أبحاث قانونية وسياسية – جيجل Volume 6, Numéro 2 , Pages 306-322 , 2021-12-31

ملخص:

يتناول هذا المقال مشكلة الفساد السياسي الذي يعبر عن سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، وهذا يعني أنه سلوك سلبي يؤثر بالسلب على مصالح الأخر، في حين يمثل المجتمع المدني، المنظم والمراقب للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكمن أهمية دراسة دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي في: اظهار الاشكال المتعددة للفساد ومستوياته وتأثيره، تحديد طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد، وأثرها على الساحة السياسية.

وسنبرز هذه الأهمية من خلال: دراستنا للفساد السياسي في تونس والوسائل التي استخدمتها منظمات المجتمع المدني، من أجل ايقاف زحف هذه الظاهرة للسيطرة على الحياة السياسية، من خلال استخدام المنهج الوصفي التاريخي والمقارن، حيث استخدمنا الوصف في تحديد المستوى والأثر الذي وصل إليه الفساد السياسي، والتاريخي في مجال تطور الفساد السياسي في تونس، في حين قارنا بين الفساد ودور المجتمع المدني في مكافحة الفساد خلال فترتين زمنيتين.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي، مكافحة الفساد السياسي، المجتمع المدني

Abstract

This article deals with political corruption, which reflects the abuse of public power for private gain. This means that it is negative behavior that affects the interests of the other, while civil society, organized and controlled for political, economic and social life, is representative of the importance of our study: Demonstrating the multiple forms, levels and impact of corruption, The functioning and impact of these organizations on corruption.

We will highlight this importance by: Our study of political corruption in Tunisia and the means used by these organizations to stop this goal of controlling political life by using a descriptive approach to determining the level and impact of political corruption and the historical development of political corruption in Tunisia, while comparing corruption with the role of civil society in the fight against corruption during two periods of time.

Keywords: Political corruption, fighting political corruption, civil society

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد السياسي من أكثر الظواهر انتشارا في الوقت الحالي، بحيث لا تكاد دولة في العالم تخلو منها، إلا أن هناك اختلاف بين هذه الدول في درجة ومستوى اتساع هذه الظاهرة، ففي العادة يكون الفساد السياسي عبارة عن حالة عرضية يرتكبها أحد الأفراد سواء بفعل لا أخلاقي أو عن طريق مخالفة القانون، ويتحول الفساد إلى ظاهرة تهدد المجتمع عندما يجد المسؤولون عن الفساد السياسي طرقا تكفل لهم عدم الوقوع تحت طائل العدالة، ويصل في مراحله المتقدمة إلى تحوله لظاهرة شاملة تفرض قواعدها على المجتمع، ليصبح التعامل اللاأخلاقي واللاقانوني الطريق المحبذ لغالبية الساعين للسلطة.

وهذا ما ينطبق على تونس في الفترة السابقة لثورة 2011، فبالرغم من الخطابات والإجراءات التي قام بها زين العابدين بن علي في بداية حكمه من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية، إلا أن ظاهرة الفساد السياسي في تونس انتشرت بصورة مخيفة في تلك الفترة، الأمر الذي دفع منظمات المجتمع المدني للتدخل من أجل ايجاد حلول لهذه الظاهرة خلال فترة حكم زين العبيدين بن علي وبعده، خاصة وان الفترة التي تلت ثورة 2011 عرفت سعي الرؤوس الخفية للفساد للسيطرة على نظام الحكم في صورة منمقة رافضة للحكم السابق، إلا أن العلاقات السابقة التي كونتها منظمات المجتمع المدني مع بعض الاطارات السامية التي لا تمسها شبهات الفساد، جنبتها الوقوع فالدعايات الكاذبة، كما أن اتحاد المنظمات الكبرى في تنسيقية وطنية جنبت تونس الدخول في حرب اهلية بسبب الازمة السياسية التي حدثت سنة 2013

وعليه من خلال هذا المقال سنحاول تحديد دور منظمات المجتمع المدني في عملية مكافحة الفساد السياسي، وذلك من خلال البحث في الإشكالية التالية:

ما الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني التونسي في التصدي للفساد السياسي؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالفساد السياسي؟ ومنظمات المجتمع المدني؟
- الى أي مدى اتسعت دائرة الفساد السياسي في تونس؟
- على اي اساس جابهت الرابطة التونسية لحقوق الانسان ونقابة العمال التونسية الفساد السياسي؟

وفي سعينا للإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا للمحاور التالية:

- اولا: ضبط مفهوم الفساد السياسي والمجتمع المدني
- ثانيا: مستويات الفساد السياسي وآثاره
- ثالثا: مظاهر انتشار الفساد السياسي في تونس
- رابعا: المجتمع المدني التونسي ومكافحة الفساد السياسي

أولا: ضبط مفهوم الفساد السياسي والمجتمع المدني

1. مفهوم الفساد السياسي

حتى نضع مفهوم مناسب للفساد ولأي مصطلح أخر في العلوم الاجتماعية يجب علينا تسليط الضوء على التعاريف السابقة للمصطلح من خلال الإطلاع على المواثيق الدولية والقوانين حتى لا يكون هناك خلل بين ما يتم تداوله ما سيتم تقديمه.

يعرف الفساد "**حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**" في المادة 8 منها، من خلال الفقرتين الأولى والثانية ولتي أشارت فيهما إلا أن الفساد هو[2].:

- وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسته مهامه الرسمية.
- التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص آخر أو هيئة أخرى، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما ضمن نطاق ممارسته مهامه الرسمية.

حسب التعريفين السابقين فالفساد يعبر عن خلل في السلوك الوظيفي وعلى الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية وضع كل الوسائل اللازمة، التي من شأنها أن تقوم بردع هذا السلوك خاصة وأن المميزات المعروضة على الموظف، والتي تكون خارج ما ينص عليه قانون التوظيف كلها تدخل في إطار الرشوة حتى وإن كان القصد منها هدية لأنها كفيلة بتغير سلوك الموظف.

حيث تم تعريف الفساد في" **ديباجة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد**" بأنه ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال، ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية.[3]

الملاحظ على هذا التعريف تركيزه على جانب الآثار وليس على جانب الممارسات، بالرغم من ذلك فهو يشير إلى أن كل الممارسة التي تدخل صاحبها في دائرة الاتهام بالفساد ينجر عنها المتابعة القضائية.

---

[2] اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت هذه الاتفاقية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/55 / 25، الدورة 25، 15 نوفمبر 2000م.

[3] المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، دور أجهزة القضاء والتنفيذ في مكافحة الفساد، 06/07/-10-2003

كما يعرف " **ماكس فيبر (Weber Maximilian Carl Emil)** " الفساد السياسي بأنه: سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام، بسبب مكاسب شخصية، مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة[4].

يشير ماكس فيبر في تعريفه إلى الأعمال التي تقوم بها الإدارة المركزية التي تقوم على شؤون البلد (الرئيس، الوزراء، البرلمانيون، قيادات الجيش...)، حيث لا تتمشى القرارات التي يتخذونها مع الصالح العام، إنما تكون قرارات تخدم مصالحهم الخاصة أو تخدم مؤسسة على حساب الأخرى، مما يؤدي بتلك القرارات إلى عجزها.

يعرفه الباحث في علم الاجتماع باديولو " **Badiolo** " الفساد كظاهرة سياسية إذ يميز بين نوعين مما يسميه الفساد، الفساد بوصفه مبادلة اجتماعية، حيث يجري إقحام العلاقات الاجتماعية في ميدان السياسة والإدارة وفي مختلف المؤسسات، فتحصل المحاباة والعشائرية والزبونية، والفساد بوصفه مبادلة مباشرة، حيث يتم تبادل الخدمات والسلع مباشرة وبدون إقحام شخص الشركاء، ونوع يتجسد من خلال الرشوة والأرباح المالية في تبادل غير شخصي[5].

وعليه يمكننا القول بأن الفساد هو: محاولة الموظف لاستغلال وسرقة ثروات الأمة عن طريق التوسع غير المقنن في استخدام السلطة التي منحة له، من طرف الدولة أو الادارة المنتسب لها عن طريق الرشوة أو الابتزاز، المحسوبية، الغش، تقديم إكراميات لتسهيل الخدمات، وباستغلاله للسلطات الممنوحة له فهو يدمر طموحات وقدرات الموظفين معه، والأفراد الذين يأثرون ويتأثرون بمركزه لذلك فممارسة فرد واحد لمثل هذه السلوكيات اللاأخلاقية، سيزعزع ثقة الافراد بالمؤسسات والقانون، الأمر الذي سينجر عنه انتشار الجريمة وتهديد الأمن العام.

مخطط رقم 01: مخطط يوضح خصائص الفساد السياسي، أشكاله والأهداف المرجوة منه (من إعداد: محرر المقال)

---

[4] مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، (د.ص)

[5] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (الأسباب الاثار والاصلاح)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 76

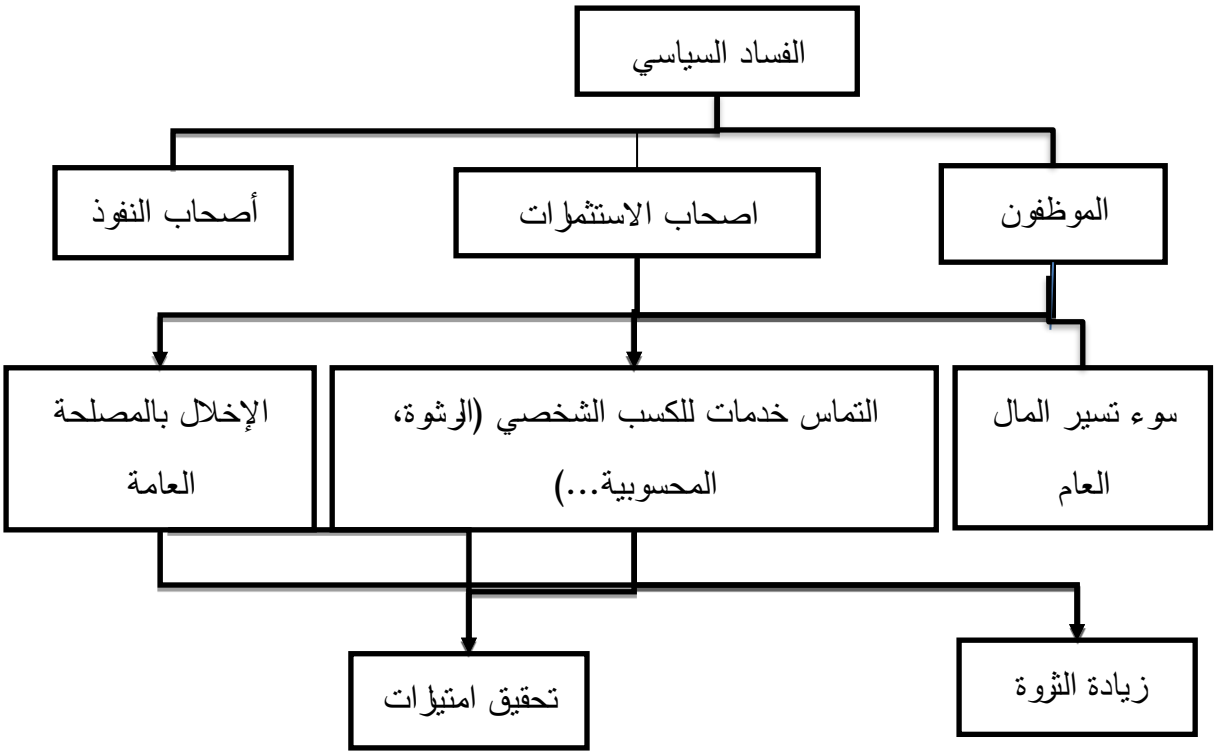

2. مفهوم منظمات المجتمع المدني

عرف "**بنجامين باربر (Benjamin *Barber*)**" منظمات المجتمع المدني على أنها حقل مستقل من الحياة الاجتماعية الحرة، لا تتحكم فيه الحكومات ولا تحكمه نظم الأسواق الخاصة فهو مجال نصنعه لأنفسنا، من خلال العمل العام المترابط في العائلات والعشائر والمجتمعات المحلية، وهو يعتبر القطاع الثالث الذي يتوسط فرديتنا الخاصة كمنتجين واقتصاديين مستهلكين، وبين مجموعنا المطلق كأعضاء مكونين للكيان الشعبي الحاكم[6].

هذا التعريف يتفق مع تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام2000 بحيث عرفه: المجتمع المدني يقوم بملأ الفجوة بين الفرد والحكومة ويشتمل على المجاميع التطوعية والمتفاعلة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا من أجل تحقيق المصالح المشتركة لأعضائها[7].

من خلال هاذين التعريفين يمكننا القول: إن للمجتمع المدني وظيفة أساسية تتمحور في كونها النقطة الرابطة بين مطالب المجتمع والسلطة السياسية وهذا الربط يكون أما بطريقة تصاعدية أو بطريقة رأسية:

---

[6] جايحردان، هادي صايل، الصورة الذهنية لمنظمات المجتمع المدني ودور العلاقات العامة في تكوينها، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص 82

[7] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، المطبعة الشرقية، البحرين، 2000، ص 3

- الطريقة التصاعدية: وتكون من المجتمع إلى السلطة السياسية بحيث تتكفل منظمة المجتمع المدني برفع صوت الشعب وطموحاته المرجوة من السلطة السياسية، من خلال وضعها في مخططات ومشاريع ذات طابع اقتصادي وقانوني وسياسي.
- الطريقة الراسية: وتكون من السلطة السياسية إلى المجتمع بحيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالتمهيد لمجموعة من القرارات السياسية، التي يمكن أن تتخذها الدولة لتضمن تقبلها كما يمكن أن تقوم بحملات توعوية لكيفية ممارسة أفراد المجتمع للأنشطة السياسية.

من خلال التعاريف السابقة للمجتمع المدني نتوصل للقول بأن:

منظمات المجتمع المدني هي المنظمات التي تقوم على اساس التطوع والاستقلالية المالية عن الدولة، وتعمل على الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك عن طريق توعية الشعب من جهة وجذب انتباه الحكومة الى المجالات التي تحتاج الى تنمية من جهة أخرى، كما تعمل على إحداث تغيرات سياسية في حال عدم تلبية برنامج الحكومة لمطالب الشعب عن طريق الحشد والمظاهرات.

مخطط رقم 02: مخطط يوضح الخصائص المميزة لمنظمات المجتمع المدني وأهدافها(من إعداد: محرر المقال)

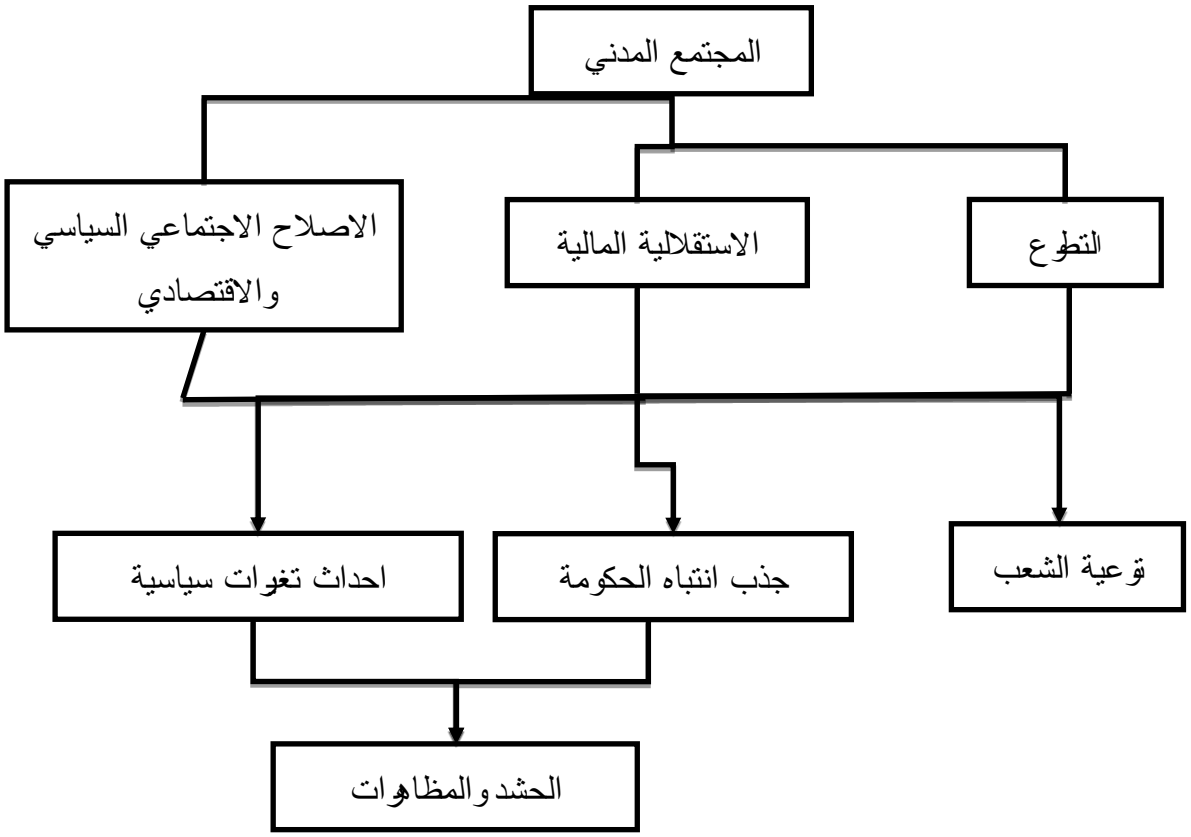

ثانيا: مستويات الفساد السياسي وآثاره

تشير كافة الإحصائية الدولية إلى أن معدل الفساد يرتفع في الدول النامية اكثر منه في الدول المتقدمة لكن هذا لا ينفي، وجود فضائح حول اتهامات الفساد التي وجهت للكثير مِن مَن هم على رأس المؤسسات الحكومية في الدول المتقدمة مثل بريطانيا، هولندا، المانيا، الو.م.أ...، وهذا الأمر يخالف ما يتم تداوله على مستوى الرأي العام العربي الذي دائما ما يؤكد على أن الفساد في الأنظمة السياسية التي تحكمه متفشي في كل القطاعات، لذلك يجب أن نتقين بأن الفساد ليس له هوية أو طابع سياسي محدد، لذلك فإنه لا ينظر إلى الفساد من حيث النظام السياسي، بل بانتشاره داخل النظام السياسي من أعلى نقطة في الهرم السياسي إلى أصغر نقطة، وهذا ما يحتم علينا ربط الفساد بمستويات لا بطبيعة النظام السياسي ليتسنى لنا معرفة الطريقة الصحيحة لمكافحته.

1. مستويات الفساد السياسي:

وتتمثل هذه المستويات في:

- **مستوى القيادة:** يعرف بالفساد الأكبر ويكون في قمة الهرم السياسي ويتعلق الأمر برؤساء الدول، الزعماء، الملك...، بحيث يستغل هؤلاء السلطات التي يمنحها لهم الدستور أو الشرعية الثورية كما يطلق عليها في أغلبية الدول العربية التي أخذت استقلالها بقوة السلاح، ليقوموا بكل أنواع الفساد، سياسي، إداري، أخلاقي، مالي ...، ويكون النوع الأول والثاني في انتهاك القوانين المنصوص عليها في الدستور من خلال تعديلها أو حذفها دون استفتاء شعبي صريح، فيعمل من بيده السلطة على خلق تكتل في البرلمان عن طريق الابتزاز والتهديد أو منح مجموعة من الامتيازات تكفل التصويت لصالح قراراته حتى تكتسي الشرعية الظاهرية، وهذا ما عرفته دول عربية عديدة كالجزائر و مصر وتونس ، حيث تم التلاعب بالدستور، في الشق الذي يتعلق بعملية تسيير الانتخابات والترشح للرئاسيات، بدواعي الظروف الأمنية المتدهورة والخطر الذي يحيط بالبلدين من الداخل والخارج، بحيث قام الرئيس المصري السيسي بتعديل في الدستور يمنح له الحق بتمديد عهدته لتصل إلى ستة سنوات، كما قام الرئيس عبد العزيز بتفليقة بتعديل في الدستور الجزائري منح له الحق في الترشح لعهدتين إضافيتين.
- **مستوى السلطات:** ويكون بفساد الأفراد الذي يتولون مهام دستورية ومن صور هذا الفساد هو:

فساد الوزراء وكبار المسؤولين وأعضاء البرلمان وكذلك القضاة، ويزداد فساد هؤلاء الأفراد عندما تتداخل المصالح الشخصية لعينة منهم فيما بينها، حيث يزداد حينها الضرر بالصالح العام ويتعثر تنفيذ

المشروعات والخطط التنموية، ليصل في بعض الأحيان إلى تخريب المؤسسات العامة من أجل نهب أموالها على حساب الوطن[8].

- **المستوى الاداري:** وهو فساد الموظفين في أحد القطاعات، وأساسه الحاجة المادية بحيث يقوم

موظف بقبول أو طلب رشوة، أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المتفق عليها، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة (الاختلاس) أو بتعيين الأقارب[9].

2. اثار الفساد السياسي

-**الأثار الاقتصادية:** يؤدي الفساد السياسي إلى أثار اقتصادية متعددة نذكرها فيما يلي[10]:

●تراجع وهروب الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل القومي بسبب التهديدات المعنوية والقضائية التي تواجه المستثمرين، فتعاملهم مع أفراد فاسدين من السلطة السياسية سيؤثر على مصداقية المستثمر، بالإضافة إلى الخوف من التورط فقضايا فساد دولية.

●محو فروع من الاقتصاد تكون خارج اهتمام عامة المواطنين كتجارة المتعلقة بالشعب المرجانية، تهريب الآثار...، حيث يتم التستر عليها وإخراجها من الأجندة الاقتصادية.

●ارتفاع مستوى البطالة بسبب تراجع مستوى منافسة الأنشطة المشروعة للأنشطة الغير مشروعة الأمر الذي يتسبب بإفلاسها وتسريح موظفيه.

●تدهور الاقتصاد ولجوءه إلى المديونية بسبب عدوان بعض المسؤولين على المال العام عن طريق سحبهم لقروض، من بنوك الدولة دون ضمانات عن طريق الرشوة أو الابتزاز والتهديد (مثل هذه الحالات حدثت في مصر ما بين سنة 2000- 2004 وأدت إلى استنزاف أكثر من 42 مليار جنيه)

---

[8] أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والادارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2006، ص 59

[9] علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد، مجلة النبأ، (العدد 79)، (2005)، متاح على الرابط التالي: https://annabaa.org/nbahome/nba79/019.htm، بتاريخ: (2019/08/04)

[10] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 72-74

●انهيار ميزان المدفوعات وتراجع قيمة العملة الوطنية بسبب بروز ظاهرة الاختلاس المضاعف والتي تكون، بنهب أموال المساعدات والمعونات الاقتصادية الموجهة للشعوب الفقيرة، حيث تحول لحسابات بعض المسؤولين أو أقاربهما وتابعيهم[11].

-**الآثار الاجتماعية:** ينجر عن الفساد السياسي مجموعة من النتائج السلبية وهي كالاتي[12]:

تراجع القيم الأخلاقية: يؤدي الفساد السياسي لتحويل المصالح الشخصية إلى أولوية قصوى يجب تحقيقها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وهذا يتطلب التنازل عن القيم و المبادئ الأخلاقية بهدف الحصول على عائدات مادية ومعنوية، ومع تحقيقهم لرغباتهم ينتج داخل المجتمع مفهوم جديد للتخلف، حيث يصبح المحافظ على الدين والقيم الأخلاقية السليمة، بالإضافة لخضوعه لقوانين الدولة متخلف، والذي يقوم بكسر القواعد الاجتماعية والتحايل على القوانين مجتهد وذكي، ومع انتقال هذا المفهوم المغلوط للأجيال الصاعدة يتراجع الاهتمام بالتعليم والعمل، لأن المكاسب منها لا تحقق العائد المادي اللازم لتحقيق الرفاهية، الأمر الذي يؤدي لانتشار الفساد داخل المجتمع.

ومع انهيار القيم والأخلاق تصبح الدولة على مقربة كبيرة من الانهيار فغياب الأخلاق يعني غياب القوانين، وبالتالي سينتشر الظلم وتتحول الحياة الاجتماعية إلى غابة، يسيطر القوي فيها على الضعيف وهذا يعتبر بداية انهيار الدولة والأمثلة على ذلك عديدة.

ظهور الطبقية في المجتمع: الفساد السياسي يقوم بخلق الطبقية داخل المجتمع، فوجود وزير أو برلماني أو والي... فاسد من شانه أن يخلق الطبقية داخل المجتمع، فهو يسعى إلى ربط المشاريع بعائلته وأقاربه وحاشيته، سعيا منه للمحافظة على حياة الرفاه التي كان فيها عند تقلده للمنصب السياسي.

كما يتم تكوين علاقات مع كبار المستثمرين من خلال تسهيلات للوصول إلى المشاريع تمثل عصب الاقتصاد، وهذا يشكل ضربة موجعة لقطاع الفلاحة والصناعة، فالمشاريع الاستثمارية التي تكون في هاذين القطاعين تعود بالضرر على الفلاحين والصناعيين، فالتسهيلات التي يحصل عليها المستثمر تكون بمقابل مادي، وهذا المقابل سيسترجعه المستثمر من العمال من خلال الأجور الضعيفة، أو شراء منتجاتهم بأسعار متدنية، الأمر الذي يخلق فجوة كبيرة بين العامل وصاحب العمل.

---

[11] زياد عربية ابن علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الامن والقانون–كلية الشرطة، العدد الأول، دبي، 2002، ص 268–269

[12] رضى هميسي، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص 263

سقوط مبدأ العدالة الاجتماعية: حيث يتحول الفساد إلى وسيلة مشروعة لتوفره على خاصيتي السرعة والتسهيل، فالظروف التي يجب أن تهيئ في 6 أشهر لممارسة نشاط معين باستخدام الرشوة تتقلص إلى شهرين أو أقل، وبالتالي يتم إلغاء مبدأ الأولوية الذي يخضع لشروط الكفاءة الإبداع وغيرها، وهذا يؤدي إلى ضياع الحقوق وانهيار العدالة والمساواة بين الأفراد.

تبديد المساعدات الإنسانية والقروض الدولية: بحيث ينجر عن الفساد السياسي تبديد للمساعدات الإنسانية والقروض التي تأخذ من صندوق النقد الدولي، من خلال وضعها في مشاريع لا تتماشى مع الواقع الذي يعيشه الأفراد، أو في مشاريع تكون فيها عملية نهب المال العام سهلة.

-أثار الفساد السياسي على الممارسات السياسية

بعد الآثار السلبية التي وجدناها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فحتما سيكون للفساد السياسي أثر على مستوى الممارسة الديمقراطية في الدولة.

●**الآثار على الديمقراطية** تتدنى الممارسات الديمقراطية حين يصل الفساد السياسي إلى التلاعب بالانتخابات، حيث يسعى بعض المسؤولين إلى توسيع نفوذهم فالبرلمان، والأحزاب من خلال تقديم الدعم المادي اللازم لأحد الأشخاص وإدراجه ضمن مشاريع اقتصادية معينة مع تنميق صورته على مستوى الإعلام، وعند نجاحه للدخول إلى البرلمان تصبح المشاريع التي هو جزء منها ذات حصانة معنوية، وبذلك تصبح تلك المشاريع جاهزة لعمليات تبيض الأموال، وبذلك لا يقوم البرلماني بالعمل الذي تم انتخابه من أجله بل يسعى لتحقيق مصالح الداعمين له، كما أن التمويل الخارج عن الأطر القانونية يمس بحد ذاته فكرة المساواة التي هي أساس وجود مناخ ديمقراطي للممارسات السياسية[13].

يتجاوز الفساد السياسي التغلغل في البرلمان ويتعدى ذلك إلى الوصول لأجهزة مراقبة الفساد والمؤسسة القضائية وبعض الوزارات، وعند وصول الفساد لمثل هذه المؤسسات يصبح من الصعب جدا مكافحته، فمع وصول الفساد إلى أجهزة الرقابة لن تكون هناك أي تقارير عن المفسدين، وفي حالة وصول ملف عن فساد أحد المسؤولين إلى القضاء، فالادعاء العام لن يقوم بالتحقيق في قضايا الفساد المتعلقة بالسياسيين، وهنا الأمر ليس متعلق بالرشوة التي تقدم أو وجود علاقات مشبوهة فقط إنما الأمر يتعدى ذلك، للوصول إلى الابتزاز، إما المدعي العام مباشرة أو أحد المقربين منه، وهذه الابتزازات تكون

[13] بنعودة حورية، الفساد السياسي أسبابه آثاره، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 02، 2014، ص 212

فعالة جدا إذا استطاع الفساد الوصول إلى مؤسسات الأمن، وبذلك تصبح الديمقراطية عبارة عن مسرحية يمثلها مجموعة من السياسيين الفاسدين على المجتمع[14].

•**الآثار على حقوق الإنسان:** يؤدي الفساد السياسي إلى شل نظام العدالة داخل الدولة فتنتشر الفوضى ويتحول النظام الاجتماعي الذي كان محكوم بالحقوق و الواجبات، إلى نظام يسيطر عليه مبدأ القوة، فكل من تسول له نفسه الوقوف أمام الفساد سواء من خلال التظاهر أو استخدام وسائل الإعلام، أو مواقع التواصل الاجتماعي لمعارضة رؤوس الفساد السياسي، يتم الزج به في المعتقلات السياسية لتمارس عليه كافة أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، ثم يلقى فالشارع ليكون عبرة لمن يحاولون التجرؤ على مصالحهم، وعمليات انتهاك حقوق الإنسان لا تكون باستغلال النفوذ على مؤسسات الدولة لكبح المظاهرات وغيرها، ففي ثورات الربيع العربي تعدت ذلك، لتصل إلى الإرهاب، فهناك أنظمة فالدول العربية قامت باستئجار مرتزقة تم الزج بهم وسط المتظاهرين لارتكاب جرائم قتل مروعة، وحادثة رابعة في مصر خير دليل على الإرهاب الممارس من طرف الدولة على المواطنين العزل[15].

وفي بعض الحالات يتم انتهاك حقوق الإنسان تحت غطاء شرعي، وذلك من خلال إعلان حالة الطوارئ وإظهار المناهضين لعمليات الفساد على أنهم ينفذون أجندات سياسية خارجية، ويكون ذلك باستخدام وسائل الإعلام التي طالها الفساد السياسي طوعا وكرها، من أجل تشويه صورة المتظاهرين أمام المجتمع الدولي، وبالتالي يمكن استخدام الأحكام العرفية دون تدخل من المنظمات الدولية والإقليمية التي تحمي حقوق الإنسان.

ثالثا: مظاهر انتشار الفساد السياسي في تونس

كأغلبية البلدان العربية فالنظام السياسي في تونس تعاقب على حكمه أفراد من المؤسسة العسكرية أو لهم ارتباط بها، وهذا لا يعني بالضرورة أن سيطرة فرد واحد على نظام الحكم سيؤدي بالضرورة إلى انتشار الفساد السياسي، خاصة في ظل وجود دستور، ففي تونس الانتهاكات الدستورية التي حدثت في فترة حكم الجنرالين بورقيبة وزين العابدين بن علي كانت كفيلة بالحكم على تشبع النظام السياسي التونسي بالفساد، وللإشارة حتى بعد نجاح الثورة التونسية إلى أن الشعب لا زال يشتكي من الفساد السياسي.

---

[14] المرجع نفسه، ص 213

[15] بنعودة حورية، المرجع سابق الذكر، ص 213،214

1. الفساد السياسي قبل أحداث 2011

بعد انقلاب زين العابدين بن علي على نظام بورقيبة قدم مجموعة من الوعود لكسب التأييد من الداخل والخارج، بحيث أقر بمبدأ الفصل بين السلطات وحرية الإعلام، بالإضافة لفتح مجال التعددية الحزبية من خلال تعديل دستوري الهدف منه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أن اغلبية الوعود التي قدمها كانت صورية، ترسخ مبدأ حكم الطبق الحاكمة على حساب عامة الشعب، فبعد ثورة 2011 كشف الغطاء عن الانتهاكات التي قام بها بن علي من خلال استخدام نفوذه في شتى القطاعات الحساسة وعلى رأسها القضاء.

حيث ذكر "تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حو الفساد والرشوة "سنة 2011 بتونس، أن الرئيس السابق بن علي قد استخدم نفوذه على مؤسستي الرقابة والقضاء، بهدف تحقيق منافع له ولحاشيته، فالسيطرة التي كان يفرضها بن علي على القضاء في تونس بصفته المترأس للمجلس الأعلى للقضاء، جعلت من القضاء خاضع للسلطة السياسية[16]، الأمر الذي يؤدي إلى فساد السلطة التنفيذية نظرا لعدم وجود رقابة قضائية عليها، خاصة وأن اختيار القضاة يتم برعاية بن علي، كذلك من الصفاة التي تبرز وجود فساد سياسي غياب مبدأ التداول على السلطة في الدستور، حيث تم تغيب مادة أساسية في دستور 1959 والمتمثلة في عدد العهدات الأقصى لرئيس الجمهورية[17]، الأمر الذي يمنح الرئيس القدرة على الحكم مدى الحياة.

ولم يقتصر الفساد على صياغة الدستور بل تعدى ذلك للوصول إلى سلك المحاماة، بحيث تحصلت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حو الفساد والرشوة على مجموعة من الوثائق بالقصر الرئاسي، تدل تجاوزات الرئيس في مجال تعيين المحامين للترافع عن المتهمين، بحيث قام بتقسيمهم من خلال لجنة عينها لدراسة ملفات المحامين، إلى: المحامون التجمعيون، المحامون المتحمسون، المحامون العاديون، المحامون السيئون.

تمثل الثلاث فئات الأولى المحامين الموالين للنظام والذين يجب التعامل معهم من طرف المؤسسات العمومية وشركات الإنشاء، بعكس الفئة الاخيرة التي تم وضعها في القائمة السوداء للمحامين

---

[16] منظمة حماية حقوق الانسان، تونس أوجه القصور في قانون المجلس الاعلى للقضاء، في: https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/02/270133 ، (2021/03/05)

[17] الجمهورية التونسية، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية، 2004، ص 9

الذين لا يجب التعامل معهم لمعارضتهم للنظام الحاكم، هذا الأمر بالضرورة سيؤدي إلى عدم تكافئ توزيع القضايا على المحامين.

كما أن وزارة الدفاع لم تسلم من الفساد في عهده حيث أثبتت التقارير التي تم تقديمها من طرف الجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة، أن المستشفى العسكري تحمل كل المصاريف المتعلقة بعلاج أقارب الرئيس منذ سنة 2001، بالإضافة إلى تخصيص يخت للرئيس من ميزانية المؤسسة العسكرية الذي كلفها 910.000 جنيه إسترليني، بالإضافة إلى نفقات الصيانة التي امتدت منذ سنة 1998، بالإضافة لحجز مبالغ مالية قدرت بـ 40 مليون دينار بقصر سيدي الظريف، خاصة بالرئيس وحاشيته[18].

كما أن حاشية زوجة بن علي من أخوتها وعائلاتهم سيطروا على جل المؤسسات في البلاد، ففي التقرير الذي اعده البنك الدولي تم تحديد 622 مؤسسة تمتلكها عائلة بن علي تمت مصادرتها في بداية الجهود لمكافحة الفساد.

كل هذه التجاوزات في مجال صياغة الدستور والتدخل في القطاعات الأخرى عن طريق الاستخدام غير مشروع للنفوذ، بالإضافة إلى استغلال المال العام في زيادة الثروة الشخصية، يعبر كل هذا عن الاستخدام غير الشرعي للسلطة الذي يشير إلى ترسخ الفساد السياسي في النظام السياسي.

2. الفساد السياسي في تونس بعد احداث 2011

بعد نجاح ثورة 2011 وإسقاط رأس الفساد السيسي في تونس وهروبه وحاشيته الكل كان يضن أن نهاية الفساد اصبحت قريبة، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف اللجان والهيئات المستحدثة والمكلفة بمكافحة الفساد، إلى أن الإحصائيات الاقتصادية التي استمرت في التراجع تدل على أن الفساد السياسي لا زال ينخر داخل المؤسسات التونسية.

حيث أن النمو الاقتصادي تراجع بثلاث نقاط في الفترة الممتدة ما بين 2011 و2015، ففي سنة 2010 كان معدل النمو 4.5% إلى أنه بالرغم من إسقاط رأس الفساد وتشكيل حكومة جديدة تراجع إلى 1 %سنة 2016، الأمر الذي كلف خزينة الدولة خسارة قدرت ب 14 مليار دولار[19] ،

---

[18] اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد 2011، طباعة نوفا برنت، صفاقس، 2011، ص 249-255

[19] توفيق المديني، تونس بين الفساد السياسي والمالي والشعبوية، في:
http://almajd.net/2021/03/05/، (2021/03/07)

ويرى شوقي الطبيب أن المنظومة الفاسدة التي أقامها بن علي وراءها مجموعة من القوانين والعادات الإدارية، تهدف لحماية مصالحه، فبالرغم من محاسبة كل الأطراف الضالعة في الفساد السياسي إلا أن القوانين السابقة تم استغلالها من طرف أشخاص آخرين، لتخضع منظومة الفساد لعملية دمقرطة وتعود للعمل برؤوس متعددة عددها يتجاوز العدد السابق، وذلك يرجع لاستغلال القوانين التي سنها بن علي وإلى الإجهاد التي عانت منه الدولة، في عملية التحقيق والكشف عن الأشخاص المرتبطين بعمليات الفساد[20].

كذلك تميزت فترة ما بعد 2011 بظهور شكل آخر للفساد السياسي على مستوى المؤسسات الجديدة المستحدثة لمكافحة الفساد، حيث تحولت عن الهدف الذي قامت على أساسه وأصبحت تعمل على تصفيت الخصوم السياسيين لبعض الاشخاص.

للإشارة فان الوعود المقدمة من الرؤساء الذين تولوا الحكم بعد بن علي كلها بائت بالفشل، لأن الإجراءات المتخذة من أجل مكافحة الفساد السياسي لم تأتي ثمارها، بل بالعكس فحسب مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، تونس تقدمت بمركز واحد سنة 2017 بالمقارنة بسنة 2011 حيث كانت تحتل المركز 74 من أصل 180 دولة، هذا ما يشير أن الحملة ضد الفساد لم تحقق الهدف المرجو منها، فالأموال والجهود المسخرة لمكافحة الفساد ذهبت أدراج الرياح مقارنة بالتقدم الذي حققته الحكومة التونسية الجديدة.

كذلك القضايا التي تعالجها المحاكم التونسية والمتعلقة بالفساد تتزايد عام بعد آخر، وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم 01: جدول يوضح عدد القضايا المتعلقة بالجرائم المالية في المؤسسات الاقتصادية (منظمة الشفافية الدولية، تقرير حول: تطبيق مقتضيات الاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ومكافحته بتونس، ص8)

نوع القضايا	عدد القضايا سنة 2016	عدد القضايا سنة 2017
الفساد المالي والإداري	24	30
التدليس ومسك واستعمال مدلس	215	152

[20] شوقي الطيب، الحرب على الفساد في تونس، في:
https://carnegieendowment.org/sada/69940، (2021/03/07)

التحيل	1060	1067
تدليس صكوك	138	186
خيانة مؤتمن	293	326
الجرائم الإلكترونية	37	45
الاستلاء على أموال عمومية	50	53
غسل الأموال	18	27
مسك وترويج عملة تونسية مزيفة	26	28

تشير المعطيات التالية لمجموع من النقاط أهمها:

- إن الفساد السياسي ينصب حول زيادة الثروة والنفوذ في تونس، حيث أن قضايا الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى خيانة المؤتمنين تدل على سعي الموظفين السامين في الدولة لبسط نفوذهم داخل النظام.
- تزايد عدد القضايا التدليس والاستلاء على الأموال العمومية تشير إلى إهمال سياسية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مما يؤدي إلى ضعف مؤسسات الدولة وانهيار الاقتصاد ارتفاع نسب البطالة.
- مما يثير التساؤل كذلك ارتفاع عمليات غسل الاموال بالرغم من إمضاء الدولة التونسية على الاتفاقيات الدولية، والإقليمية المتعلقة بمكافحة الجريمة وتمويل الإرهاب، خاصة وأن عمليات تبيض الأموال تعد من أبرز الأسباب المساعدة على بقاء المنظمات الإجرامية.

رابعا: المجتمع المدني التونسي ومكافحة الفساد السياسي

حتى يتسنى للمجتمع المدني في أي بلد كان أن يكافح الفساد السياسي بكل قوته فإنه يحتاج لمنظومة من القوانين التي تمنحه حرية التحرك لمراقبة والمحاسبة، ففي الفترة السابقة ل2011 كانت منظمات المجتمع المدني التونسي غير مدعومة بأطر قانونية داخلية تمنحها القدرة الحقيقية لمكافحة الفساد السياسي، فقد كانت تعتمد على الأطر القانونية الدولية (المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية) التي لم تكن كافية في ظل وجود نظام دكتاتوري، يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من وجود بعض المحاولات من المحامين للضغط على الحزب الحاكم إلا أنها باءت بالفشل و انجر عنها إقصاء المحامين من استدعائهم للمرافعات، كنوع من الضغط المادي لإرغامهم على التراجع.

بعد سقوط النظام الحاكم في تونس سنة 2011 بدأت الحركات الشعبية تنظم نفسها إما في أحزاب أو منظمات غير ربحية، ولقد وصل تعداد منظمات المجتمع المدني في أواخر سنة 2011 الى 11400 منظمة، وتختص هذه المنظمات في مجالات عديدة كالحوكمة والمحاسبة في القطاع العام...وغيرها، وعددها الكبير مقارنة مع مساحة دولة تونس يعطيها القدرة على الاطلاع على كل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، وتعد كل من منظمة البوصلة، ومنامتي، وآي ووتش، من أبرز منظمات المجتمع المدني في تونس، حيث تعمل كل منظمة في مجال معين، فمنظمة البوصلة مثلا تختص بالجانب الاقتصادي من خلال سعيها للمحاسبة في القطاع العام، وتختص آي ووتش بالمجال السياسي حيث تعمل على مكافحة الفساد، وبالنسبة لمنظمة منامتي فهي تركز على المجال الاجتماعي من خلال حماية حقوق الأقليات[21].

العدد السابق ليس رقما فقط يبرز وجود نظام ديمقراطي، فمنظمات المجتمع المدني في تونس تأثر بشكل كبير على قرارات الحكومة، ففي التوتر الذي حدث بين الإمارات العربية المتحدة وتونس بسبب الحضر الذي فرض على دخول النساء التونسيات للإمارات، قامت بعض المنظمات بالضغط على الحكومة التونسية، مما أنجر عنه الرد على الإجراء المتخذ ضد التونسيات بحضر الطائرات الإماراتية من الهبوط على الأراضي التونسية[22].

كما أن منظمات المجتمع المدني التونسي لعبت دور هام وكبير سنة 2013 من خلال تدخلها لحل الأزمة السياسية، التي كانت ستؤدي لتدهور الحياة السياسية وانتشار الفساد السياسي، حيث عملت الرباعية المتكونة من الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، على حل الأزمة السياسية التي واجهة تونس بعد الإطاحة بنظام الحكم، حيث سعت بكل جهدها لإيجاد حل توافقي، يبعد الشعب التونسي من الدخول لحرب اهلية ودوامة جديدة من الفساد السياسي يمكن ان تمتد إثارها لأجيال متعددة.[23]

هذا لا يعني أن هذه المنظمات لم تناضل من قبل ضد الفساد السياسي حيث سعت كل من:

---

[21] وفاء بن حسين، دور المجتمع المدني التونسي في حفظ السلام الداخلي، في:
http://www.achariricenter.org/tunisian-civil-societys-role-in-keeping-the-peace-ar/، (2021/03/12)

[22] وفاء بن حسين، المرجع نفسه

[23] الجزيرة نت، الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس...نوبل للسلام، في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/10/11، (2021/03/18)

1. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان:

وهي منظمة حقوقية تسعى للدفاع عن الحريات العامة والفردية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع التونسي.

من الإنجازات التي تحسب للرابطة في مجال مكافحة الفساد السياسي سعيها لتحويل العفو الرئاسي لعفو تشريعي، وذلك منذ سنة 1980 في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ليكون أحد المطالب الاساسية والرئيسية لها، حيث كانت كل جلسة بعد ذلك تذكر بضرورة تجسيد هذا المطلب[24].

تكمن أهمية العفو التشريعي في أنه الوسيلة القانونية التي تمنع الرئيس من التوسع في استخدام سلطته في مجال العفو الشامل، فالعفو الشامل في الفترة السابقة ل 2011 كان يمس كل مرتكبي الجرائم إلا من لهم قضايا سياسية، بذلك لم يكن لهم الحق بالعودة إلى الحياة الاجتماعية واسترجاع حقوقهم المدنية بما فيها الحق في الشغل، كما لا يخول للمغتربين السياسيين العودة إلى البلاد، وهذا مطلب كان يشكل

تهديد كبير، يتمثل في وجود منافسة حقيقية مع افراد يمكنهم كشف ملابسات جرائم الفساد تسقط النظام الحاكم سواء في عهد بورقيبة أو بن علي، إلا أن سعي الرابطة كلل بالنجاح بعد الثورة حيث كان من القرارات الأولى التي اتخذتها حكومة محمد الغنوشي المؤقتة. وشمل هذا العفو كل من تعرض للمحاكمة السياسية قبل 2011[25].

بالطبع عانت الرابطة من تضيقات عديدة خلال مسارها في مكافحة الفساد السياسي الذي اعترى السلطة، فبسبب نشاطها ونشاط منظمات اخرى في المجال السياسي قامت الحكومة التونسية سنة 1992 بممارسات قانونية تعسفية، تبرز المستوى الذي وصل اليه الفساد السياسي حيث قامت بتقسيم منظمات المجتمع المدني إلى منظمات: النسائية، والرياضية، والعلمية، والثقافية والفنية، والخيرية، والإسعافية والاجتماعية، والتنموية، وأخيرا، الجمعيات ذات الصبغة العامة[26].

وقد تم وضع كل التنظيمات ذات الطابع السياسي في إطار الصبغة العامة، بما في ذلك الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وفق قرار وزارة الداخلية الذي أصدر في 14 ماي 1992، وذلك من

---

[24] أسماء نويرة، نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس، 28 سبتمبر 2017، في: https://www.arab-reform.net/ar/publication/، (2021/05/25)

[25] المرجع نفسه

[26] المرجع نفسه

أجل إخضاعها للقانون الذي ينص: "لا يمكن للجمعيات ذات الصبغة العامة أن ترفض انخراط أي شخص يلتزم بمبادئها وقرارتها إلا إذا كان فاقدًا لحقوقه السياسية والمدنية أو كانت له أنشطة وممارسات تتنافى وأهداف الجمعية[27]"، وذلك حتى يتسنى للنظام دس اعضاء لخلخلة الرابطة من الداخل.

إلا أن الرابطة لم تقف صامتة اما التعسف القانوني المفروض على منظمات المجتمع المدني ورفعة دعوى لدى المحكمة الإدارية، للطعن في القرار الذي يؤثر بشدة على مصداقية عملها، ليكلل بعد أربع سنوات بالقبول.

2. الإتحاد العام التونسي للشغل

منظمة نقابية مستقلة تأسس سنة 1946 للمناضلة السلمية ضد الاحتلال الفرنسي، وهذا ما جعلها تلعب دور كبير ومؤثر في المشهد السياسي التونسي في حقبة ما بعد الاستقلال.

في سنة 1978 سعى لدحض الفساد السياسي من خلال مطالب من اعضائه تدعو إلى ضرورة استقلال قراره وهياكله المسيّرة وقياداته عن الحزب الحاكم، أدى هذا المطلب في تلك الفترة إلى صراع داخلي واستجابة واسعة للمواطنين الرافضين لسياسات النظام الحاكم، وقد وجه الإتحاد رسالة صريحة للنظام يرفض فيها سعي بورقيبة لإعطاء صبغة قانونية لسياسته الدكتاتورية، من خلال دخول الإتحاد رفقة الشعب التونسي في إضراب عام مفتوح واحتجاجات، انتهت بقتل 52 وجرح 330 شخص حسب ما اعلنت الجهات الرسمية، بالإضافة لحملة اعتقالات واسعة مست العديد من النقابيين الذين كانت لهم صلة بالاحتجاجات[28].

خلال الفترة الممتدة من1980 إلى غاية اندلاع الثورة في 2010 سعى الإتحاد للضغط على النظام الحاكم، من أجل التطوير في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك حتى يتسنى للدولة التونسية مواجهة الأزمات التي تمر بها.

وعليه فمنظمات المجتمع المدني التونسي سعت بكل قوتها من أجل مكافحة الفساد سواء في فترة بن علي أو بعدها، لإيمانها بان الفساد السياسي يخلق الطبقية في المجتمع، فالضالعون في الفساد

---

[27] قانون أساسي عدد 25 لسنة 1992 مؤرخ 2 أبريل 1992 يتعلق بإتمام القانون عدد 154لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات، ص 411.

[28] يسين نبيل، أحداق 26 جانفي 1978: ذاكرة مهربة من دفاتر النظام، 26 جانفي 2016، في: https://nawaat.org/2016/01/26، (2021/05/26)

يزدادون نفوذا وثراء، بعكس العمال البسطين الذين يعانون الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (فقر، بطالة، دخل محدود...).

3. الشّبكة الوطنية لمقاومة الرّشوة والفساد

ومن بين المنظمات التي تسعى لمكافحة الفساد السياسي بعد ثورة 2011 الشّبكة الوطنية لمقاومة الرّشوة والفساد التي سطرت لنفسها مجموعة من الأهداف [29]:

–التحسيس بظاهرة الفساد وذلك بتنظيم أيّام تفكير وندوات ومحاضرات وورشات عمل وإعداد نشريات،

–المساعدة والمرافقة القضائية لشكاوى المواطنين الّذين هم ضحايا أعمال جلية تتّصل بالرّشوة والفساد.

–حصر النّصوص الموجودة ومتابعة التزامات وتعهّدات تونس على المستوى الدّولي.

–المساعدة على نقل القواعد والأعراف الدّولية المتّصلة بالفساد ومتابعة تطبيقها.

–العمل على تركيز خلايا مكافحة ضدّ الرّشوة داخل الإدارات.

–العمل على إصدار الدّولة لمدوّنة السّلوك الحسن في خصوص أعوان الوظيفة العمومية ومتابعة إرسائها الفعلي.

وقد جمعت هذه المنظمة الحالات التي تضررت فيمن الفساد الإداري والمالي من خلال عمليات الابتزاز والرشوة... وغيرها في كتاب تحت عنوان الرّشوة :الإخلال بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الّذي يضرّ بالتّنمية الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية"، ذكرت فيه الحالات التي قامت بحلها وتم فيها توقيف المشتبه بهم في حالات الفساد[30].

4. المجتمع المدني وقرار حل البرلمان من طرف الرئيس قيس سعيد

أحدث قرار الرئيس التونسي بحل البرلمان واقالة الحكومة تضاربا في الآراء داخل الساحة السياسية ادت الى تظاهرات ومحاولة لجر الشعب الى الشارع مرة اخرى.

---

[29] محمود مجادلة، المجتمع المدني يدعو إلى "خارطة طريق تشاركيّة"؛ سعيّد: الإجراءات مؤقتة، عرب 24، بتاريخ 2021/07/27، تاريخ الاطلاع:2021/11/08، على الرابط: https://www.arab48.com

[30] المرجع نفسه

الى أن خطاب منظمات المجتمع المدني المشترك حد من اي انزلاقات أمنية يمكن أن تحدث حيث دعت لضرورة التحلي بالهدوء وضبط النفس وعدم الانجرار إلى العنف والحفاظ على مؤسسات البلاد ومصالح الشعب، كما شدد البيان على "ضرورة احترام الحريات العامة وعدم التوجه نحو التفرد بالسلطة واحترام الدستور و الصحافة وحرية الافراد.

كما دعت الرئيس إلى وضع "خارطة طريق تشاركية "للخروج من الأزمة، وذلك في بيان مشترك صدر عن كل من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، والإتحاد العام التونسي للشغل، والهيئة الوطنية للمحامين، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية القضاة التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[31].

وأكدت منظمات المجتمع المدني في بيانها على ضرورة الاستقلال التام للسلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية لتتمكن من استرجاع دورها والعمل بكل استقلالية على التسريع في فتح كل الملفات". ودعت إلى "ضرورة وضع خارطة طريق واضحة لا تتجاوز 30 يوما تشاركية مع كل القوى المدنية لحل القضايا على رأسها مراجعة القانون الانتخابي والنظام السياسي ومكافحة الفساد[32]."

[31] coopération italienne au développement ,ensemble contre la corruption, organisation internationale de droit du développement, 2014, P 15

[32] Ibid

خاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع الفساد السياسي ودور المجتمع المدني التونسي في التصدي له، القائم على الإشكالية التالي: ما هو الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني التونسي في التصدي للفساد السياسي؟

توصلنا من النتائج والتوصيات:

النتائج

- ظاهرة الفساد السياسي استفحلت بشدة في تونس لعدة أسباب والتي كان مصدرها مصدر داخلي محض.
- انتشار الفساد السياسي أدى إلى تدهور الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية
- الفاعلية والقدرة التي اظهرتها منظمات المجتمع المدني كانت أبرز أسباب خروج تونس من الأزمة السياسة.
- وصول رباعية الحوار التونسي لنيل جائزة نوبل للسلام تثبت الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية

التوصيات

- ترسيخ عقوبات صارمة على المتعاملين بالمحسوبية والرشوة... ليكونوا عبرة لغيرهم.
- فتح المجال لتقديم دراسات حول طرق مكافحة الفساد من طرف الباحثين الاجتماعين.
- مراقبة منظمات المجتمع المدني التي لديها علاقات مشبوهة مع بعض السياسيين الذي يسعون للوصل الى السلطة.
- ضرورة الرفع من الدعم المادي والمعنوي لمنظمات المجتمع المدني التي تكشف عن الفساد في أحد القطاعات، أو تضع استراتيجية ناجحة لإصلاح قطاع معين.

Full Name: B…. S……

Title: Documenting research in digital arts

A communicative approach

A Thesis Submitted for the PhD Degree

in Arts and Culture

Summary:

This study aims to highlight the effectiveness of civil society organisations in combating political corruption in both Algeria and Tunisia by exercising control over local bodies, governors and even ministers. Civil society organisations are of great importance in this field, they are the official channel through which the effects of political corruption on citizens are revealed.

In this study, we have drawn on a range of approaches, including the descriptive approach, which we have employed to describe the phenomenon of political corruption and its implications in Algeria and Tunisia. We also used the legal approach to define the laws issued by both countries to fight political corruption and to allow for the monitoring role of civil society organisations. We also resorted to the statistical analytical approach by analysing some statistics that show the extent of the phenomenon in both countries.

Many significant findings emerged from this study, including the following:

- Political corruption is widespread in both countries, especially in the period preceding the popular movement in both countries.
- The reasons for the spread of this phenomenon are due to the absence of President Bouteflika from the political scene (Algeria), and the control of Ben Ali's regime over the political and economic life (Tunisia).
- Civil society proved its effectiveness during the period of the popular movement, which prompted the transitional authority in both countries to assign it a new role of involving local groups in the implementation of local public policies.
- Civil society organizations have moved from the practice of informal control based on a set of legal loopholes to the practice of formal control based on participatory democracy. The rise of civil society organisations to participate in public policy-making in most areas will give them the capacity to proactively fight political corruption.
- In cases where the authority does not respond to their demands, civil society organisations use a range of official means to stop or disrupt the implementation of public policies.
- Due to lack of experience, Civil society organisations still suffer from abuse of power in various fields and at various times, in addition to the presence of leaders of organisations who bargain with the authorities for their own interests.
- The future of civil society organisations is linked to the decisions of governments which may tend to support organisations and develop their capacities or may seek to control them.

Keywords : civil society organisations - political corruption - censorship

Supervisor Redha DEMDOUM- **University of Constantine3**

January 2023